جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي وتأثيرها على الإستقرار السياسي – دراسة حالة تونس–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبتين:

تقوى شرقي

خولة مهدي

إشراف الأستاذة:

أ. ليندة لفحل

أعضاء لجنة المناقشة:

الأعضاء	الرتبة	الجامعة	الصفة
رابح زغوني	دكتور	قـــــالمة	رئيســـــــا
ليندة لفحل	أستاذة	قـــــالمة	مشرفا ومقررا
فوزية فتيسي	أستاذة	قـــــالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2015–2016

بسم الله الرحمان الرحيم

«...يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ...»

سورة المجادلة (الآية: 11)

الإهداء

نهـدي هذا العمـــل

إلى العـــائلة الكريمـة

وإلى أصدقائـــنا و أساتذتنا عبر مشـوارنا الدراســـي

إلى دفعة العلوم السياسية

تخصص إدارة الجماعات المحلية

(2016/2015)

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإنجاز وإتمام هذا العمل

شكر خاص للأستاذة "ليندة لفحل"

لقبولها الإشراف على هذا العمل المتواضع

و كذا على ملاحظاتها وتوجيهاتها القيمة إذ لم تبخل علينا بالنصح والإرشاد منذ انطلاقتنا في هذا البحث إلى آخر لحظة.

كما نتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية
بجامعة 8 ماي 1945 قالمة
كما لا ننسى الفضل وتقديم الشكر لأساتذتنا عبر مسارنا الدراسي في الأطوار التي سبقت الجـامعة
إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة من قريب أو من بعيد.

خطة المذكرة

مقدمة

الفصل الأول: الإستقرار السياسي والإنتفاضة: الإطار المعرفي.

المبحث الأول: ماهية الإستقرار السياسي

المطلب الأول: تعريف الإستقرار السياسي

المطلب الثاني: مقاربات الإستقرار السياسي

المطلب الثالث: آليات ومتطلبات الإستقرار السياسي

المطلب الرابع: مؤشرات الإستقرار السياسي

المبحث الثاني: خصوصية الإنتفاضات العربية

المطلب الاول: مفهوم الإنتفاضة

المطلب الثاني: الإنتفاضات العربية _جدلية المصطلح_

المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لظاهرة الإنتفاضات العربية

الفصل الثاني: إنعكاسات الإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي على الإستقرار السياسي

المبحث الأول: الأنظمة العربية قبل الانتفاضات الديمقراطية

المطلب الأول: النظم السياسية العربية

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية في العالم العربي

المطلب الثالث: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في العالم العربي

المبحث الثاني: الانتفاضات الديمقراطية في العالم العربي

المطلب الأول: الانتفاضات العربية: الأسباب، الخصائص

المطلب الثاني: القوى المشاركة في الانتفاضات العربية

المطلب الثالث: ردود الفعل الدولية:

المبحث الثالث: تداعيات الإنتفاضات الديمقراطية على الاستقرار السياسي في العالم العربي

المطلب الأول: التداعيات السياسية

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية

الفصل الثالث: الإنتفاضات الديمقراطية في تونس وتأثيرها على الإستقرار السياسي

المبحث الأول: تونس قبل وأثناء الإنتفاضة العربية.

المطلب الأول: النظام السياسي في تونس قبل انتفاضة 2011

المطلب الثاني: الأوضاع في تونس قبل انتفاضة 2011

المطلب الثالث: الإنتفاضة في تونس 2011: الأسباب والنتائج.

المبحث الثاني: بناء الإستقرار السياسي في تونس: المرحلة الإنتقالية 2011

المطلب الأول: تشكيل المجلس الوطني التأسيسي

المطلب الثاني: دور القوى المشاركة في المرحلة الانتقالية

المبحث الثالث: تداعيات المرحلة الانتقالية على الاستقرار السياسي في تونس بعد 2011

المطلب الأول: صياغة الدستور الجديد 2014

المطلب الثاني: الإنتخابات التشريعية في تونس 2014.

المطلب الثالث: الانتخابات الرئاسية 2014م

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية أواخر عام 2010 وبدايات 2011 موجة من الإحتجاجات في العديد من الدول العربية، على غرار منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتبلغ هذه الإحتجاجات ذروتها نتيجة لتأزم الأوضاع في المنطقة معبرة عن إنتفاضة شعبية ديمقراطية تشهدها المنطقة لأول مرة مهددة أمنها وإستقرارها إثر سقوط أنظمة حكمها مخلفة حالة من عدم الإستقرار .

تعتبر ظاهرة الإستقرار السياسي من أهم المسائل التي تسعى دول الإنتفاضة الوصول إليها في ظل إستمرار الأزمة وعدم التوصل إلى إتفاق حول إعادة بناء مؤسسات الدولة وإستقرارها لتشكل نقطة إختلاف من دولة إلى أخرى. فتعد تونس الدولة العربية الأولى التي أطلقت شرارة الإنتفاضات لتنتشر العدوى إلى العديد من الدول العربية مثل: مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، ويتحدد مصير تونس بعد إسقاط النظام في 14خانفي 2011، ما أحدث نقلة نوعية على مستوى النظام السياسي ليترتب عنه العديد من التداعيات المهددة لإستقراره.

عملت تونس إثر سقوط النظام السياسي وما خلفه من حالة عدم الإستقرار إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة والدخول في مرحلة إنتقالية تساعدها على إستعادة إستقرارها، لكن هذه الأخيرة واجهت العديد من المشاكل خاصة بعد تشكيل المجلس الوطني التأسيسي الذي كلف بصياغة دستور جديد وإجراء الإنتخابات التشريعية والرئاسية كمؤشرات للإستقرار السياسي إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني التي عملت جاهدة على إنجاح المرحلة الإنتقالية التي طالت مدتها لتصل في الأخير إلى دستور توافقي وإجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية.

أهمية الدراسة: تتمثل في :

1- **الأهمية العلمية** : تتمثل في الدراسة المعرفية والنظرية لظاهرة الإستقرار السياسي والإنتفاضة في دول العالم العربي باعتبار هذه الظاهرة من ضمن المسائل الجديدة التي تم طرحها وتتمثل هذه الأهمية في:

- عرض مجموعة المفاهيم الخاصة بالإستقرار السياسي والإنتفاضة.

- تقديم وصف عام للإنتفاضات العربية وتداعياتها على الإستقرار السياسي في المنطقة.

- التركيز على وضعية الإستقرار السياسي في تونس وكيفية التعامل مع هذه الظاهرة من منظور قانوني ووفق مؤشرات.

2- **الأهمية العملية:** فترتبط بواقع الإستقرار السياسي في تونس إثر الإنتفاضة ويمكن إيجاز هذه الأهمية في :

- أزمة عدم الإستقرار السياسي هي فعلا واقع ملموس تشهده تونس بالنظر إلى تداعيات الإنتفاضة.

- رصد حالة الإستقرار السياسي في تونس وما تواجهه من تحديات المرحلة الإنتقالية.

مبررات إختيار الموضوع : تتجلى هذه المبررات في :

1- **المبررات الموضوعية :**

- حداثة الإهتمام بالإنتفاضات العربية بصفة عامة والإنتفاضة التونسية بصفة خاصة في ظل اللاإستقرار الذي تشهده دول المنطقة.
- إهتمام الأكاديميين ومراكز الفكر بحيثيات الموضوع.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الإستقرار السياسي في دول الإنتفاضة وما ترتب عنه من عدم الإستقرار السياسي في هذه الدول وتداعياتها على الدول الأخرى .

2- **المبررات الذاتية :**

- الرغبة في معرفة تأثير الإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي وتأثيرها على الإستقرار السياسي في دول الإنتفاضة .
- محاولة إضافة الجديد لما كتب حول الإستقرار السياسي والإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي وإسقاطها على تونس.

أهداف الدراسة :

نظرا لحداثة الموضوع وخصوصية كل بلد في التعامل مع الظروف التي خلفتها الإنتفاضات وسعيها لتحقيق الإستقرار السياسي ما يجعل في طرحه نوع من الإختلاف من دولة إلى أخرى.

- الإستفادة من تجربة الإستقرار السياسي في تونس بعد الإنتفاضة وخصوصا المرحلة الإنتقالية وتطبيقها في الدول العربية التي مازالت تعاني من تداعيات الإنتفاضة.
- جعل هذه الدراسة بابا آخر للبحوث الأكاديمية والإستفادة منها.

إشكالية الدراسة :

إن تزايد حالة اللاإستقرار التي خلفتها الإنتفاضات العربية وتداعياتها على إستقرار الدول المنتفضة جعل تونس تسعى لإحتواء المرحلة الإنتقالية كونها المرحلة الأهم في تحديد وتوجيه الإستقرار السياسي من جهة وتحقيق الإنتقال للديمقراطية من جهة ثانية و**الإشكال** المطروح هو:

كيف ساهمت الإنتفاضات الديمقراطية في بناء حالة الإستقرار السياسي في تونس؟

وبهدف معالجة هذه المشكلة البحثية قمنا بصياغة **الأسئلة الفرعية** التالية :

- ماهي الأسباب التي أدت إلى الإنتفاضة ؟

- كيف أثرت الإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي على الإستقرار السياسي ؟
- ماهي الآليات التي إنتهجتها تونس لتحقيق الإستقرار السياسي ؟ وهل نجحت في بلوغ المرحلة الإنتقالية في ظل التحديات التي واجهتها ؟

الفرضيات :

1- **الفرضية الأولى:** كلما إزداد تدهور الأوضاع في دول العالم العربي كلما أدى ذلك إلى تأزم حالة الإستقرار السياسي بصفة عامة وفي تونس بصفة خاصة.

2- **الفرضية الثانية:** تعد الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية هي العامل الرئيسي في حالة عدم الإستقرار السياسي في تونس.

3- **الفرضية الثالثة:** المرحلة الإنتقالية في تونس قد لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الإستقرار السياسي.

حدود الدراسة : تنقسم الدراسة إلى مجالين أساسيين :

1- المجال الموضوعي :

يتناول الإنتفاضات العربية وتأثيرها على الإستقرار السياسي مع التركيز على كيفية تحقيق الإستقرار السياسي في تونس في ظل التداعيات التي تواجهها على إثر هذه الإنتفاضات.

وبالتالي تتحدد في متغيرين أساسيين هما مسألة الإنتفاضات العربية وظاهرة الإستقرار السياسي .

2- المجال الزمكاني:

يرتبط الموضوع بالفترة الأخيرة التي شهدتها الدول العربية وذلك أواخر سنة 2010إلى غاية 2015، أما المكان يرتبط بدولة تونس.

الإطار المنهجي:

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف مراحله يستدعي إستخدام المناهج والأدوات المختلفة حتى يتسنى للباحث بلوغ الأهداف التي يتوخاها من دراسته، ومن بين المناهج التي إعتمدنا عليها في هذه الدراسة نذكر ما يلي :

1- المنهج التحليلي الوصفي:

هو منهج يقوم على أساس وصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة، وتتبع الموضوع والوقوف على أدنى جزئياتها وتفاصيلها والتعبير عنها كميا وكيفيا وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لإستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعليمات عن الظاهرة.

2- **المنهج الإحصائي:**

فقد تعاملت الدراسة مع مجموعة من الأرقام والمعطيات الإحصائية من خلال النسب المئوية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الإحصائيات المقدمة لنتائج الإنتخابات في تونس.

منهج دراسة حالة:

تم إستخدامه لتوضيح ظاهرة الإنتفاضات العربية الديمقراطية وتأثيرها على الإستقرار السياسي في تونس كنموذج دراسة حالة، وذلك لمحاولة الإحاطة بهذه الظاهرة من جانبين الأول مرتبط بتداعيات الإنتفاضة على الإستقرار السياسي، ومن جهة ثانية العمل على تفعيل آليات الإستقرار السياسي.

الإطار الإيبستيمولوجي للدراسة:

- **النظام السياسي:** هو مجموعة الإجراءات الخاصة بالقرارات الموجهة لكل المجتمع سواء منها ما تعلق بتنظيم أو تنسيق بين المجموعات الخاصة أو بتلك المتعلقة بتعبئة المجتمع ككل أو بالقرارات الخاصة بالعلاقات السلطوية سواء كانت مشروعة أو قهرية .
- **الإستقرار السياسي:** هو قدرة النظام السياسي في التكيف مع بيئته، وحل النزاعات التي تواجهه بالطرق السلمية، معتمدا على مؤشرات الديمقراطية كضمان لبقائه وإستمراره.
- **الإنتفاضات العربية:** هي مجموعة من الإحتجاجات والتظاهرات التي عرفتها العديد من دول المنطقة العربية نتيجة لتدهور الأوضاع في العالم العربي.

أدبيات الدراسة :

هناك دراسات متفرقة تناولت الموضوع – محل الدراسة – من زوايا مختلفة والتي طرحت مجموعة من الأفكار حول الإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي وتأثيرها على الإستقرار السياسي – دراسة حالة تونس – وتمثلت فيما يلي :

- دراسة جليلة العبداوي بعنوان: " الثورات العربية وأزمة بناء الدولة: دراسة مقارنة بين تونس ومصر "، 2013-2014 تعرضت فيها لعوامل قيام الإنتفاضات العربية ونتائجها وإعادة بناء مؤسسات الدولة في كل من تونس ومصر.
- دراسة عروسية بن سالم بعنوان : إشكالية الثورات العربية وتحقيق الإستقرار السياسي دراسة حالة تونس 2013-2014، تعرضت فيه لآليات تفعيل الإستقرار السياسي في تونس بعد الإنتفاضة وردود الفعل الدولية .

خطة الدراسة :

تم إتباع خطة مكونة من ثلاثة فصول لمعالجة الإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي وتأثيرها على الإستقرار السياسي في تونس وجاء توزيع هذه الفصول كالتالي :

الفصل الأول: ركز على دراسة الإطار المعرفي لكل من الانتفاضة وظاهرة الاستقرار السياسي، فقد تناول المبحث الأول ماهية الاستقرار السياسي وأهم المقاربات المفسرة له، أما المبحث الثاني فقد ركز على دراسة الانتفاضة بصفة عامة والانتفاضات العربية بصفة خاصة وتبيان أهم التفسيرات النظرية لهذه الظاهرة.

الفصل الثاني: ركز على الإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي وإنعكاساتها على الإستقرار السياسي، فقد تناول المبحث الأول طبيعة الأنظمة السياسية قبل الإنتفاضة وأهم الأوضاع السائدة قبل هذه الفترة، أما المبحث الثاني فقد ركز على قيام الإنتفاضات العربية وأهم القوى المشاركة في الإنتفاضة وردود الفعل حولها، ليركز المبحث الثالث على تداعيات الإنتفاضات على إستقرار الدول العربية وما خلفته من حالة عدم الإستقرار.

أما الفصل الثالث: فتضمن دراسة حالة للإنتفاضة في تونس وتأثيرها على الإستقرار السياسي في دراسة وصفية تحليلية، حيث بين المبحث الأول حالة تونس قبل وأثناء الإنتفاضة وما ترتب عنها من تحديات، أما المبحث الثاني تم الإنتقال للحديث عن المرحلة الإنتقالية كخطوة لتحقيق الإستقرار السياسي في مقابل تعثر المرحلة الإنتقالية وتوقف مسارها ودور مؤسسات المجتمع المدني في إيجاد السبل لإتمام المرحلة الإنتقالية، أما المبحث الثالث فتم الحديث عن صياغة الدستور والإنتخابات التشريعية والرئاسية كمؤشرات لتفعيل الإستقرار السياسي بغية الخروج من المرحلة الإنتقالية وتحقيق الإستقرار السياسي.

الفصل الأول:

الإستقرار السياسي والإنتفاضة: الإطار المعرفي

تعد سنة 2010 نقطة تحول بالنسبة للعديد من الدول العربية جراء سلسلة من الإنتفاضات، مما جعل المنطقة مهددة في أمنها واستقرارها، وهو ما نتج عنه العديد من المشاكل من بينها ظاهرة الإستقرار السياسي وبروز ظاهرة الإنتفاضة، لذلك سيتم معالجة الإطار المعرفي للدراسة، وتقديم تفسير لمصطلح الإنتفاضة كظاهرة جديدة تشهدها المنطقة، مع طرح لأهم التصورات النظرية، التي فسرت الأحداث الواقعة في دول العالم العربي.

المبحث الأول: ماهية الإستقرار السياسي

تعتبر ظاهرة الإستقرار السياسي من أهم الظواهر التي لاقت اهتماما كبيرا، لما لهذه الأخيرة من أهمية كبيرة بالنسبة لأي نظام سياسي مهما كانت طبيعته، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك من أجل أن تحقق الدولة إستقرارها وتتكيف مع بيئتها .

المطلب الأول: تعريف الإستقرار السياسي

لقيت ظاهرة الإستقرار السياسي اهتمام العديد من المفكرين السياسيين والاجتماعيين منذ القدم، أما بدايات الاهتمام بها فكانت أعقاب الحرب العالمية الثانية، أي مرحلة الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الإستقرار السياسي* والتي اعتمدت على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الإستقرار السياسي .[1]

تعددت التعاريف المقدمة لظاهرة الإستقرار السياسي، وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى مجموعة من التعاريف، ومن الملاحظ أن التطرق لهذا المفهوم يؤدي بالضرورة إلى دراسة ظاهرة عدم الإستقرار السياسي.

الإستقرار لغة: مشتق من القر أي القرار بمعنى الثبات ويقال إستقر الرجل بالمكان أي ثبت فيه وتمكن.[2]

أما في القرآن الكريم فقد ورد لفظ الإستقرار في العديد من المواضع بمعنى الثبات والسكون، وذلك في: قوله تعالى: **{... وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴿24﴾}**.[3]

وقوله تعالى: **{ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴿12﴾}**.[4]

يعرف القاموس الفرنسي لاروس" Larousse " الإستقرار بأنه " إبقاء الحالة على ماهي عليه"[5].

---

[1]– سفيان فوكة ومليكة بوضياف، " الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية "(ورقة بحث قدمت في ملتقى حول "الحكم الراشد والإستقرار السياسي"، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 2006)، ص.12.

*في إطار هذه الدراسة تم وضع مؤشرات ومقاييس لقياس ظاهرة الإستقرار السياسي وربطها بالظواهر السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، التي تؤثر فيها كالتكامل والشرعية والحكم والقيادة ومدى إستجابة النظام لمدخلاته ومقدرته الإشباعية .

[2]– علي بن هدى وآخرون، **القاموس الجديد للطالب معجم عربي مدرسي** (الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991)، ص.47.

[3]–القرآن الكريم، صورة البقرة، الآية، 24.

[4]–القرآن الكريم، سورة القيامة، الآية، 12.

[5]–كريمة بقدي،" الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا: "دراسة حالة الجزائر " (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011–2012)، ص. 50.

تعرف "نيفين مسعد" الإستقرار السياسي على أنه:

" ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفاعليته ".[1]

يعرف "لوسيان باي" الإستقرار السياسي بأنه: "القدرة على إحداث التغيير الموجه كما يحتوي على التلائم والتكيف مع الظروف المتغيرة ". [2]

يشير هذا التعريف إلى ضرورة التغيير بهدف إشباع الحاجات الأساسية لأكبر قدر ممكن من الأفراد.

تعرف كارولين كورفال الإستقرار السياسي بأنه: "لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الإكتفاء الذاتي بحيث تستطيع الإستمرار بشكل طبيعي في أقصى الظروف".[3]

يعرف أيضا على أنه:" قدرة النظام السياسي في المحافظة على ذاته عبر الزمن أي أن يظل في حالة تكامل.[4]

ركز هذا التعريف على عنصر التكيف، الذي يسمح للنظام السياسي بالإستمرار.

يعنى به أيضا: "إستمرار النظام السياسي القائم وفق مقومات تتعلق بكفاءة وقدرة وفعالية النظام السياسي على إدارة مؤسسات الدولة وتطويرها، وفق أسس شرعية ثابتة ومنظمة تحقق العدل والمساواة بين الجميع".[5]

---

[1]– نفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، د.س. ن)، ص.05.

[2]– رضوان محمود المجالي، "أثر الحركات الإحتجاجية في الأردن على الإستقرار السياسي"، دفاتر السياسة والقانون، عدد 12 (2015): ص. 53.

[3]– خالد مزابية، "الطائفية السياسية وأثرها على الإستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان" (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012– 2013)، ص.10.

[4]– ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص 215.

[5]– شعبان الطاهر الأسود، **علم الإجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**، ط3، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص. 97.

يؤكد هذا التعريف على ضرورة غياب العنف السياسي في المجتمع، وقدرة النظام السياسي على التكيف مع بيئته وذلك وفق مجموعة من المقومات.

خلال مجموعة التعريفات نصل إلى أن:

- الإستقرار السياسي هو أهم ركيزة يعتمد عليها النظام السياسي في حركة تطوره واستمراره وفق أسس شرعية.
- الإستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية، للاستيعاب الصراعات داخل المجتمع تفاديا للعنف مع استخدام قوة الردع إن استلزم الأمر ذلك.
- الإستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية أو الأمنية، إنما هو بناء حياة سياسية سليمة ترفع من مستوى الرضا الشعبي والثقة في مؤسسات الدولة والمجتمع.

يذهب Jan–Ericlane S vante إلى أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للإستقرار السياسي، حيث يعتبر أن الإستقرار يحتوي على عنصرين هما:

- النظام (اللافوضى): يعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطعية مع النظام السياسي .
- الإستمرارية: تعني الغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي بتدني مستوى اللاإستمرارية في التطور السياسي وغياب القوى الاجتماعية والحركات السياسية التي تسعى الى إدخال التغييرات الجوهرية على النظام السياسي.[1]

إلا أن بعض الباحثين يتعرضون للإستقرار السياسي من خلال دراسة ظاهرة عدم الإستقرار السياسي، ومن ضمن التعريفات المقدمة لعدم الإستقرار السياسي نجد:

تعريف "حمدي عبد الرحمان حسن" حيث يرى أن عدم الإستقرار السياسي هو: "عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة من السيطرة والتحكم بها، ويصاحبه استخدام العنف من جهة وتناقض شرعيته من جهة أخرى.[2]

---

[1] Jean Erik Lane and Svant Arson ,**politics and socity western Europe** (London : sage piblications ,fourth edition ,1999) ,p . 294. -

[2]– حسان بن نوي، **تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط** (الإسكندرية: مكتبة وفاء القانونية، 2015)، ص.74.

المطلب الثاني: مقاربات الإستقرار السياسي

اختلفت الإتجاهات حول دراسة ظاهرة الإستقرار السياسي وتفسيرها من مفكر لآخر وسيتم في هذا المطلب معالجتها كالتالي:

أولا: مقاربات التحليل السياسي المعاصر لدراسة مفهوم الإستقرار السياسي :

1. المقترب النظمي:

يشير هذا المقترب في تفسيره للإستقرار السياسي على قدرة النظام السياسي في المحافظة على بقائه ووجوده، ويستند في ذلك إلى النظرية النسقية التي صاغها " **دافيد ايستون** " حيث انطلق من فكرة مفادها أن النظام هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى للبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر .[1]

وفقا لهذا المقترب فالاستقرار السياسي يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة.[2]

إذا المقترب النظمي ينظر للاستقرار السياسي من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والاستمرار وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقراره، أي ركز على النظام ككل.[3]

2. المقترب السلوكي:

وفق هذا المقترب فإن الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي، وينظر هذا المقترب للعنف السياسي على أنه: " مجموعة الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل أعمال الشغب والانقلابات والحرب الأهلية". [4]

---

[1]– مصعب شنين، "أثر الإستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر" (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012–2013)، ص. 04 .

[2]– كريمة بقدي، مرجع سابق، ص. 52.

[3] – سفيان فوكة ومليكة بوضياف، مرجع سابق، ص. 88.

[4]– إسماعيل إسراء أحمد، "تأثير التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في الجزائر 1991–2007 " (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة – مصر – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2009)، ص. 45.

ينظر للنظام السياسي المستقر على أنه ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والإجتماعية، وتتم فيه عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف.[1]

من هذا التوضيح المحدد للإستقرار السياسي فإنه لا يصح إستخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال، بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بالأساليب السياسية المدنية.[2]

كما يعتبر استخدام العنف في حل المسائل الخلافية خاصة مع المعارضة يؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي، ويؤكد هذا المقترب على ضرورة حل هذه الخلافات بالطرق السلمية. [3]

وجهت لهذا المقترب عدة انتقادات في طرحه لمفهوم الإستقرار السياسي حيث اعتمد على متغير سلبي (العنف السياسي) عندما جعله مرادفا لغياب العنف السياسي.[4]وبالتالي ركز هذا المقترب على أحد الجوانب الظاهرية المتمثلة في السلوك السياسي وأهمل الجوانب الأخرى.

3. المقترب البنائي الوظيفي:

يركز هذا المقترب على دراسة الأبنية الحكومية وقدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات البيئة المحيطة والإستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات. [5]

ضمن هذا المقترب تناول ألموند مفهوم الإستقرار السياسي بناءا على المسلك الوظيفي فاهتم بالبحث عن الوظائف التي من شأنها جعل النظام السياسي يستقر ويحافظ على بقائه واستمراره، منطلقا من فكرة التكامل بين الوظائف داخل الأبنية السياسية لمعالجة قضايا البيئية الخارجية، حيث يؤدي هذا التكامل إلى تحقيق إستقرار سياسي وإجتماعي. [6]

---

[1]– سفيان فوكة ومليكة بوضياف، نفس المرجع، ص. 12.

[2]– مصعب شنين، مرجع سابق، ص. 03.

[3]– حسين عبد القادر، "الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 – 2012)، ص. 88.

[4]– إسماعيل إسراء أحمد، نفس المرجع، ص. 46.

[5]– سفيان فوكة ومليكة بوضياف، المرجع السابق، ص. 13.

[6]– يسعد شريف صحراوي، "مسألة المشروعية وتأثيرها على الإستقرار السياسي "(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)، ص ص. 26، 27.

هناك من يظيف إلى جانب هذه المقتربات الثلاثة "المدرسة الإدانية " للإستقرار السياسي: التي تعتمد على الربط بين الإستقرار السياسي والإستقرار الحكومي، حيث يرى أنصارها أن الإستقرار ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي والتي تتجسد في خمسة أبعاد هي:

- ✓ إستمرارية الحكومة فترة طويلة من الزمن.
- ✓ قدرة الحكومة على إصدار قوانين وتعهدات إيجابية.
- ✓ قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن.
- ✓ قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة للنظام السياسي.
- ✓ قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها. [1]

ثانيا: إقتراب مؤشر الإستقرار السياسي:

يرتكز هذا المؤشر على دراسة الإقترابين المتمثلين في:

- ➢ الإقتراب الانقسامي.
- ➢ الإقتراب الإجماعي.

1. إقتراب الانقسام (Aproach of segment ation):

يفرق "غوسفيلد" في إطار المجتمعات التعددية بين نوعين من المجموعات الصغيرة، الأولى تتعلق بـ "المجتمعات التعددية المرتبطة" حيث نجد الإنتسابات الإجتماعية للأفراد متشابكة، أما الثانية فتخص "المجتمعات ذات التعددية المنقسمة التجمعات"، أين تتلاءم أشكال الإنتسابات الاجتماعية فيها من أجل مجموعة من الأفراد.

من هذا المنطلق يرى "غوسفيلد" أن النوع الثاني من المجتمعات أكثر عرضة لعدم الإستقرار السياسي، وإستعداده لإفراز حركات متطرفة من شأنها أن تهز أركان النظام السياسي وتزعزع إستقراره

2. إقتراب الإجماع (Aproach of consensus):

إن إقتراب الإجماع عكس الإقتراب الإنقسامي، إذ يهدف هذا الإقتراب إلى استيعاب إمكانيات الشقاق والصراع، فضلا عن تحقيق الإجماع من أجل الوصول إلى الإستقرار السياسي، وفي هذا يرى **آرند ليشفارت**

[1]– مصعب شنين، **مرجع سابق**، ص. 05.

"**Arend Lijphart**" (الذي يعد من بين رواد هذه النظرية) أن سبب الإتفاق السلمي لتسيير إدارة شؤون الدولة والمجتمع يكمن في إرادة النخبة السياسية في المحافظة على الإستقرار وتجنب خطر إنفجار الأزمات.[1]

المطلب الثالث: آليات ومتطلبات الإستقرار السياسي

أولا: آليات الإستقرار السياسي:

يتطلب تحقيق الإستقرار السياسي توفر مجموعة من العوامل والآليات المتمثلة في:

1. الديمقراطية:

تعد من أهم عوامل الإستقرار السياسي لتوفرها على مؤشرات تدفع بالفرد للمشاركة السياسية التي تستند عليها الشرعية، هذا لا يعني أن الإستقرار السياسي لا يتحقق إلا في ظل المجتمعات الديمقراطية، لأننا قد نجد مجتمعات ديمقراطية لكنها تعاني من ظاهرة عدم الإستقرار، لذا يشترط توفر المؤسساتية* وكذا فاعلية وكفاءة النظام السياسي في الإستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية والإستغلال الجيد للموارد المتاحة لمواجهة ضغوط تلك البيئتين. [2]

2. الإلتزام بالقواعد الدستورية:

يكون ذلك من خلال إحترام قواعد وأحكام الدستور من جانب الحكومة والجماهير، كما يتضمن أيضا التعديلات الدستورية، لأنه كلما كان هناك نوع من الثبات والإستمرارية في قوانين الدستور كان هناك نوع من الإستقرار السياسي والعكس صحيح .[3]

---

[1]– يوسف أزروال، "الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية "(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الحاج لخضر – باتنة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008 –2009)، ص ص. 144–147.

[2]– محمد العلياني، "محددات الإستقرار السياسي"، على الموقع :

بتاريخ: 05 – 02 – 2016. www.ahmed.wahban.com

*يقصد بها أن صناعة القرار السياسي في مجتمع ما تحكمه آليات مؤسساتية تأخذ بنظام الفعل بين السلطات واحترام القانون.

[3]– إسماعيل إسراء أحمد، مرجع سابق، ص. 45.

3. الفعالية السياسية:**

إن النظام السياسي الذي يتمكن من تغيير سياساته وقراراته(المخرجات) "**حسب دافيد ايستون**" بما يتناسب مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية الحاصلة في بيئته الداخلية، هو النظام الذي يستطيع تحقيق شرعيته ويضمن إستقراره السياسي، أما إذا كانت المؤسسات السياسية مجرد هياكل تهدف إلى تحقيق المصلحة الشخصية دون الإستجابة للمتغيرات الداخلية فهذا سيؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي.[1]

4. التفاوت الإقتصادي والإجتماعي:

إن زيادة حدة الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين الجماعات يؤدي إلى الحرمان النسبي والإضطهاد والغضب مما يدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقياداته، كما يؤدي أيضا إلى الإضطرابات العنيفة، كالحروب الأهلية والحركات الإنفصالية وغيرها...إلخ.

ثانيا: متطلبات الإستقرار السياسي:

يتوقف إستقرار أي نظام سياسي على مدى إنسجامه وتفاعله مع البيئة التي يتواجد فيها وبحكم هذا الترابط تتأثر الإختيارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإيديولوجية لهذا النظام وسيتم توضيح ذلك من خلال:

1. المتطلبات العقيدية الفكرية الثقافية:

يعتبر التجانس الفكري والثقافي والإيديولوجي بين القوى السياسية والإجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد من دعائم الإستقرار السياسي.

يربط "**غابريال ألموند**" بين إستقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلو سكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وثقافة سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحدة، في حين نجد أن "**الماوردي**" يعتبر الدين القويم هو المرتكز الأساسي لقيام الملك، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك يكون ثابتا ودائما يتميز بالإستقرار والقبول من طرف الرعية.

بينما يرى بن خلدون أن عدم الإستقرار السياسي هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي، فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالإستقرار السياسي نتيجة لإختلاف الآراء والأهواء، لكن هذا لا يعني إنعدام

**مدى قدرة النظام السياسي على إيجاد وتحقيق بدائل وسياسات ترضي أغلبية الأطراف داخل الدولة .

[1]– مصعب شنين، مرجع سابق، ص. 08.

الاستقرار في مثل هذه الحالات ففي المقابل نجد العديد من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتكون من خليط غير متجانس من الأعراق والأديان إلا أنها حققت وبنسبة عالية إستقرار سياسي.[1]

2. المتطلبات السياسية:

هي من المتطلبات الأساسية لإستقرار النظام السياسي وتكيفه، ويتحقق ذلك بقدرة النظام على إمتلاك أبنية سياسية متمايزة وأنظمة فرعية مستقلة.

أ- الشرعية السياسية:

يستلزم الإستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية كون هذه الأخيرة تساعد الحكومات في صناعة سياساتها وتنفيذها، فالنظام السياسي الشرعي هو النظام الذي يمتلك القدرة على الحكم دون إستعمال وسائل القمع والإكراه كما تساهم الشرعية في الإستقرار بين الحاكم والمحكومين، وفي هذا يقول "**ماكس فيبر**" أن: " النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة.[2]

ب-الإنتخابات :

تعتبر الإنتخابات الشفافة والنزيهة والتنافسية من دعائم شرعية السلطة وذلك من خلال إحترامها للقوانين والإجراءات الدستورية.

ت-المشاركة السياسية:

تساهم المشاركة السياسية في تحقيق الإستقرار السياسي من خلال إنخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة وهذا ما يؤدي إلى الإرتقاء السياسي وإبعاد العنف عن النظام السياسية، وفي هذا يربط "**صامويل هنتنغتون**" بين المشاركة السياسية والإستقرار السياسي، ويرى أن ضرورة تحقيق الإستقرار السياسي تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون إنعدام الإستقرار.

إن إستقرار أي نظام سياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية التي تمثل بناء سلطة سياسية تضمن المساواة بين المواطنين، وإقامة نظام قانوني مبني على أساس

---

[1]- كريمة بقدي، مرجع سابق، ص. 55.

[2]- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص. 22.

إحترام الحقوق العامة، وتوزيع المهام على أساس الكفاءة، وتوسيع مشاركة الجماعات الإجتماعية في الحياة السياسية العامة.[1]

يعد وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توزيع نطاقها من حيث عدد المشاركين ونوعية ودرجة المشاركة وتوافر المؤسسات المتمايزة، يعني ذلك تحقيق مستوى عال من التكيف والإستقرار والنمو للنظام السياسي.[2]

3. المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية:

أ-المتطلبات الإجتماعية:

يقصد بها قدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة له، وتنظيم العلاقات الإجتماعية وإتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في عملية وضع السياسات وإتخاذ القرارات، هذا ما يعزز الثقة بين المواطنين والطبقة الحاكمة مما يدعم التعاون فيما بينهما.[3]

ب- المتطلبات الإقتصادية:

يقصد بها الجمع بين القدرة الإستخراجية والقدرة التوزيعية، فالقدرة الإستخراجية تشير إلى مدى كفاءة النظام في تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية، أما القدرة التوزيعية فهي تعني قدرة النظام على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات والمكافآت الإجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع.[4]

لذا فالمتطلبات الإقتصادية تعنى بزيادة قدرات الدولة على إعادة تنشيط المؤسسات العامة، أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد.[5]

---

[1] – سفيان فوكة وكريمة بقدي، مرجع سابق، ص. 15.

[2] – ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص. 185.

[3] – سفيان فوكة ومليكة بوضياف، مرجع سابق. ص. 16.

[4] – كريمة بقدي، مرجع سابق، ص. 58.

[5]– سفيان فوكة ومليكة بوضياف، نفس المرجع، ص. 16.

المطلب الرابع: مؤشرات الإستقرار السياسي

وقع إختلاف في تحديد مؤشرات الإستقرار السياسي فهناك من إنطلق في تحديده لهذه المؤشرات من المفهوم المخالف للإستقرار السياسي أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الإستقرار السياسي، وهناك من يبحث في ظاهرة الإستقرار السياسي بحصرها في إطار بحثي معين من خلال تجربة معينة في دولة ما.

يعتبر "**محمد يونس**" من الباحثين الذين اهتموا بتحديد مؤشرات الإستقرار السياسي، حيث قام بوضع مقياس للإستقرار السياسي يتكون من مجموعة المؤشرات وهي:

- إستمرارية النظام الحاكم.
- عدد الإنتخابات العامة التي أجريت في البلاد.
- زيادة عدد الأحزاب السياسية.
- مدى قوة الحزب المسيطر في الدولة.
- نسبة الإنفاق العسكري.
- درجة الدمقرطة السياسية.
- درجة التهميش الإجتماعي والسياسي في الدولة.[1]

بينما حدد "**هشام محمود الأقداحي**" هو الآخر مجموعة من المؤشرات المتمثلة في: الإستقرار السياسي ؛ سيادة الدولة ؛ الأمن القومي والقوة العسكرية.[2]

إن الإختلاف الحاصل بين الباحثين حول مؤشرات الإستقرار السياسي، أدى بنا للتوجه إلى دراسة أهم وأبرز مؤشرات الإستقرار السياسي وعدم الإستقرار السياسي المتفق عليها، وهي كالتالي:

أولا: بالنسبة لمؤشرات الإستقرار السياسي:

1. نمط انتقال السلطة في الدولة:

يقصد بإنتقال السلطة تغيير شخص رئيس الدولة، وهي تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة.[3]

---

[1] -Muhammed Younis and others , "Political Stability and economic grow the in asia" , American journal of applid sciences wxcvbn, 5 vol , 2008 , p. 205.

[2]– محمود هشام الأقداحي، الإستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات السياسية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص. 21.

[3]– رائد حاج سليمان، "الإستقرار السياسي ومؤشراته"، الحوار المتمدن، العدد2592، على الموقع :

بتاريخ : 15 ديسمبر 2015، على الساعة 09. www.alhiwar.almotameden

إذا تمت عملية الإنتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة

الاستقرار السياسي، أما اذا إنتقلت السلطة من طرف إلى آخر عن طريق الإنقلابات والتدخلات العسكرية فهذا يعد مؤشر لعدم الإستقرار السياسي.[1]

2. شرعية النظام السياسي:

يعتبر هذا المؤشر من الدعائم الأساسية للإستقرار السياسي بالنسبة لأي نظام سياسي، وتظهر هذه الشرعية من خلال قبول الشعب ورضاه عن النظام السياسي القائم وخضوعه له طواعية.

3. غياب العنف السياسي:

يعرف العنف السياسي على أنه الإستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين وذلك بغية تحقيق أهداف سياسية، إقتصادية وإجتماعية لها دلالات سياسية، ويكون العنف على نوعين:

- **العنف الرسمي:** وهو العنف الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات وتنظيمات معينة.
- **العنف الغير رسمي:** وهو العنف الموجه من المواطنين ضد النظام وبعض رموزه.[2]

لذلك فإن غياب العنف السياسي يساعد على تحقيق الإستقرار السياسي.

4. قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الإستقرار السياسي لأن النظام السياسي تتوجب عليه مسؤوليات لايمكن تحقيقها دون إمتلاك عناصر القوة، كالدفاع عن البلاد في حالة تعرضها لإعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع.

5. الوحدة الوطنية وإختفاء الولاءات التحتية (الأولية):

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي، غالبا ما تكون أقرب إلى الإستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية الإجتماعية.

وفي هذا التعامل هناك نمطين:

- نمط يتعامل مع الأقلية من منطق الإستعاب بالقوة.

---

[1]– خالد مرابية، مرجع سابق، ص. 10.

[2]– أيوب السايح، المبارك،" اللاإستقرار السياسي في موريتانيا وإنعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي 2005–2010"(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر – باتنة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، دون ذكر السنة الجامعية)، ص. 23 .

- نمط يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات.[1]

6. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

يقصد بها بقاء القادة السياسيين لفترة طويلة في مناصبهم، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب كما يعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية مؤشرا لعدم الإستقرار السياسي.[2]

7. الإستقرار البرلماني:

يعد البرلمان الأداة الممثلة للشعب والأفراد في كل الأنظمة على إختلاف أنماطها، لذلك لا يجوز للسلطة التنفيذية التدخل في شؤون البرلمان، وتظهر صور عدم الاستقرار في البرلمان في:

- إستقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر.
- حل البرلمان قبل إنتهاء مدته القانونية.[3]

8. الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية أحد المعايير التي نحكم بها على إستقرار النظام السياسي من حيث تطبيق الديمقراطية، فهي الحالة التي تتيح للشعب إختيار ممثليه في المجالس السياسية والمحلية، وبذلك تصبح وسيلة لتحقيق الإستقرار وتدعيم شرعية السلطة السياسية.

9. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

تعبر قدرة النظام السياسي في توجيه سياساته الإقتصادية نحو أهداف التنمية من أهم الأساليب التي تساهم في رفع مستوى المعيشة للفرد، حيث تسعى إلى خلق نوع من الطمأنينة والرضا الشعبي إتجاه النظام السياسي.[4]

10. قلة الهجرة الداخلية والخارجية:

إن وجود ظاهرة الهجرة يعني أن المواطن لا تتوافر له أوضاع معيشة جيدة، فكلما كانت معدلات الهجرة قليلة، كلما دل ذلك على وجود إستقرار سياسي، وقد تخلق ظاهرة الهجرة عدم الإستقرار حتى بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين.[1]

---

[1] محمد ضياء الدين، الإنشقاقات الحزبية في السودان:" الجبهة الإسلامية القومية نموذجا "، على الموقع : www.Alukah.Net بتاريخ : 29 ديسمبر 2015.

[2]– محمود محفوظ، في معنى الإستقرار السياسي، جريدة الرياض، العدد 13819، 2006، ص. 12.

[3]– مصطفى عبد الجواد محمود، مرجع سابق، ص. 88.

[4]– رائد نايف حاج سليمان، مرجع سابق.

ثانيا: بالنسبة لمؤشرات عدم الإستقرار السياسي:

يضع "**عبد الله خليفة**" مجموعة من المؤشرات التي تساهم في عدم إستقرار الدولة وهي:

- **على المستوى الداخلي:** نجد

- عدد الإغتيالات السياسية داخل الدولة.
- عدد الإضرابات العامة.
- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي.
- عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة.
- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.
- عدد القتلى اللذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي.

- **على المستوى الخارجي:** نجد

- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة.
- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة.
- عدد القتلى في الصراعات الخارجية.
- عدد المرات التي تم فيها إستدعاء سفراء الدولة الأجانب منها.
- عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة.[2]

أما الدكتور" **محمد القنيبط** " فيرى أن الإستقرار السياسي قد يتعرض للخلل، وهو ما قد يؤثر في إستقرار الدولة أو الحزب الحاكم(وهنا يشير محمد القنيبط إلى أن حدوث عدم الإستقرار السياسي لأي دولة يحتاج إلى شرطين مهمين) ويتمثل هذان الشرطان في:

- **الشرط الضروري"Necessary Conditio** ":

يقصد به الشرط الأساسي لحدوث عدم الإستقرار السياسي وذلك نتاج لمجموعة من العوامل والأسباب المتمثلة في:

- إرتفاع نسبة البطالة.
- إنتشار الفساد في القطاع الحكومي والشبه حكومي .
- إحتكار السلطة وعدم مشاركة الشعب في صنع القرار .
- عدم تكافؤ الفرص.
- تدهور المستوى المعيشي نتيجة التضخم وتدني مستويات الدخل.

---

[1]– خالد مرابية، مرجع سابق، ص. 11.

[2]– عزو عبد القادر ناجي، **مرجع سابق**.

- التضييق على حرية التعبيير وإضطهاد أصحاب الرأي.
- ضعف الجهاز القضائي والقصور في إستقلاليته ونزاهته.
- كثرة المشاكل الإجتماعية كالجرائم.

➢ **الشرط الكافي " Sufficient ":**

يقصد به حدوث خلل في الإستقرار السياسي بالنسبة للنظام، وذلك نتيجة انعدام أو تزعزع الثقة بين الحاكم والمحكوم.[1]

[1]– محمد القنيبط، "الإستقرار السياسي بين الشرطين الضروري والكافي"، على الموقع : www.Hattpost.com بتاريخ: 12-02 -2016.

المبحث الثاني: خصوصية الإنتفاضات العربية

شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي، أدى إلى قيام العديد من الأحداث في دول المنطقة هذا ما دفع بالعديد من الباحثين السياسيين والإجتماعيين، في البحث عن ماهية هذه الإحتجاجات وجوهرها والتفسير لها وفق تصورات أكاديمية وضبط تسمية لهذه الأحداث وهذا ما أدى إلى إختلاف وجهات النظر.

المطلب الأول: مفهوم الإنتفاضة

تعد الإنتفاضة من المفاهيم التي لاقت إهتمام كبير خاصة في الفكر الماركسي حيث تعددت تعاريفها من مفكر إلى آخر وسيتم التطرق لها من خلال :

أولا: تعريف الإنتفاضة

تعددت التعريفات المقدمة لظاهرة الإنتفاضة، وفي هذا الصدد سيتم تقديم مجموعة من التعاريف.

الإنتفاضة "Uprising " لغة: مشتقة من الفعل نفض ونفض الشيء يعني حركه ليزول عنه الغبار، أما الفعل انتفض فهو يعني المطاوعة في الحركة، كما يحمل دلالة فصل الشيء عن أصله.[1]

أما **إصطلاحا:**

تعرف على أنها: "الفعل الجماهيري المباشر المتسم بالعنف الذي ينشأ عن بلوغ التناقضات الإقتصادية والإجتماعية والقومية ذروتها، وتوفر وضع ثوري كامل يهيئ لها التحرك ضد سلطة الطبقة الحاكمة أو ضد المستعمر ".

هناك أيضا من يرى بأنها: "النتيجة المباشرة للتناقضات الرئيسية السائدة بين الطبقة الحاكمة (المُستغلة) والطبقة المستغلة (التي تتشكل في الأساس من جماهير العمال والفلاحين) ".[2]

---

[1]– ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر،1981)، ص. 3580.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، ط3(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص. 346.

أما هبة رؤوف عزة ترى بأن الإنتفاضة:

"هي حركة خلاقة تولد الجديد من القديم ".[1]

يشير هذا التعريف إلى وجود قوة كامنة، أي كانت ساكنة ثم تحركت.

هناك أيضا من يعرفها على أنها: "المقاومة المستمرة من مجتمع أو شعب لظلم وقع من قوة داخلية ذات نفوذ أو من جماعة خارجية أكثر قوة ".

-هذا التعريف مرادف لمعنى المقاومة والتي تأخذ شكلين:

- مقاومة عنيفة.
- مقاومة غير عنيفة.

- كما تتجلى في نموذجين:

❖ النموذج الأول: هو نموذج مواجهة السلطة المستبدة بين المجتمع والقوة الظالمة وتكون الإنتفاضة ردت فعل على الفعل الإستبدادي.

❖ النموذج الثاني: هو نموذج مواجهة الإستعمار ويكون بين الشعب المستعمر، وتكون ردة فعل على الفعل الإستعماري.[2]

أما في علم الإجتماع فمعظم التعريفات تشترك في أن الإنتفاضة هي رفض الإنصياع للنظام وأوامر السلطة وتشمل العديد من الأنشطة التي قد يكون بعضها عنيفا والتي تهدف في عمومها إلى إستبدال رأس السلطة أو إسقاط الحكومة.[3]

من خلال هذه التعريفات يمكن تعريف الإنتفاضة على أنها: مزيج من سلسلة الإحتجاجات والمظاهرات التي قد تنتقل من المرحلة السلمية إلى مرحلة العنف بغية الإطاحة بالنظام وبعض أعوانه وقد تنجح الإنتفاضة في تحقيق غايات جزئية ولكنها غالبا ما تفشل في الوصول إلى أهدافها النهائية .

ثانيا: تطور مصطلح الإنتفاضة:

---

[1]– هبة رؤوف عزة، " مفهوم الإنتفاضة: من خيار الثورة إلى نموذج التمكين المدني"، على الموقع :

بتاريخ : 29-02-2016. www.yanabee.net

[2]–عبد الهادي النشاش، **الإنتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987-1988**(دمشق: الإتحاد العام للكتاب، 1988)، ص. 11.

[3]– محمد حسن،" الربيع العربي بين الثورة والإنتفاضة والمؤامرة "، على الموقع:

بتاريخ: 11 نوفمبر 2015 www.joleft.org

الإنتفاضة هي قديمة قدم الإنسانية عرفتها التجمعات البشرية وارتبط ظهورها بتعرض هذه التجمعات للظلم والإستبداد من الجماعات الأقوى نفوذا أو سيطرة رغبة منها في الحصول على حياة كريمة.

حدوث الإنتفاضة لا يقتصر فقط بعلاقة الأقوياء بالضعفاء أو الأغنياء بالفقراء فحسب، وإنما هي علاقة الحكام بالمحكومين وأيضا التعرض للخطر الخارجي.[1]

ارتبطت الإنتفاضة في الحقبة التاريخية الحديثة بالثورة الإشتراكية الرامية الى إقامة سلطة الطبقة العاملة التي ترتكز على وجود حزب طليعي يقودها نحو هذا الهدف، وبالتالي فالإنتفاضة أصبحت تقترن بإسم النظرية الشيوعية وبنشاط الأحزاب الشيوعية.[2]

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور المدرسة السلوكية ومفاهيم نهاية التاريخ والعولمة وتكريس النظام الرأسمالي وقيم الديمقراطية الغربية وتعميق مفاهيم الإستقرار والتكيف واعتبار عدم الإستقرار السياسي أمر سلبي أصبح ينظر للإنتفاضة على أنها ظاهرة إجتماعية أو سياسية غير مرغوب فيها، وينبغي التخلص منها لتحقيق إستقرار النظم السياسية والتكيف معها.[3]

الإنتفاضة في الفكر الماركسي:

إن الإهتمام النظري الذي أولاه المفكرون والسياسيون الماركسيون وعلى رأسهم " **لينين وإميليو لوسو**" لتحليل مفهوم الإنتفاضة، ركز على أن الإنتفاضة لاتكون إلا شعبية تقودها البلوريتاريا بوصفها طليعة الأمة ولا تعتبر كذلك إن تولتها البورجوازية.

- **الإنتفاضة عند لينين:**

تحتوي كتابات لينين على أوضح التعريفات النظرية للإنتفاضة، فهو يعتبرها أكثر أشكال النضال حدة وحسما في الثورة، والسبيل الوحيد لإنتصار الطبقة العاملة[4]، كما ينظر لها على أنها فن وهي كالحرب، وباقي الفنون تخضع لبعض القواعد التي يؤدي إهمالها إلى هلاك الحزب الذي يرتكب خطأ عدم إقدامها.

---

[1]– .....، **الظاهرة الإنتفاضية : دراسة النموذج الفلسطيني "1881– 2001"** (د.ب.ن: د.د.ن، د. س. ن)، ص. 242 .

[2]– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص. 346.

[3]–.....، **الظاهرة الإنتفاضية**، نفس المرجع، ص. 244.

[4]– عبد الوهاب الكيالي، نفس المرجع، ص. 247.

يطرح لينين مسألة الإنتفاضة المسلحة إلى جانب أهم المسائل الإجتماعية والسياسية التي على البروليتاريا مواجهتها[1]، وقد حدد لينين النقاط التي تميز الإنتفاضة وتضمن نجاحها أهمها:

- الإستناد إلى الطبقة المتقدمة لا إلى النخبة أو الحزب فقط.
- تأزم الوضع الإقتصادي إلى درجة تجعل من المستحيل إيجاد حل بالوسائل السلمية.
- تقدير الوضع السياسي والدولي.
- شن الانتفاضة في ذروة الصعود الثوري.
- الاعتماد على الاندفاع الثوري للجماهير.
- توفر العامل الذاتي إلى جانب الظروف الموضوعية والتي تتمثل في استعداد الطبقة المنتفضة للعمل الثوري وأهلية الجماهير لشن عمل يهز الحكومة ويسقطها.[2]

ينظر لينين للإنتفاضة على أنها مثلها مثل الحرب لها مخاطرها وتقلباتها، ويطبق عليها حتى المبادئ العسكرية في الحيطة الإستراتيجية.

- **الإنتفاضة عند لوسو:**

يتحدث لوسو عن نظرية للإنتفاضة بشروط وضعها، حيث أنه لا يمكن القيام بأية إنتفاضة إن لم تكن الطبقات الحاكمة تعيش أزمة سياسية حادة وغير قادرة على الحكم، وألا ترتكز الانتفاضة على التآمر ولا على حزب بل على الطبقة المتقدمة.

يفرق لوسو بين المبادئ التي تحكم كل من الحرب والانتفاضة، ففي الأولى يكون المقاتلون مجبرون على القتال، والعتاد مؤمنا، وجهة الاشتباك محددة، أما في الثانية فمشاركة المنتفضين تكون طوعية، والعدد غير معروف وغامض، وجهة الاشتباك مبهمة لفترة طويلة.

يرى لوسو بأن الانتفاضة هي المرحلة الاساسية من الدورة السياسية التي يطلق عليها إسم الثورة، فالثورة هي الكل أما الإنتفاضة فهي الجزء، مشيرا إلى أن الانتفاضة الشعبية هي الوحيدة التي بوسعها ان تقضي على النظام .[3]

---

[1]– إميليو لوسو، **نظرية الإنتفاضة**، تر: جوزيف عبد الله (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984)، ص ص. 15،16 .

[2]– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص. 247.

[3]– إميليو لوسو، نفس المرجع، ص ص. 24، 25.

المطلب الثاني: الإنتفاضات العربية _جدلية المصطلح_

برزت العديد من المصطلحات التي تم التعبير بها عن الوقائع والأحداث التي شهدتها العديد من دول العالم العربي في عام 2011، فهناك من أطلق عليها تسمية الثورة أو أنها حراك سياسي أو إجتماعي وهناك من أطلق عليها تسمية الربيع العربي* وهناك من يرى بأن ما حدث في العديد من البلدان العربية ما هو إلا إنتفاضة.

لذا ارتأينا إلى ضبط كل مصطلح على حدى لتقريب المعنى والوصول إلى المصطلح الأقرب لوصف هذه الأحداث.

1. **الثورة** "**Révolution**": تعددت تعاريف الثورة ونذكر منها:

يعرف **صامويل هنتنغتون** الثورة بأنها: تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية والأبنية الإجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات. [1]

أما عالم "**الإجتماع هربرت**" فيرى بأن الثورة تسعى إلى إعادة بناء النظام الإجتماعي كليا.

أما "**محمد السيد عبد الجواد**" فيعرف الثورة على أنها: "التغييرات الجذرية في البنية المؤسسية للمجتمع، تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم إيديولوجية لها علاقة بأهداف الثورة، وقد تكون ثورة عنيفة ودموية وقد تكون سلمية، وقد تكون فجائية سريعة أوبطيئة تدريجية".[2]

من خلال مجموعة التعاريف المقدمة لتوضيح معنى الثورة إلى جانب اطلاعنا على هذا المصطلح فإنه يتم النظر للثورة على أنها:

- ✓ عملية تستهدف التغيير الجذري والكلي لكل المنظومة القائمة وإستبدالها بمنظومة سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية جديدة.
- ✓ ظاهرة حركية تغييرية.
- ✓ عملية فجائية.
- ✓ قد تكون عنيفة أو سليمة.

---

[1]–أحمد فهمي، **مصر 2013 : دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر : مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل**(مصر: مركز البحوث والدراسات، 2012)، ص. 16.

[2]– محمد السيد عبد الجواد، "موجة ثانية للثورة أم إنقلاب عسكري"، على الموقع : www.eguda.org

✓ الشعب والجماهير هي المحرك الأساسي لمجريات الثورة.

2. الحراك: ويأخذ صفة الحركة وهو يعبر عن تحرك الشيء من مكان لآخر، وفي دراستنا لهذا المصطلح نميز بين نوعين من الحراك.

أ- الحراك السياسي: " Politicol movement "

هو من المفاهيم الأكثر استخداما في علم الاجتماع أكثر منه في علم السياسة، يعرف الحراك السياسي على أنه الإنتقال صعودا أو هبوطا من موقع الى آخر، على سلم التدرج السياسي الذي يوضح توسيع القوة السياسية في المجتمع.

بمعنى آخر هو تأثير مجموعة من الأفراد والجماعات في حركة النظام السياسي وهذه التنظيمات تشكل جزءا من النظام السياسي في بعده الاشمل.[1]

من هذا التعريف نستخلص أن الحراك السياسي يوجد على نوعين:

- الحراك السياسي الفردي: هو إنتقال الفرد من درجة أعلى أو أدنى في التدرج السياسي.
- الحراك السياسي الجماعي: يتم في إطار جماعة أو تنظيم أو حزب قصد تحقيق الجماعات درجة أعلى أو أدنى في التدرج السياسي.

كما يتضمن الحراك السياسي التفاعل بين نوعين من القوى:

- قوى دافعة للحراك: والتي تقوم بالعمل السياسي مباشرة داعية للحراك، وهذا الأخير يأخذ ثلاثة أشكال: الشكل الدستوري، الشكل الدستوري غير العنيف، الشكل المباشر العنيف.
- القوى المعارضة للحراك: وهي القوى التي تعمل من أجل الحفاظ على الوضع الراهن وتسعى الى الحلول المحافظة.[2]

ب- الحراك الإجتماعي:

يعرف الحراك الإجتماعي على أنه ظاهرة إجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من مستوى إجتماعي أو إقتصادي معين إلى مستوى إجتماعي أو إقتصادي آخر، بحيث يؤدي هذا الإنتقال إلى تغيير في مستوى الفرد الاجتماعي والاقتصادي.

---

[1]- علي الزعبي، **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت**(الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015)، ص. 27.

[2]- محمد حمدي السعيد، **الحراك الإجتماعي والتحديات الأمنية** (البحرين: مركز الإعلام الأمني، د.س.ن،)، ص. 03.

أما" **فضل الربيعي**" فيرى بأن الحراك الإجتماعي هو" تغير الوضع الإجتماعي أو الطبقي لشخص ما او فئة إجتماعية، بمعنى حركة الأفراد والجماعات بين مختلف المواقع الطبقية، أما في إطار الطبقة الإجتماعية ذاتها، أو بانتقال طبقة إجتماعية إلى أعلى أو تدهورها إلى طبقة أدنى".[1]

3. الربيع العربي:

هو مصطلح أطلق على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية، حيث أصبح أكثر رواجا على المستوى الإعلامي وكانت صحيفة الأندبندنت البريطانية أول من إستخدم هذا المصطلح، في حين يجمع العديد من الخبراء أن مصطلح الربيع العربي تم إستوراده من بيئة غير البيئة العربية وقد تمت استعارته من أدبيات الحراك الأوروبي عام 1848 تاريخ صدور البيان الشيوعي الماركسي وأستخدم أيضا عام 1968، في براغ تحت مسمى ربيع براغ بتشيكوسلوفاكيا.[2]

إن ما قدم من تعريفات سابقة، يعطينا شرح مبسط من حيث توصيف الأحداث العربية، لذا ارتأينا إلى وصفها بالإنتفاضة رغم تشابهها مع تلك المصطلحات في بعض النقاط، فهي لا تدل على تغييرات جذرية بالمفهوم الحقيقي للثورة إلى أنها تفتقد لغالبية العناصر التي شكلت تاريخيا النموذج الثوري، كما لا يمكن إطلاق على هذه الأحداث مصطلح الربيع العربي الذي هو نتاج لأحداث جرت في بيئة مخالفة للبيئة العربية إلى جانب إعتباره مصطلح إعلامي أكثر منه أكاديمي، أما بالنسبة للحراك (السياسي–الإجتماعي)، فهو الإنتقال في السلم السياسي من أعلى إلى أسفل أو العكس.

كما أن إختيار مصطلح الإنتفاضة نابع من أن الأوضاع في العديد من دول العالم العربي، أسفرت على سقوط رأس النظام السياسي إلى جانب تميز هذه الأحداث بالعديد من خصائص الإنتفاضة، وهذا ما سيتم تبيانه وعرضه في الفصول القادمة.

المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لظاهرة الإنتفاضات العربية

شهدت المنطقة العربية مجموعة من الانتفاضات في العديد من دولها عام 2011، أدى إلى بروز رؤى نظرية مختلفة حول تفسير هذه الظاهرة، وسنحاول دراستها كما يلي:

---

[1]– فضل الربيعي، حراك سلمي أم ثورة سلمية مقاربة في ضوء سوسيولوجية الثورة، على الموقع :

بتاريخ: 15 ديسمبر 2015 www.Tajeden.org

[2] – عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور ؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية 16 (2014): ص. 155.

أولا: الإتجاه الأول "يرى هذا الأخير أن الانتفاضات العربية ماهي الا موجة من موجات التحول الديمقراطي".

يقصد بالتحول الديمقراطي التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي الى صيغة نظام حكم ديمقراطي، وهذا التحول يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام الغير ديمقراطي، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأثير شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة والقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي.[1]

يرتكز التحول الديمقراطي على مجموعة من الأسس والمتمثلة في:

- الإنتخابات الحرة والنزيهة.
- التعددية السياسية.
- التداول السلمي على لسلطة.
- الفصل بين السلطات مع تحقيق التوازن فيما بينها استنادا الى مرجعية دستورية.
- قدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم وسيادة حكم القانون.
- فاعلية مؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة ووجود مجتمع مدني فعال ومستقل.
- كفالة الحقوق السياسية والحريات المدنية لجميع المواطنين على قاعدة المواطنة المتساوية.

أما" **جيفري بيردهام**" فيرى أن عملية سقوط النظم السلطوية تمر عبر ثلاثة مراحل رئيسية هي:

1. **مرحلة البدء:** وذلك عندما تسقط النظم السلطوية بعد تحلل هياكلها الرئيسية.
2. **مرحلة التأسيس:** حيث يبدأ العمل في صياغة دستور جديد وغير ذلك من القرارات التي تحدد شكل وطبيعة النظام الديمقراطي.
3. **مرحلة الاكتمال:** حيث يبدأ النظام الديمقراطي الجديد في العمل، ويتم تحديد الخطوط العريضة للسياسة الداخلية والخارجية للنظام، ويكون من الضروري في هذه المرحلة حدوث توافق حول الاطار الدستوري للدولة. [2]

أما المراجع الأكاديمية فتتفق على ثلاث موجات تمثل عملية الإنتقال إلى الديمقراطية وهي:

- **الموجة الأولى:** برزت في جنوبي أوروبا (البرتغال، اليونان، إسبانيا).
- **الموجة الثانية:** برزت في أمريكا اللاتينية في بلدان كالإكوادور والبيرو والتشيلي والأرجنتين والاورغواي.

---

[1]- Garya, Stradiotto and sujian Guo, "Transitional Modes of Democratizations and democratic Outcomes", International Journal on world peace, vol xxxvii, no, 4 (December 2010), p. 10.

[2]– صدفة محمد محمود، **مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به** (القاهرة: د. د. ن، 2013)، ص. 03.

- **الموجة الثالثة:** برزت أيضا في أوروبا لكن هذه المرة في وسطها وشرقها بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي(1990)، حيث أدخلت المفاهيم الديمقراطية إلى الحياة السياسية في كل من: بولونيا وتشيكوسلوفاكيا – قبل فراق الكيانين التشيكي والسلوفاكي بشكل سلمي عام 1993.[1]

أما بالنسبة للدول العربية فنجد أنه عام 1975، كانت الدول العربية تشكل نسبة 11 % من الدول الغير ديمقراطية في العالم، أما في عام 2005 فتمثلت النسبة في حوالي 35 % هذا ما يعني أن موجة التحول الديمقراطي الثالثة لم تنل من الدول العربية بالقدر الذي يجعل أي دولة عربية تلبي خصائص النظم الديمقراطية الناشئة، ناهيك عن الديمقراطية الراسخة. [2]

ثانيا: الاتجاه الثاني" يرى أن الانتفاضات العربية تمثل تطبيقا علميا لنظرية الدومينو Domino Theory"

تفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الإستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظام ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة إستقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الإستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر ولهذه الموجة سرعة في الإنتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولا، على تعزيز إنتشار أثر الموجة.

يكمن جوهر هذه النظرية أنه في حال سقوط دولة ما لها مكانة هامة، فإن ما حولها من الدول ستسقط بالتتابع بنفس الوسيلة التي تسقط بها أحجار الدومينو المصفوفة.[3]

استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة، حيث توصلت الدراسات التي استخدمتها إلى إرتفاع أو إنخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة، تنشر هذه العدوى إلى جيرانها من الدول، ومن ثم فإن التغير داخل دولة معينة يحدث تغييرا مماثلا في الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى .[4]

هذا ما جعل المحللين يلجؤون لنظرية الدومينو لتفسير الأحداث الواقعة في العالم العربي، هو إنتشار الاحتجاجات في أكثر من بلد عربي، بدءا من تونس التي أسقط فيها الشعب التونسي نظام الرئيس "**زين**

---

[1]– زين العابدين معو، "الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع (دراسة في أسباب قيامها ومستقبلها)"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 6 (جانفي 2014)، ص. 357.

[2]– بومدين طاشمة، "التحولات السياسية في البلدان العربية وعملية بناء الدولة في عصر المعلومات "، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية 13(2015): ص. 76.

[3]– محمد علي حمود وسعد السعيدي،" تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي"، الكوفة 17(د.س.ن): ص. 357.

[4]- Peter T. Lesson and Andrea M dean , "The Democratic domino Theory An Empirical Investigation", American Journal of Political Science , Vol.53, No.3 (Jul ,2009).P. 2-5.

العابدين بن علي"، لينتقل ذلك إلى دول أخرى لتعلن عن سقوط أنظمتها كمصر وليبيا كما شهدت العديد من الدول العربية إحتجاجات كالمغرب الأردن الجزائر...إلخ.

إستنتاجات الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النقاط:

1. أن الإستقرار السياسي هو غاية كل نظام سياسي يسعى للبقاء والإستمرار في ظل التغيرات المتجددة من خلال توظيف العديد من الآليات التي تساعده على التكيف.
2. أن الأحداث الحاصلة في العديد من دول العالم العربي ما هي إلا إنتفاضة عبرت عن ما كان كامنا وأصبح ظاهرا.

الفصل الثاني:

سياسات التصدي الأوروبي

للهجرة غير الشرعية

عاشت المنطقة العربية حالة من عدم الإستقرار على إثر الانتفاضة التي شهدتها دول المنطقة نتيجة تدهور الأوضاع، وإستبداد الأنظمة الحاكمة، إنعكس على إستقرار وأمن تلك الدول مخلفا العديد من التداعيات، ولقيت هذه الانتفاضات مشاركة شعبية كبيرة وصدى واسع سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

المبحث الأول: الأنظمة العربية قبل الانتفاضات الديمقراطية

تعد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من أهم التهديدات التي تعاني منها المنطقة، ما أدى بنا إلى إجراء دراسة حول طبيعة الأنظمة السياسية العربية إلى جانب إجراء دراسة إحصائية لأهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتوصيف أهم ما نتج عن هذه الأوضاع.

المطلب الأول: النظم السياسية العربية

يعد النظام السياسي هو نظام الحكم الذي يسود دولة معينة، وهذا المعنى للنظام السياسي يرادف القانون الدستوري*، وفي هذا يرى "**جورج بريدو**" أن النظام السياسي "هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة"، وهنا نقف عند المعنى الضيق لمفهوم النظام السياسي، أما المفهوم الواسع للنظام السياسي فهو يعني دراسة مختلف أنظمة الحكم ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة، وإنما من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية وإجتماعية وإقتصادية.

في هذا السياق يعرف "**دافيد ايستون**" النظام السياسي على أنه: "مجموعة التفاعلات التي تحدث داخل أي مجتمع، والتي ترتبط بما أسماه عملية التخصيص السلطوي للقيم".[1]

مما تقدم ومن خلال اطلاعنا على موضوع النظام السياسي يمكن الحديث عنه في جملة النقاط التالية:

1- النظام السياسي هو جزء من نظام كلي، ألا وهو النظام الاجتماعي، فهو يقوم بمجموعة من التفاعلات والعلاقات والأدوار المرتبطة بالسلطة.
2- النظام السياسي يقوم بتأدية مجموعة من الوظائف كصياغة السياسات وتنفيذها، التنشئة السياسية...إلخ.
3- أن كل نظام سياسي يتكون من مجموعة الأبنية، والمؤسسات السياسية.
4- أن كل نظام سياسي يؤثر ويتأثر بالبنية المحيطة به(البيئة الداخلية والخارجية).

تمثل الأنظمة السياسية العربية مجموعة متمايزة من النظم، لها تركيبتها الثقافية، وتطورها التاريخي الخاص، مما جعل لها طابعا قوميا تسوده مظاهر الإختلاف والتنوع، وفي دراستنا للنظم السياسية العربية ليس

---

[1]- ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص ص. 21،22.

*- هو مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة، يستهدف تنظيم السلطات العامة فيها، وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة فيما بينها، كما يبين حقوق وواجبات الأفراد في الدولة.

المقصود هنا دراسة كل نظام على حدى، بل تبيان جملة من[1] الخصائص والسمات المشتركة بين هذه الأنظمة في العالم العربي.

أولا: خصائص النظم السياسية العربية:

تعد النظم السياسية العربية جزء من مجموعة الدول النامية والتي تشترك في مجموعة من الخصائص نذكرها كالتالي:

1. الخضوع لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية وأساليبها وهي دول مستقلة حديثا.
تبعية الدول العربية للدول المتقدمة.
2. محدودية الدول في القدرة على توظيف مواردها، ويمكن تصنيف الدول العربية حسب الموارد المتاحة إلى:
   - مجموعة الدول المصدرة للنفط.
   - مجموعة الدول المهمشة التي تعتمد على تصدير المواد الأولية الزراعية.[2]
3. المعاناة من أزمات ومشاكل المرحلة الانتقالية: تواجه الدول العربية في مراحل التطور السياسي ما يعبر عنها بـ "**المرحلة الانتقالية**" حيث تواجهها العديد من أزمات التنمية السياسية والتي يحصرها علماء السياسة في خمس أزمات وهي: أزمة الهوية؛ أزمة الشرعية؛ أزمة المشاركة؛ أزمة التغلغل؛ أزمة التوزيع.[3]

ثانيا: معايير تصنيف النظم السياسية العربية:

تصنف النظم السياسية العربية تبعا لمجموعة من المعايير، يمكن ذكرها فيما يلي:

1- **معيار شكل رئاسة الدولة:** استخدم هذا المعيار بين الأنظمة السياسة بناءا على نمط وشكل الحكم وتنقسم إلى:

أ- **الأنظمة الملكية:** أهم ما يميزها تركيز السلطة بيد فرد وهو الملك، يمارس السلطة بشكل انفرادي دون أي مشاركة من الشعب، أما طريقة تولي السلطة فتتم عن طريق الوراثة، وفي البلدان العربية نجد ثماني

---

[1]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط3(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص. 355.

[2]- علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000)، ص.19-29.

[3]- مصطفى بلعور،" التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988 – 2008"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة يوسف بن خدة- الجزائر- كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010)، ص. 56.

دول(08) تتبع هذا النمط وهي: السعودية، الأردن، الإمارات، عمان، وحديثا البحرين، بالإضافة إلى الكويت كونها إمارة وراثية وقطر.[1]

ب-**الأنظمة الجمهورية:** ترتكز في يد رئيس الدولة عن طريق الانتخاب وفق ما ينص عليه الدستور، سواء بطريقة مباشرة من قبل الشعب أو عن طريق المجلس النيابي أو الوضعيتين معا،[2] وتختلف النظم الجمهورية من حيث نمط انتقال السلطة وتداولها من دولة إلى أخرى ومن بين الدول العربية التي تتبع هذا النمط نجد تونس، الجزائر، السودان، سوريا، العراق، لبنان، مصر، اليمن.

يمكن تصنيف الأنظمة الجمهورية حسب أنماط انتقال السلطة إلى المجموعات التالية:

- **المجموعة الأولى:** دول اعتمدت الانقلابات العسكرية كأساس لانتقال السلطة وتداولها.
- **المجموعة الثانية:** دول تتولى السلطة عن طريق التعيين.
- **المجموعة الثالثة:** تعتمد على الانتخابات التنافسية كنمط لانتقال السلطة[3].

2- معيار مصدر الشرعية:

يقصد بالشرعية نمط العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل، أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي إلى القبول الطوعي من الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي"[4]، ويميز ماكس فيبر بين ثلاثة أشكال للشرعية:

- **الشرعية التقليدية:** تقوم على المعتقدات والعادات والأعراف المتوارثة.
- **الشرعية الكاريزمية:** المستمدة من الزعامة الملهمة التي ترتبط بشخصية الزعيم.
- **الشرعية العقلانية القانونية:** تتمثل في المشروعية الدستورية، أي أنها تتمثل في مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تضبط تسيير العملية السياسية.[5]

لذا فالشرعية تقوم على قواعد مقننة تحدد واجبات الحاكم ومساعديه وحقوقهم وطريقة ملأ المناصب وإخلائها، وأساليب انتقال السلطة وتداولها وممارستها، إضافة إلى توضيح حقوق المحكومين وواجباتهم.

---

[1]- علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص. 58- 60.

[2]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص. 360-362.

[3]- صلاح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي" منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص. 56-77.

[4]- جاسم محمد زكريا، **مبدأ التوازن في السياسة الدولية: "سلسلة دراسات 3"** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2002)، ص. 129.

[5]- أحمد خروع، **دولة القانون في العالم العربي- الإسلامي بين الأسطورة والواقع** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص. 57.

3- معيار الدور السياسي للجيش:

يعتبر الجيش أهم مؤسسة تسعى للحفاظ على أمن الدولة، كما تمتلك أيضا القدرة على الإطاحة بالنظام.[1]

أما فيما يتعلق بالجيش في النظم السياسية العربية يميز البعض من حيث ظروف نشأته وتركيبته الاجتماعية بين أربع نماذج:

- **النموذج القومي:** يسعى إلى تكوين دولة قومية موحدة.
- **النموذج التحريري:** الذي ينشأ أثناء الكفاح من أجل الاستقلال.
- **النموذج الفئوي:** تسيطر عليه اثنيات وأقليات معينة.
- **النموذج القبلي:** تهيمن عليه التكوينات العشائرية.[2]

إلى جانب هذه التصنيفات للنظم السياسية العربية هناك تصنيفات أخرى:

- **معيار العلاقة بين السلطات:** والمتمثل في أشكال النظم السياسية كنظام الحكم الرئاسي والبرلماني والشبه رئاسي والنظام الجمعوي.
- **معيار النظام الحزبي** : نجده على عدة أنواع:
  - النظم اللاحزبية.
  - نظام الحزب الواحد.
  - نظم الحزب القائد.
  - نظم التعددية المقيدة والمطلقة.
  - معيار الايديولوجية الرسمية.

تعاني النظم السياسية العربية العديد من المشاكل والتي يمكن إيجازها في:

- ✓ افتقار الدولة للشرعية المستقرة.
- ✓ علاقة التوتر الدائم بين الدولة والتنظيمات السياسية وحتى الأفراد مما يعكس حالة من عدم الاستقرار أو تصاعد أعمال العنف.
- ✓ ضعفها في مجال الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بحيث أنها لم تحقق التنمية الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية.[3]
- ✓ تعارض نصوص الدساتير العربية مع الممارسات العملية على أرض الواقع، وهذا ما جاء على حد وصف "**ميردال**" « أن الدول العربية دول تصدر القوانين ولا تطبقها».

---

[1]- علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص. 86.

[2]- حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص. 27.

[3]- مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص. 56- 58.

- ✓ الأولوية في الولاء للعشيرة والقبيلة، ثم بعدها للدولة الأمر الذي أدى إلى تراجع مفهوم الدولة الحديثة في أغلبية البلدان العربية.
- ✓ تقييد الإرادة السياسية.
- ✓ أزمة الديمقراطية.[1]

المطلب الثاني: الأوضاع السياسية في العالم العربي

يقصد بالوضع السياسي في العالم العربي، مجمل الأوضاع والأحداث السياسية العامة وكل ما يرتبط بها من تحولات وما ينشأ عنها من تفاعلات وظواهر سياسية واجتماعية واقتصادية، ففي العقود الثلاثة الماضية " من 1979 إلى عام 2010"، شهدت المنطقة أحداثا سياسية هامة، أثرت سلبا على مشروعات التنمية والإصلاح السياسي، ما منح الأنظمة السياسية الفرصة الملائمة لتعزيز قوتها وتعطيل مشروعات الإصلاح، وتغييب الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير، وعدم العناية الكافية بالعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، مما ساهم في زيادة مستويات الفقر والبطالة، وارتفاع معدلات الأمية، وتدني الصحة العامة، وضعف البنى الإجتماعية، وشيوع الفساد المالي والإداري، وانسداد فرص تصحيح الأوضاع السياسية والإقتصادية، وزيادة تبعية اقتصاديات البلدان العربية لإقتصاديات الدول المتقدمة.[2]

يمكن دراسة أهم الأوضاع السياسية في النقاط التالية:

1. **مظاهر انتقال السلطة في البلدان العربية (1979–2010):**

- كانت هناك 91 حالة **لترك السلطة** موزعة على النحو التالي:
  - 46 حالة عزل بالقوة، منها ثلاثة حالات فقط في النظم الوراثية والباقي (43) حالة في النظم الجمهورية.
  - 17 حالة بالنسبة للوفاة الطبيعية، 14 حالة في النظم الوراثية، 3 حالات في النظم الجمهورية.
  - حالات الإعفاء من المنصب 10 حالات: تركزت في النظم الجمهورية بلغ نصيبها 8 حالات، أما النظم الوراثية فكانت في حالتين وكانتا في قطر.
- **حالات تولي السلطة:**
  - بالنسبة للنظم الوراثية: ثمة 25 حالة وراثة للسلطة.
  - بالنسبة للنظم الجمهورية 22 حالة لانتقال السلطة، تنوعت أنماط تولي السلطة بين:
    - ➢ التعيين: 12 حالة: 6 حالات في اليمن، 4 في الجزائر،2 في مصر.

---

[1]– مها سامي فؤاد المصري،" دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفي عربي"(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا د. س.ن)، ص. 73.

[2]– محمد عبد الغفور الشيخ، **تأثير الثورات على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي: دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية والإصلاحات في المملكة العربية السعودية 2011–2013** (ليبيا: بنغازي، د. ت. ن)، ص. 81–84.

- الإنقلاب: 34 حالة: منها 15 حالة في سوريا، 5 في العراق، 4 حالات في السودان واليمن.
- الانتخاب: 10 حالات: 9 لبنان، الجزائر حالة واحدة.
- الثورات:7 حالات : حالتان في كل من مصر، ليبيا، السودان، وحالة في اليمن وتونس.
- التوريث في حالة واحدة سوريا.

- **مدة الحكم في السلطة:** فهي مدى الحياة في النظم الوراثية، وكذلك الأمر بالنسبة للجمهوريات

العربية، إذ كثيرا ما تم تعديل دساتير النظم الجمهورية العربية لتعطي الحاكم الحق في البقاء في السلطة.[1]

2. تأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

إن القاعدة العامة في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي قاعدة عدم الثقة، فهي من جهة تسمح قانونيا للجمعيات والتنظيمات المدنية لكنها في الوقت نفسه تضع القيود القانونية والإدارية، هذا ما أعطى لها القدرة على مراقبتها أو حلها أو تحديد مجال حركتها، وهذا ما أثر على فاعلية مؤسسات المجتمع المدني.

تظهر صور تبعية المجتمع المدني للدولة وسيطرتها الشاملة عليه في ثلاث اتجاهات هي:

- القضاء على المعارضة السياسية وإضعافها.
- إخضاع المؤسسات الإجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة.
- القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية ...إلخ.

ومن أهم المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع المدني في العالم العربي نجد:

- ضعف مؤسسات المجتمع المدني في علاقتها مع بيروقراطية الدولة القائمة في البلدان العربية، والتي تسعى لإختراقها وجعل هذه المؤسسات امتدادا لها.
- غياب التنظيم والإحترافية داخل مؤسسات المجتمع المدني.
- وقوع بعض مؤسسات المجتمع المدني تحت طائلة مشكلة الفساد.
- توسع دور الدولة في الإقتصاد والمجتمع ما أدى إلى تهميش دور مؤسسات المجتمع المدني.[2]

3. واقع حقوق الإنسان والحريات في دول العالم العربي:

حظيت قضية حقوق الإنسان بالاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي، وذلك راجع إلى ظهور الوعي لدى الأفراد بحقوقهم، إلى جانب الدور الكبير الذي لعبه التنظيم الدولي في إصدار العديد من القرارات والتوصل

---

[1]– صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص. 119–121.

[2]– بومدين طاشمة، **التحولات السياسية في البلدان العربية وعملية بناء الدولة في عصر المعلومات**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 13،(جانفي 2015): ص ص. 78، 79.

إلى العديد من الاتفاقيات التي تتناول حقوق الإنسان وكيفية التمتع بها ومضامينها وإنشاء آليات عديدة لحمايتها، إضافة إلى بروز المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال رصد ومتابعة حقوق الإنسان في كافة الدول وانتقاد الحكومات لتقصيرها أو عجزها أو انتهاكها لحقوق الإنسان.[1]

إن ممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته في مجتمع ما لا تتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينها، كما لا تحقق أيضا بمصادقة الدولة على المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بالحقوق والحريات، بل إن ممارسة هذه الحقوق والحريات يتطلب نظام حكم ديمقراطي يخضع فيه الحاكم والمحكوم لحكم القانون من خلال مجموعة الضمانات والمبادئ كسيادة القانون؛ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية؛ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وغيرها ...إلخ. [2]

يعد الاهتمام العربي بحقوق الإنسان متأخر عن الاهتمام العالمي الذي برز بوجه خاص خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بالرغم من مشاركة بعض الدول العربية في صياغة عدد من المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان مثل: مصر.[3]

إلا أن مشكلة الفرد العربي ليست فقط في معرفة حقوقه وإقرارها إنما تتضمن أيضا وجود النظام القانوني من جهة والوسائل اللازمة لاحتدام تلك الحقوق وتوفير الحماية لها من جهة ثانية.[4]

بالرجوع إلى الدساتير العربية نجد البعض منها يتجاهل الإشارة حتى لحق المواطنين في التجمع وتكوين بعض الأحزاب والجمعيات السياسية مثل: ليبيا، السعودية، وإذا ما أشير إلى مثل هذه الحقوق في بعض الدساتير العربية الأخرى، غالبا ما يتم تقييدها بقوانين منظمة لها، والتي غالبا ما شكلت قيودا على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بالإضافة إلى عدم وجود ضمانات دستورية وقضائية للحد من تدخل السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية في الحقوق والحريات، حيث وصف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 الدولة في الوطن العربي " **بدولة المخابرات** " التي تعتمد على القمع والتخريب والدعاية للحاكم.

أما بالنسبة للحريات العامة في المنطقة العربية فهي محدودة خاصة عندما تقارن بمواقع كثيرة في العالم، حيث لا تزال سلطة الدولة مطلقة وغير خاضعة للمسائلة أو التداول، وفي هذا الإطار تشير أحد التقارير

---

[1]– حسين عبد المطلب الأسرج، "**آليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية في الدول العربية**"، مجلة الباحث 6 (2008)، ص. 145.

[2]– برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص. 128.

[3]– حسن عبد المطلب الأسرج، نفس المرجع، ص. 145.

[4]– فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 256.

المنظمة المعنية بقياس الحريات في العالم " **بيت الحرية** " في عام 2006/2005 أن هناك اثنين فقط من الدول العربية تقع في خانة الدول ذات الحريات السياسية الجزئية وهما الكويت ولبنان، وارتفعت إلى ست دول عربية عام 2006 وهي الكويت، لبنان، البحرين، الأردن، اليمن، المغرب، وفي المقابل تقع جل الدول العربية الباقية في خانة الدول عديمة الحريات السياسية [1].

يشير **علي الدين هلال** إلى: أن معظم النظم العربية تلجأ إلى استخدام العنف في مواجهة مخالفيها في الرأي، واللجوء إلى الحل البوليسي بدلا من الحل السياسي، في الوقت الذي لم تقدم فيه هذه النظم إلى مواطنيها التنمية الإقتصادية أو الوحدة العربية.[2]

فمجال حقوق الإنسان هو مجال مازال بكرا بالنسبة للثقافة العربية وأدائها ومازال مجهولا بالنسبة للممارسات العربية في المجالات السياسية والإقتصادية، إذ أن حقوق الإنسان مازالت دون تحقيق الحد الأدنى منها في الكثير من الدول العربية.[3]

4. عدم فعالية الجهاز الإداري للدولة وتضخمه:

يبرز الأستاذ **أسامة عبد الرحمان** في مقالته: "**عشر صور بيروقراطية من العالم العربي**" مدى انغلاق الأجهزة الإدارية العربية، نذكر منها:

- بيروقراطية الإدارة العربية التي يغلب عليها الإتجاه المحترف والذي اشتهر بالمجاملة للقادة الإداريين.
- إتصاف البيروقراطيين العرب بإزدواجية الشخصية بحيث يبحثون عن الإنضباط وإحترام الوقت، ولكنهم بعيدون كل البعد عن هذه القيم والمبادئ الأساسية في الإدارة.
- تحول مهمة الإدارة من أداة في خدمة المواطنين إلى أداة في خدمة الأشخاص البارزين عن طريق الخضوع والوساطة والجهوية.
- استفحال الفساد الإداري نتيجة الطفرة الاقتصادية.
- التظاهر بحل مشاكل المواطنين.
- استخدام التكنولوجيا في الأجهزة الإدارية بالرغم من قلة إلمام الإداريين بأبجديات التنظيم الإداري السليم.

5. تعاظم سلطة البيروقراطية وولائها للقيادة المركزية:

---

[1]– سليمان باقر، "المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح"، المستقبل العربي العدد 388، (أفريل 2007)، ص.64.

[2]– برهان غليون وآخرون، **حقوق الإنسان العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 51.

[3]– حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص. 145.

يجمع الكثير أن ما هو قائم في معظم المجتمعات العربية إنما هو نظام سلطة إدارية بيروقراطية تنبثق كل الصلاحيات فيها من زعيم سياسي منفرد، ويستمد الآخرون نفوذهم فيها من مدى تقربهم منه، لذلك فإن تعاظم السلطة البيروقراطية يرجع إلى توظيف القيادات الحاكمة للجهاز البيروقراطي كأداة في مجال الضبط والتحكم الاجتماعي والسياسي من جهة واستغلال البيروقراطية من جهة ثانية، وبالتالي أصبحت البيروقراطية أداة لبقاء الأنظمة السياسية. [1]

المطلب الثالث: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في العالم العربي

ارتبطت إقتصاديات الدول العربية منذ وقت مبكر بالقطاع النفطي ولو بدرجات متفاوتة، حيث هناك دول غنية بمواردها النفطية مثل: الجزائر، ليبيا، والسعودية، والإمارات وقطر والعراق، أو في الدول الأخرى أقل إنتاجا للنفط، والتي تعتمد على القطاع الفلاحي والسياحي إلى جانب الموارد النفطية مثل: المغرب وتونس ومصر واليمن والسودان وسوريا ... حيث أصبح النفط محور أساسي في الحياة الإقتصادية من خلال الإعتماد المباشر على موارده في الدول المنتجة أو من خلال الإعتماد غير المباشر على تحويلات العاملين في الدول النفطية أو الدعم الإقتصادي والمساعدات والقروض ونتائج السياحة التي تتلقاها الدول العربية غير النفطية من خلال علاقاتها بالدول العربية المنتجة للنفط.[2]

يمكن رصد الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية في النقاط التالية:

أولا: انتشار الفقر المدقع وتزايد معدلات البطالة:

1- الفقر:

حيث يعيش حوالي 20% من السكان العرب تحت خط الفقر[3]، والمحدد بـ 2 دولار في اليوم أي حوالي 34.6 مليون نسمة، ويمكن تصنيف البلدان العربية بحسب مستوى الفقر إلى المجموعات التالية:

- **المجموعة الأولى:** تضم البلدان العربية التي تفوق فيها مستويات الفقر نسبة 40% وتشمل: اليمن، موريتانيا، فلسطين، الصومال، السودان، جيبوتي، وجزر القمر.

---

[1]- بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص.78،77.

[2]- سعيد الحسن عبدولي،" في سوسيولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني": محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر **التغيير** ""الحدود والتناقضات"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 19 (جوان 2015): ص. 225.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " تقرير التنمية الانسانية العربية لعام2009 تحديات أمن الانسان في المنطقة العربية "، (بيروت: دار الكركي للنشر، 2009)، ص. 12.

- **المجموعة الثانية:** تضم البلدان العربية التي تتراوح فيها معدلات الفقر بين 10% و25% وتضم: الأردن، البحرين، سوريا، العراق، ومصر.
- **المجموعة الثالثة:** تضم البلدان التي تقل فيها نسبة الفقر عن 10% وتشمل: تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، ودول مجلس التعاون الخليجي.[1]

2- البطالة:

بلغ المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية 14.5% من القوى العاملة في عام 2005 مقارنة بـ 6.3% على الصعيد العالمي، وبلغت عام 2007 نسبة 13.7% وحوالي 14.8 عام 2009.[2]

ويمكن اعتبار البطالة من أهم نتائج السياسات الإقتصادية والإجتماعية التي انتهجتها البلدان العربية، هذا ما يعكس حقيقة التوجهات الاقتصادية الليبرالية الجديدة.

لعل أهم المفارقات الناجمة عن سياسات التشغيل وجود حوالي 17 مليون عاطل عن العمل في البلدان العربية، في الوقت الذي يعمل حوالي14 مليون أجنبي في بلدان الخليج العربي، ولعل أخطر ما في هذه الظاهرة ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب[3]، حيث بلغت نسبة الشباب في مصر 52.3%، وتونس 42.2%، ليبيا 47%، الأردن 54.4%، سوريا 54.2%، المغرب 47.5%، الجزائر 47.5%، إلى جانب أن غلبة خريجي المعاهد والجامعات العاطلين عن العمل يشير إلى فشل ربط التعليم باحتياجات التنمية.[4]

ثانيا: الديون الخارجية:

إن إجمالي الديون الخارجية للبلدان العربية وصل عام 2009 إلى 663.3 مليار دولار، ويتفاوت حجم هذه الديون من بلد عربي إلى آخر، فقد وصلت الديون الخارجية للإمارات إلى 86.5 مليار دولار، وقطر إلى 80.8 مليار دولار، ولبنان إلى 65.6%، والعراق إلى 60.3 مليار دولار، والسودان إلى 35.5 مليار دولار، والبحرين إلى 32.5 مليار دولار، والكويت إلى 27.1 مليار دولار، وتونس إلى 21.7 مليار دولار، والمغرب إلى 21.1 مليار دولار، واليمن إلى 6.1 مليار دولار، وسوريا إلى 5.5 مليار دولار، والأردن إلى 5.4 مليار دولار.

---

[1]- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص. 278.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، الصادر عن صندوق النقد العربي بالاشتراك مع منظمة الأوبك وجامعة الدول العربية، ص ص. 35،36.

[3]- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص. 275.

[4]- وليد عبد الحي، **العالم العربي في 2013: الاتجاهات السياسية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)**، ص. 02.

بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الدين الخارجي 1949 دولار، وتجدر الإشارة إلى أن الدول النفطية الأكثر ثراء، باستثناء ليبيا والجزائر، تتصدر قائمة البلدان العربية المدنية، أما البلدان الأقل مديونية فهي التي تتميز بتنوع إقتصاداتها لا بثروتها الريعية النفطية. [1]

ثالثا: التخلف الاجتماعي

يعود التخلف الإجتماعي إلى تفشي الأمية، حيث وصل عدد سكان البلدان العربية عام 2009 إلى نحو 335 مليون نسمة، وفق إحصائية **منظمة اليونسكو** لسنة 2009، حيث تشير المنظمة إلى أن نسبة الأمية في البلدان العربية تقدر بنسبة 30% أي ما يقارب 100 مليون نسمة من الأميين والأميات[2]، فمثلا تصل نسبة الأمية إلى 51% في العراق و50% في السودان، و42% في مصر، 39 % في اليمن 38% في المغرب.[3]

رابعا: التضخم

تلجأ معظم البلدان العربية إلى تخفيض معدلات التضخم من خلال التدخل في السلة السلعية والخدمية التي يتم احتساب التضخم بموجبها، وذلك بترجيح وزن أسعار بعض السلع والخدمات بحيث يظهر معدل التضخم أقل مما هو في الواقع، بما يعطي الانطباع بسلامة سياساتها المالية والاقتصادية، ويخفض مسؤولية الدولة تجاه مستوى الأجور والرواتب.

حيث يلاحظ تراجع معدل التضخم في البلدان العربية عام 2009 ماعدا الجزائر ومصر اللذان ارتفع فيهما معدل التضخم من 11.7 عام 2008 إلى 16.2% عام 2009 في مصر، أما الجزائر فقد ارتفع من 4.9% عام 2008 إلى 5.7 بالمئة عام 2009، بينما سجل التضخم معدلات سالبة في بعض البلدان العربية مثل العراق(−2.8%) والأردن (−0.17%) وقطر (-4.9%).

خامسا: توزيع الدخل

---

[1]– أحمد يوسف ونفين مسعد، مرجع سابق، ص. 275.

[2]– رأفت فؤاد عبد الرحمان ريان،" الثورات العربية وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات **الفلسطينية** في الضفة الغربية: جامعة النجاح الوطنية نموذجا"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2015)، ص. 21.

[3]– عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها من خلال يومياتها** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 275.

*– يقيس معامل جيني حالة توزيع الدخل، وتقع قيمته بين الصفر(حالة العدالة الكاملة) والواحد الصحيح أو 100% (حالة عدم العدالة القصوى).

وصل متوسط معامل جيني * في البلدان العربية إلى 39.5% بينما يبلغ أكثر من 40% في الكثير من الدول النامية، خاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وبالطبع فإن هذا المتوسط يخفي حقيقة التفاوت بين البلدان العربية، فقد وصل هذا المعامل في تونس إلى 41.3 بالمئة عام 2005 وفي جزر القمر إلى 64.3% عام 2004، وفي المغرب إلى 40.63% عام 2001 وفي مصر إلى 32.14 بالمئة عام 2005 وفي لبنان إلى 36% عام 2005، وفي العراق إلى 41.5% عام 2004، والغريب في هذا أن يصل معامل جيني إلى نسبة 38.3 % في دولة نفطية كالإمارات عام 2007، بينما يصل في الجزائر إلى 36.9%.

نظرا لعدم توفر مؤشرات دقيقة عن توزيع الدخل في كل بلد من البلدان العربية يتم اللجوء إلى قياس عدالة التوزيع أو الرفاه من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي ممسوحات ميزانية الأسرة. [1]

سادسا: الفساد المالي والإداري

سجل تقرير منظمة الشفافية الدولية (TI) المنشور عام 2005، بأن الفساد الإداري والمالي في البلدان العربية في تزايد مستمر .[2]

---

[1]– أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، المرجع السابق، ص. 275.

[2]– المنظمة العربية للتنمية الإدارية: الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، ص. 44.

المبحث الثاني: الانتفاضات الديمقراطية في العالم العربي

شهدت المنطقة العربية في أواخر عام 2010، العديد من الاحتجاجات التي سرعان ما تحولت إلى انتفاضات شعبية نتيجة لعدة عوامل كانت المحرك الأساسي لها، ما دفع بالعديد من القوى المشاركة في هذه الإحتجاجات التي سرعان ما تطورت لتأخذ بعدا إقليميا ودوليا.

المطلب الأول: الانتفاضات العربية: الأسباب، الخصائص

كانت الشرارة الأولى لبدء ما سمي بالانتفاضات العربية من تونس*إثر قيام الشاب " **محمد البوعزيزي**" العاطل عن العمل، من منطقة سيدي بوزيد بإحراق نفسه وذلك يوم 18 ديسمبر 2010،[1] هذه الحادثة التي خلفت على إثرها احتجاجات الشعب التونسي ومطالبته بضرورة رحيل النظام الحاكم، لتمتد عقبها الإحتجاجات إلى الجماهير المصرية التي نادت هي الأخرى بإلزامية مغادرة **الرئيس حسني مبارك** وهذا ما تم فعلا.

ثم انتفض الشعب الليبي رافضا سراديب الظلم التي فرضها عليه الرئيس الراحل "**معمر القذافي**" لسنين طويلة، غير أن انتفاضة الشعب وتشبث الرئيس بسدة الحكم، كانت حصيلة لمجموعة من المواجهات بين المعارضة والقوات الموالية للرئيس. ما أدى إلى التدخل العسكري لحلف الناتو، ليترتب على إثرها مقتل الرئيس" **معمر القذافي**" ونجله لتأخذ الانتفاضة الليبية مدخل عنيف ومسلح.[2]

بدأت الإحتجاجات في اليمن يوم 15 جانفي 2011، حيث خرجت مجموعة من الشباب في مظاهرات واعتصامات ضد نظام "**علي عبد الله صالح** " مطالبين بمجموعة من الإصلاحات تمثلت في: محاربة الفساد وتحقيق الديمقراطية، إجراء تعديلات دستورية وتحقيق الحرية والكرامة، فكانت نقطة التحول في الخطاب الذي ألقاه الرئيس اليمني "**علي عبد الله صالح**" في 24 جانفي 2011 قائلا أن «**اليمن ليست تونس**». وتلاه خطاب آخر يؤكد فيه عدم ترشحه للرئاسيات وأنه لن يورث الحكم لإبنه أحمد، وازدادت الأوضاع سوء مع استقالة بعض

---

[1]- ياسر خيضر البياتي، **سنوات الفوضى قائمة... ثورات...فدراليات حديثة وحروب طائفية**، جريدة العرب 9386، (نوفمبر 2013): ص. 06.

*- سنتعرض للانتفاضة التونسية أكثر في الفصل الثالث.

[2]- عقيلة خرباشي، **الشعوب العربية والتحول الديمقراطي بين المفاخر والمخاطر: الوطن العربي والتحولات الديمقراطية (الجزائر: منشورات دار الحكمة، 2012)، ص. 35.**

أعضاء الحكومة ورفض "**عبد الله صالح**" تنحيه عن السلطة وتشكيل حكومة جديدة، لكن سوء الأوضاع استمر ليعلن على إثرها "**عبد الله صالح** "حالة طوارئ في البلاد واستعداده لترك السلطة عام 2011.[1]

انتقلت عدوى الإنتفاضة من اليمن الى البحرين، حيث بدأت المظاهرات في14 فيفري 2011 وشهدت خروج العديد من المتظاهرين مطالبين بتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية، التي نتج عن إثرها استقالة الكتلة البرلمانية لحركة الوفاق الوطني من مجلس النواب، لتكون بعدها الحالة البحرينية استثنائية وذلك بتدخل الجيش السعودي بالإضافة إلى وحدات عسكرية من الإمارات تحت راية درع الجزيرة* في 14 مارس 2011 وذلك لحماية المملكة من الخطر الخارجي.[2]

أما سوريا فكانت بدايات الانتفاضة الفعلية في 25 مارس 2011، حيث خرج المئات من الشعب السوري إلى الشارع، منادين بإسقاط النظام إلى جانب المطالبة بجملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبادر بشار الأسد بإجراء بعض الإصلاحات،[3] إلا أن الاحتجاجات في سوريا أخذت منحنى خطير، بدأ على إثره المجتمع الدولي بالضغط على النظام للترحيل خاصة مع استعماله للعنف ضد المدنيين. [4]

شهدت كذلك العديد من الدول العربية احتجاجات وتظاهرات حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما دفع أنظمة هذه الدول بالمبادرة بإجراء الإصلاحات تفاديا لما وقع في العديد من دول الانتفاضة، ومن بين هذه الدول نجد: المغرب، الجزائر، الأردن...إلخ.

حسب تقرير صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط فإنه يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة (03) مجموعات هي:

- **المجموعة الأولى:** تمثل دول الانتفاضة السلمية: تونس ومصر.
- **المجموعة الثانية:** تمثل دول الانتفاضة الغير سلمية: ليبيا، اليمن، سوريا.

---

[1]- أيوب طالبي وكريم زغيد، "الحراك السياسي العربي وتأثيره على استقرار منطقة جنوب المتوسط " دراسة حالة ليبيا 2011- 2014" ،(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطية، جامعة باجي مختار –عنابة–كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014–2015)، ص ص. 16،17.

* عبارة عن قوة عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي تهتم بحماية دول الخليج من هذه الإنزلاقات.

[2]- حسن علي رضي، "أحداث البحرين: الأزمة و المخرج"، المستقبل العربي 402(أوت 2012): ص. 29.

[3]- أيوب طالبي وكريم زغيد، **نفس المرجع**، ص. 19.

[4]- عصام عبد الشافي، "**الثورة المكبوتة: التغيير الشامل في السعودية وسوريا**"، السياسة الدولية 184(أفريل 2011): ص. 99.

- **المجموعة الثالثة:** تمثل دول الإصلاح الذاتي: الأردن الجزائر، المغرب، ودول مجلس التعاون الخليجي.[1]

أولا: أسباب الانتفاضات:

تعددت الأسباب (الإقتصادية – الإجتماعية – السياسية) التي دفعت الشعوب العربية إلى الإنتفاضة في العديد من الدول، نذكرها على النحو التالي:

1. استبداد الأنظمة العربية وبقاء رؤساء الأنظمة لفترات طويلة في الحكم، ما كرس سياسات وممارسات الظلم،[2] حيث عبرت "bellin Eva"عن ذلك بقولها:

"إن ما يفسر الوضع الاستثنائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو غياب المتطلبات المسبقة للديمقراطية، بدرجة أكبر وجود ظروف قائمة تشجع نظم الاستبداد خاصة أجهزة القمع القوية، وقوة الدولة القمعية التي ترتكز على المواد الهائلة المستقلة عن المجتمع والدعم الآتي من الخارج"[3]

هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): العنوان: فترة حكم رؤساء العرب في دول الانتفاضة:

الدولة	الرئيس	بداية الحكم	مدة الحكم
مصر	محمد حسني مبارك	1981	30 سنة
ليبيا	محمد القذافي	1969	42 سنة
تونس	زين العابدين بن علي	1987	23 سنة
اليمن	علي عبد الله صالح	1978	33 سنة
سوريا	بشار الأسد	2000،استلم الرئاسة بعد والده	أكثر من 12 سنة مع حكم والده أكثر من 42 سنة

المصدر: خالد بشكيط، "المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية :قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة"(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وأفاق"، سكيكدة : جامعة 20 أوت 24– 25 أفريل2012)، ص. 20.

التعليق على الجدول:

تحتل كل من سوريا وليبيا المرتبة الأولى من حيث مدة الحكم والتي قدرت ب 42 سنة.

---

[1]– طارق عاشور، "**الاصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية**، المجلة العربية للعلوم السياسية" 30، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2012)، ص. ص. 44، 45.

[2]– علي حيدر، **الثورات العربية: الأسباب والسيناريوهات المحتملة**، (د ب ن: كتاب دراسات، 2011)، ص. 118.

[3]- Eva bellin, **The Robust ness of Authoritarianisin The Middle East: Exceptionalisminin comparative Perspctive,Comparative Plitics**, (Vol 36, No 2,Janury 2004), p.143.

مع الإشارة إلى أن الرئيس بشار الأسد استلم الرئاسة سنة 2010 بعد والده لتكون فترة الحكم مع والده أكثر من 42 سنة، تليها اليمن بـ 33 سنة، ثم مصر لمدة 30 سنة لتأتي أخيرا تونس بمدة حكم قدرت بـ 23 سنة.

التفسير:

تعود الفترات الطويلة للحكم في هذه الدول– دول الانتفاضة – إلى استبداد الأنظمة السياسية العربية، إلى جانب قضية التوريث وهذا ما كان ملاحظا في سوريا إلى جانب الرغبة في توريث الحكم في كل من مصر وليبيا واليمن.

1- انتشار الفساد بمختلف أشكاله وتفاهم ظاهرة النيبوتيرم* وغياب سيادة القانون، فمثلا نتائج الإنتخابات تقريبا والمصوتين تنتج عادة الدعم 99% لصالح الحكام، حيث عملت الشعوب على إخفاء مزيد من المشروعية وبدعم البرلمانات والمجالس النيابية، وليس للتشريع أو الحد من صلاحيات تنفيذية.[1]

تحتل البلدان التي شهدت انتفاضات مواقع متأخرة في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية فجاءت تونس في المرتبة 62 ومصر 115 وليبيا 126 واليمن 141 وسوريا 147.[2]

2- انعدام الديمقراطية، وفقدان الحريات والحق في الحياة وتحقيق الذات وعدم التوزيع العادل للثروات وعدم تكافؤ الفرص.[3]

3- النظام الريعي وضعف إقتصاديات الدول العربية، وازدياد مديونياتها وارتفاع أسعار السلع والخدمات في مقابل تدني دخول المواطنين واتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة.[4]

4- تطور تكنولوجيا ووسائل الإتصال والشبكات الإجتماعية ووسائل الإعلام بتوفير الوسائل والآليات لنجاح الانتفاضات.

---

* المقصود بها تعيين المقربين في المناصب والمواقع الهامة.

[1] - Ahmed Abduullah Ayoode , **"The Political Situalion and The Role of The Arab UPRisiNGS, International**, Conference, On Fmpowering Islamic in The 21 Century, 6-7 sptmber 2015, Faculty of law Accountancy International Rebations, Malays:a,p. 32.

[2] - أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص. 136.

[3] - علي حيدر، مرجع سابق، ص. 118.

[4] - محمد السيوخ، "أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي"، على الموقع:
www.middle-east-online.com بتاريخ 2016/03/03.

5- غياب العدالة الاجتماعية، وارتفاع معدلات الجريمة وضعف الأمن الإجتماعي وانتشار معدلات البطالة والأمية والفقر والإنفجار[1] السكاني وقصور البنى التحتية وفي هذا يطرح " **تيد جير**" مدخل الحرمان*، محاولة منه فهم الأسباب التي تدفع بالناس كي تثور، من خلال تركيزه على مفهوم الحرمان النسبي وذلك بالإعتماد على متغيرين أساسين هما القهر والفقر. [2]

ثانيا: خصائص الانتفاضات العربية

يمكن تحديد أهم السمات والخصائص التي ميزت الإنتفاضات العربية 2011 في النقاط التالية:

1. **العفوية:** بمعنى أنه لم يكن لها قيادة موحدة كما لم يقف وراءها تنظيم سياسي محدد.
2. **السلمية:** حيث تميزت الإنتفاضات بالسلمية عن طريق المظاهرات والإحتجاجات مع وجود استثناءات محددة أبرزها الحالة الليبية التي استخدم فيها القذافي أشد الأسلحة ما أدى بالمتظاهرين للجوء إلى المقاومة المسلحة.[3]
3. **غياب الرؤية المستقبلية:** استطاعت الانتفاضات أن تحدد ما تريد من مطالب كالحرية والعدالة الاجتماعية وإسقاط الأنظمة إلا أنها لم تستطع بلورة برامج سياسية واقعية، إلا أنها لم تستطع ترجمة الشعارات الكبيرة التي طرحتها إلى خطط وبرامج.[4]
4. **غياب الأهداف:** فالإنتفاضات في بدايات تحركها لم تمتلك أهداف واستراتيجيات واضحة ومحددة ولكن مع استمرارها وتوسعها، أصبحت تتعدد أهدافها وتتسع مطالبها.
5. **تركيز الإنتفاضات العربية 2011، على الشأن الداخلي لا الخارجي:** هذا ما أدى إلى عدم التغيير في أنماط التحالفات الإقليمية والدولية في العالم العربي.
6. صعود الاسلاميين إلى السلطة كجماعة الإخوان المسلمين .[5]

المطلب الثاني: القوى المشاركة في الانتفاضات العربية.

إن الصفة الفجائية للإنتفاضات العربية جعلتها تتميز بطابعها الخاص حيث شهدت هذه الأخيرة مشاركة العديد من القوى التي عكست توجهاتها، وسيتم في هذا الإطار التطرق إلى أهم القوى المشاركة في الإنتفاضات.

---

[1]- علي حيدر، نفس المرجع، ص. 119.

*يعبر هذا المدخل عن حالة نفسية إجتماعية، ديناميكية تنتج عن التناقض بين أوضاع الإنسان وتطلعاته في الحصول على الرفاهية والأمن وتحقيق الذات.

[2]- تيد روبرت جير،" **لماذا تمرد البشر**"، تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 75.

[3]- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص. 140.

[4]- وضاح الأسمر، مرجع سابق، ص ص. 118، 119.

[5]- سالم بول، " **مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة** "، المستقبل العربي دون عدد، (دون سنة): ص ص. 143-146.

أولا: الشباب

اضطلعت فئة الشباب بالدور الأبرز في إطلاق وتنظيم الإحتجاجات في العديد من الدول العربية، فقد وقع عبء انطلاقها على عاتقها، سواء كان ذلك على مستوى الشارع العربي أو على مستوى الرأي العام الدولي.

حيث تشكل فئة الشباب دون 30 عاما، نسبة 70% من العدد الإجمالي للسكان في البلدان العربية والذي ينتمي أغلبهم إلى الطبقة الوسطى والفقيرة، في حين امتاز الشباب المشارك في الإنتفاضات بدرجة عالية من الوعي المجتمعي، نظرا لإحتياجاتهم الملحة وقضاياهم المستقبلية إلى جانب قدرتهم على استخدام شبكات التواصل الإجتماعي (الفايسبوك، والتويتر) وغيرها من وسائل الإتصالات المختلفة وتوظيفها لصالحهم في الإحتجاجات.[1]

ثانيا: المجتمع

إن الدول التي تعاني مظاهر الإنقسام القبلي والطائفي كان لها الدور المهم في الإنتفاضات، فمثلا: في ليبيا واليمن كانت القبائل فاعلا مهما أثناء الإنتفاضات، وبقيت كذلك فاعلا مهما في الاستقرار/ عدم الاستقرار، الذي تعيشه الدولتين بعد انهيار "**نظام القذافي**" و"**علي عبد الله صالح**" على التوالي.

فالثقافة القبلية في اليمن هي عنصر فعال لتوازن السلطة، بالمقارنة مع العديد من بلدان الشرق الأوسط حيث أثبتت الحكومات القومية والإشتراكية في اليمن أنها عاجزة عن تدمير البنى التقليدية.[2]

أما في سوريا يمكن أن نلاحظ تأثير البنية الإجتماعية الدينية الطائفية والعشائرية على هذه الإحتجاجات وعلى المواقف منها وعلى المخاوف من نتائجها، أي بين مؤيد بقوة لهذه الإحتجاجات من أجل اسقاط النظام وبين متحفظ وبين من يدعو إلى الإصلاحات في ظل النظام نفسه وليس من خلال الإنقلاب عليه، وإذا كانت هذه الخيارات المختلفة لها علاقة باختلاف التوجهات السياسية أو بتقدير ما هو أفضل بالنسبة إلى عملية التغيير أو

---

[1]- وضاح الأسمر، مرجع سابق، ص. 124.

[2]- لوران بونقوا ومارين بواريه، "المجتمع المدني والديمقراطي في اليمن المعاصر"تقرير دور الهيئات الوسطية: اليمن"، مجلة مدارات استراتيجية،(العددان 7-8 أفريل 2011)، ص.15.

الإصلاح في سوريا، إلا أن ثمة أبعاد أخرى لا يمكن إغفالها في اختلاف المواقف من النظام السوري،[1] وقد أدت التدخلات الإقليمية والدولية إلى التأكيد على طبيعتها الطائفية.

لقد كان للعوامل الطائفية والمذهبية في هذه البلدان لربما هو السبب لما تعرضت له هذه الإنتفاضات من تعقيدات واحباطات، ما يمكن ملاحظته أن كثير من مخاوف ما بعد الإنتفاضات ارتبطت بأبعاد الطائفية والمذهبية سواء من خلال شكل الحكم المقبل أو من خلال حقوق الأقليات والعدالة والمساواة.

ثالثا: مواقع التواصل الاجتماعي

يذكر تقرير صادر عن كلية دبي للإدارة الحكومية أن عدد مستخدمي الفايسبوك في البلدان العربية يقدر بـ 27 مليون مشترك في أفريل 2011.[2]

يشير تقرير الإتحاد الدولي للاتصالات 2012 المعنون بـ "اعتماد تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية" إلى أن نسبة 30 %من المواطنين في البلدان العربية كانوا يستخدمون الأنترنت بنهاية 2011 ما يشير إلى تطوير كبير في استخدام هذه التكنولوجيا.[3]

ففي تونس لعبت مواقع التواصل الإجتماعي خاصة الفايسبوك دور مهم في اندلاع الإحتجاجات التي وصل صداها للعديد من الدول وكان لها الفضل في اشعال حماس الشباب المصري حيث شهد هو الآخر مجموعة من الاحتجاجات.

أما في سوريا فقد اطلق ناشطون صفحة "**الثورة السورية**" ضد **بشار الأسد** وتجميع عشرين مليون توقيع لإعلان العصيان المدني في سوريا، وعلى إثرها ارتفع عدد الصفحات التي تطالب بالثورة، بينما في المغرب ظهرت صفحة "**صرخة المغرب الأقصى 20 مارس**" عن تنظيم مسيرة حاشدة للمطالبة بإسقاط الإستبداد وحل الحكومة والبرلمان وحل لجنة تعديل الدستور، والمطالبة بجمعية تأسيسية ينتخبها الشعب وحاكم يختاره الشعب ويحاسبه، كما ظهرت أيضا مطالبات سعودية لرفض الطائفية والقبلية بعنوان "**شباب السعودية يد واحدة في وجه الطائفية والقبلية**" وقد انظم اليها أكثر من 15 ألف مشترك.

---

[1]- طلال عتريسي، "تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية"، شؤون عربية، مجلة صادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 151، على الموقع :

تاريخ: 22-02-2016 www.arabaffairsonline.org

[2]- كلية دبي للإدارة الحكومية، "الإعلام المدني والحراك المدني "، الإصدار الثاني، 2011، ص. 09.

[3]-الاتحاد الدولي للاتصالات، "اعتماد تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وآفاقها في المنطقة العربية"، جنيف: الإتحاد الدولي للإتصالات، 2012، ص.01.

كما احتلت كلمة ثورة مركزا متقدما في محرك البحث "**جوجل**" وكانت الدول العربية الأكثر استخداما للبحث عن هذه الكلمة في مصر، ليبيا، اليمن، السودان، فلسطين، البحرين، الجزائر، سوريا، عمان، الأردن.

كما كان لموقع اليوتيوب دور في التأثير على الرأي العام القومي والعالمي وذلك من خلال نشر الفيديوهات التي توضح المسيرات والتظاهرات التي تشهدها الدول المنتفضة إلى جانب الإنتهاكات التي تتعرض لها من طرف الأنظمة السياسية.[1]

رابعا: الأحزاب السياسية والنقابات العمالية

أعلنت الأحزاب السياسية تظافرها والتحامها مع الانتفاضات، والملاحظ أنها لعبت دور تابع لدور القوى الشعبية الشبابية، فمعظم الأحزاب السياسية أعلنت تأييدها للقوى السياسية في وقت متأخر كما حدث في مصر وتونس، لكن هناك من ينتقد دور الأحزاب السياسية ويرى بأنها ركبت موجة الاحتجاجات لكي تقطف مساعيها الخاصة وتظهر في الصورة.

أما بالنسبة للنقابات العمالية المهنية فقد لعبت دورا مهما في تأييد الإنتفاضات وتأجيجها، ففي حالة تونس كان لإتحاد الشغل دور رئيسي في إنجاح الإنتفاضات حيث أعلن في مرحلة مبكرة عن انضمامه للإنتفاضات، بحيث أسهم إنضمامه في تشجيع قوى سياسية ونقابية أخرى: مثل الأحزاب والنقابات المهنية ومنظمات حقوق الإنسان على إعلان تأييدها للإنتفاضات.[2]

خامسا: المؤسسة العسكرية " الجيش"

اختلفت مواقف الجيوش من بلد إلى آخر، فاختلف دورها في تونس ومصر عما هو في اليمن وليبيا وسوريا، فاختلاف البلدان العربية في طبيعة أنظمتها السياسية والإجتماعية والإيديولوجية، انعكست على طبيعة الجيوش البنيوية والإيديولوجية ووجهة تسليحها وتدريبها.

ففي التجربتين المغربية والتونسية كان موقف المؤسسة العسكرية واضحا منذ اضطرارها للنزول إلى الشارع عقب عجز أجهزة الأمن على التصدي للإحتجاجات دون أن توجه أسلحتها ضد المنتفضين، أما ليبيا فقد تفردت باستخدام مكثف للقوة العسكرية وبشكل مفرط ضد المنتفضين.

---

[1]– عزوز محمد، "الأيادي الخفية والثورات العربية: الوطن العربي والتحولات الديمقراطية"، مجلة دراسات وأبحاث العدد الأول (2012): ص. 81.

[2]– عمرو الشوبكي، "الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي(مصر– المغرب– لبنان– البحرين)" المستقبل العربي 384 (فيفري، 02، 2011): ص. 101–113.

أما باقي الدول العربية الأخرى، فقد كان موقف الجيش واضحا وهو أنه مع النظام وضد الاضطرابات والإخلال بالأمن ومن أمثلة هذه الدول نجد البحرين والأردن والسعودية والمغرب والجزائر، وقد اضطر الجيش إلى النزول إلى الشارع وذلك بغية السيطرة على الوضع في الحالات البحرينية والعمانية والسورية، علما أن الأخيرة شهدت استخداما مفرطا للعنف ضد المتظاهرين من جانب قوات الأمن والجيش.

تقتضي القواعد الديمقراطية الفعل التام بين المؤسسة العسكرية والعمل السياسي كما أن الجيش في النظم الديمقراطية يخضع للمحاسبة والمساءلة من جانب برلمانات هذه النظم.

سادسا: وسائل الإعلام

أدت وسائل الإعلام وبخاصة القنوات الفضائية دور بارزا في نقل صور حية ومباشرة لوقائع الإنتفاضات وحركات الإحتجاج العربية، وكسرت حاجز التعتيم حتى داخل النظام كالنظام السوري ما أسهم في كسب تأييد الجماهير وكذا اكتسب تأييد الرأي العام الغربي والعالمي.

إلا أن هذه القنوات – خاصة قناة الجزيرة– تعرضت إلى التشويش على ترددتها وهو الأمر الذي وصل إلى حده الأقصى في الحالتين المصرية والليبية وذلك من خلال: التضييق على تحركات المراسلين وسحب الكاميرات الخاصة بهم وإغلاق مكاتبهم وسحب تراخيص العمل منهم والإعتداء البدني عليهم، مثل ما حدث في الحالة الليبية إثر قتل أحد مصوري قناة الجزيرة.[1]

إلا أن هذا لا يعني أن تغطيه القنوات الفضائية لم تكن متوازنة أو محايدة.

المطلب الثالث: ردود الفعل الدولية:

إختلفت ردود الفعل حول الأحداث الحاصلة في دول العالم العربي من دولة إلى أخرى، ولعل هذا راجع إلى أهمية ومكانة دول الإنتفاضة بالنسبة لتلك الدول، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الولايات المتحدة الأمريكية: شعرت واشنطن في البداية أنها على وشك أن تفسر معظم شبكات علاقاتها ونفوذها في المنطقة فهي عاينت بقلل شديد حليفين أساسيين لها – **مبارك وبن علي**– وانتقال الإنتفاضات العربية إلى البحرين، ولكن سرعان ما تبين أن الإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي تركز على شؤون الوضع الداخلي والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

---

[1]- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص. 147.

ففي أحداث تونس بقيت واشنطن صامتة في أول المطاف من منطلق أن فعل نفوذها في تونس أقل بكثير من نفوذ فرنسا والإتحاد الأوروبي، لكن مع رحيل " **بن علي**" أطلق الرئيس الأمريكي **أوباما** مباشرة رسالة إلى الشعب التونسي مهنئا وداعما للتحول إلى الديمقراطية.[1]

- **موقف إسرائيل من الإنتفاضات العربية:** نظرت إسرائيل إلى ما يحدث في تونس وليبيا واليمن بشكل مختلف عما حدث في مصر وسوريا، فالدول الثلاث الأولى لا تحمل مخاطر مباشرة على المصالح الإسرائيلية، فما آلت إليه حالة سوريا جذبت اهتمام إسرائيل لكونها جبهة قتال معها، وجزء من المحور الراديكالي الإسرائيلي في المنطقة– إيران، حزب الله، حركة حماس– مما وضع اسرائيل في حالة مراقب للوضع بحذر شديد لجميع تطورات الإنتفاضات العربية التي لربما تسبب تهديدا لأمنها ومصالحها في المنطقة.[2]
- **موقف روسيا والصين والدول الصاعدة:**

تخوفت كل من روسيا والصين من الإنتفاضات في دول العالم العربي وتخوفا بالأخص من انتشار الإحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في بلدانها ففي **روسيا** وصلت إرهاصات هذه الإنتفاضات في الإنتخابات التي شهدتها هذه الأخيرة في ديسمبر 2011 عندما تعرض حزب رئيس الوزراء **بوتين** إلى تراجع قوي في نتائج الإنتخابات فاندلعت تظاهرات واسعة النطاق في موسكو ومدن أخرى احتجاجا على تزوير الانتخابات.

أما **الصين** فقامت بحملة قمع صارمة منذ الأيام الأولى للانتفاضات وحظرت" **ثورة الياسمين**"، "**الربيع العربي**" و"**مصر**" و"**ميدان التحرير**" من محركات البحث على الأنترنت.

لم تؤيد روسيا والصين قرار الأمم المتحدة الذي يجيز فرض منطقة حظر طيران على ليبيا لكنهما رضختا للضغوط الدولية بالإمتناع عن التصويت بدلا من استخدام حقهما في النقض.

الهند: كانت نظرت الهند سلبية اتجاه الإنتفاضات في العالم العربي، خشية أن يؤدي ذلك إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة، حيث أن ذلك سيؤثر سلبا في حربها المستمرة مع باكستان المجاورة.

---

[1]– بول سالم، مرجع سابق، ص. 147– 148.

[2]– وليدة ساعو،" الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية– دراسة حالة سورية– "(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكومة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– باتنة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013– 2014)، ص. 29.

إيران: بدت ايران في مطلع الانتفاضات مطمئنة نوعا ما خصوصا بعد سقوط رؤساء النظام السياسي في كل من تونس ما أعطى مؤشرا لإيران بأن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في جهودها ودعمها للعديد من القوى الإقليمية في المنطقة، لكن بعد ذلك رحبت بالإنتفاضات من منطلقات عقائدية خاصة بعد فوز الإسلاميين بالإنتخابات في كل من مصر وتونس.[1]

أوروبا:" الإتحاد الأوروبي" بنت الدول الأوروبية علاقات قوية مع الأنظمة السلطوية في العديد من الدول العربية خصوصا في شمال إفريقيا، وكان لزاما على هذه الدول أن تتحرك سرعة لتكييف سياساتها مع الواقع الجديد إذ أن لإيطاليا وفرنسا بشكل خاص علاقات تاريخية مع شمال إفريقيا إلى جانب المملكة المتحدة التي كان لها مصالح قوية في ليبيا فقد عقد الإتحاد الأوروبي كمؤسسة جماعية، اتفاقيات شراكة مع كل من تونس، ومصر، والمغرب، وليبيا والجزائر في سياسة الجوار الأوروبي.

عندما اندلعت الاحتجاجات في تونس قرأتها فرنسا في البداية باعتبارها حركة احتجاجية عادية، ولكن سرعان ما تم إدراك عمق التغير الذي يكتسح الوطن العربي، فتم ارسال مبعوتين للتواصل مع الحكومة الانتفاضة في تونس.[2]

موقف تركيا من الإنتفاضات:

تميزت مواقفها اتجاه الإنتفاضات العربية بالإختلاف النسبي في التعامل مع الإنتفاضات، فالتزمت مدخل المتابعة والحذر للأوضاع في تونس، وأيدت الإنتفاضة في مصر ومراقبة ما يجري ودعم نشاط الإخوان المسلمين، أما بالنسبة لليبيا فكانت أكثر تحفظا إزاء التدخلات الخارجية، قبل أن ينقلب رئيس الوزراء التركي " **رجب طبيب أردوغان**" على نظام " **القذافي**" المخلوع أما بالنسبة للثورة السورية فكانت المواقف التركية واضحة في تأييد الثوار وتوفير مكان آمن وحرية الحركة للجيش السوري الحر والتيارات الإسلامية المتحالفة معه.[3]

موقف المملكة العربية السعودية:

استلم موقف السعودية من الانتفاضات العربية بالتحفظ اجمالا غير أن تعاملها مع كل إنتفاضة كان مختلفا بناء على هذه الانتفاضة أو تلك على تهديد مصالحها.

---

[1]– وليدة ساعو، مرجع سابق، ص ص. 152–201.

[2]– بول سالم، مرجع سابق، ص. 151.

[3]– مصلح خضر الجبوري، **جذور الاستبداد والربيع العربي** (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014)، ص. 202.

ففي تونس أبدت السعودية رغبتها في ابقاء الانتفاضة داخل حدود تونس دون أن تتجاوزها إلى غيرها من الدول العربية، ويعد استقبال السعودية للرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن على انسجاما مع هذه الرغبة وبالنسبة لمعرفة السعودية فكانت أكثر تحفظا أما بالنسبة لليمن فكان موقف السعودية حساسا وفي ذات الوقت على التعامل معها بحكم الجوار، وسعت جاهدة على إبقاء والمحافظة على النظام السياسي في اليمن وذلك تماشيا مع مصالحها، أما بالنسبة لسوريا فكان موقف السعودية مؤيد للإنتفاضة.[1]

1- إبراهيم عبد الكريم وآخرون، **دراسات استراتيجية: تقدير موقف الثورات العربية** (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط،2012)، ص ص. 71-76.

المبحث الثالث: تداعيات الإنتفاضات الديمقراطية على الاستقرار السياسي في العالم العربي

خلفت الإنتفاضات العربية في العديد من دول العالم العربي خاصة الدول المنتفضة حالة من الفوضى وغياب الأمن ما أثر سلبا على إستقرارها في مختلف الأصعدة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، ومع محاولة هذه الدول السعي لتحقيق إستقرارها إلا أن تداعيات الإنتفاضات العربية زادت من حدة الأزمة ما ترتب عنه العديد من النتائج.

المطلب الأول: التداعيات السياسية

أصبحت حالة عدم الإستقرار أحد المكونات الأساسية للبيئة السياسية في معظم الدول العربية خاصة التي شهدت إنتفاضات والتي كانت بمثابة العامل الكاشف عن هذه الحالة، إذ تفجرت حالات عدم الإستقرار على إثر تعقيدات المراحل الإنتقالية في بعض دول الإنتفاضة وعدم حسم الصراع السياسي في بعض دول الإنتفاضة وعدم حسم الصراع السياسي على السلطة في بعضها الآخر.

وضمن دراستنا للتداعيات السياسية في دول الانتفاضة يمكن رصد حالة عدم الإستقرار من خلال:

1. **سقوط الأنظمة السياسية وشغور منصب رئيس الجمهورية** إثر الاحتجاجات التي شهدتها العديد من الدول العربية– خاصة دول الانتفاضة – ففي تونس أدى سقوط النظام السياسي إلى فرار الرئيس "**زين العابدين**" إلى السعودية يوم الجمعة 14 جانفي 2011، تولى رئيس وزرائه "**محمد الغنوشي**" منصب رئيس الدولة لكن سرعان ما أزيح من هذا المنصب وتمت تولية هذا المنصب لرئيس مجلس النواب "**محمد مبزغ**" إثر تفعيل المادة 57 من الدستور[1].

أما في مصر فقد تمت تنحية الرئيس" **حسني مبارك**" من منصبه ونقل سلطاته إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.[2]

واختلف الأمر في ليبيا مع تطور الأزمة وتدخل حلف الناتو، وقتل" **الرئيس معمر القذافي**".

2. **ضبابية الإسلاميين:** تتجلى في صعود التيارات الإسلامية للسلطة خاصة في مصر وتونس، لكن هذه الأخيرة فشلت في البقاء، هذا ما فسره المختص في الإسلام السياسي **Nathan Brown** حيث يرى بأن

---

[1]– صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص. 174.

[2]– مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، "عوامل عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ... تبقى قائمة"، على الموقع: www.akhbar-alkhaleej.com بتاريخ: 27 نوفمبر 2015 .

هناك مناطق رمادية عند الإسلاميين تحول دون قدرتهم على إدارة فعالة للحكم وهي ستة عناصر أساسية (تطبيق الشريعة الإسلامية، استخدام العنف، التعددية السياسية، الحقوق المدنية والسياسية، حقوق المرأة، الأقليات الدينية).

ففي تونس دخلت حركت النهضة التونسية في تحالفات استراتيجية وقامت بتقديم تنازلات بهدف تجاوز أي إنتكاسة للإسلام السياسي في تونس، هذا ما لوحظ في النقاش المحتدم حول مواد الدستور الجديد بين النهضة والأطياف السياسية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالشق الديني لبعض المواد الدستورية .[1]

ففي مصر حقق الإخوان المسلمون والسلفيون الأغلبية وفوز مرشح الإخوان محمد مرسي في الإنتخابات الرئاسية إلا أن الذي حدث كان هو العكس، حيث وصلت حالة الإستقطاب السياسي بين الإخوان والقوى العلمانية إلى أقصى مدى على خلفية بعض السياسات والقرارات مثل: إعلان دستوري يجعل من الرئيس ديكتاتوريا، بحسب زعم المعارضة فضلا عن اقرار الدستور الجديد وترافق مع هذا الإستقطاب تصاعد حالة عدم الرضا الشعبي عن أداء حكومة الإخوان، الأمر الذي ساعد على إنجاح حملة تمرد التي حشدت جموع المصريين الرافضين لحكم الإخوان في 30-06-2013، ومن ثم كان تدخل الجيش في 2013/07/03 بعزل الرئيس مرسي والإعلان عن يقين رئيس المحكمة الدستورية رئيسا مؤقتا للجمهورية وتعطيل دستور 2012 وهي الخطوات التي رفضتها جماعة الإخوان واعتبرت ما حدث انقلابا عسكريا.[2]

3.إشكالية عدم استقرار الشرعية:

أضحت أزمة الشرعية في بلدان الإنتفاضة هي محور الصراع السياسي، فعدم استقرار الوضع السياسي أدى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية مابين الشرعية الدستورية والقانونية والشرعية الثورية، أو حتى ما تبقى من شرعية للأنظمة السلطوية المنهارة.[3]

فعدم قدرة الدولة على أداء وظائفها بالشكل المطلوب هو ارتباطها لوقت طويل بشخصية الحاكم وكاريزميته من منظور النابليوني "**الدولة هي أنا**"، ومثال ذلك الأزمة السورية، إثر إنعقاد مؤتمر جنيف(2) في 16/15فيفري 2014[4]، وذلك لعدم اتفاق ممثلي المعارضة حول بند مرحلة إنتقالية دون بشار الأسد.

---

[1]- عمراني كربوسة، **مرجع سابق**، ص. 242،243.

[2]- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

[3]- أبو الحسن بشير عمر، "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكاليته في ظل المتغيرات الحالية"، الحوار المتمدن، العدد 4564، على الموقع:
www.alhewer.org بتاريخ: 13 ديسمبر 2015.

[4] - عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص. 239.

4. الفراغ الحكومي:

يمكن الحديث عنه من خلال العناصر التالية:

أ- **غياب البرلمان:**

وهو ما تقدمه الحالة المصرية مع غياب المؤسسة التشريعية لمدة تقارب ثلاثة (03) سنوات، مما أعطى رئيس الدولة سلطة إصدار القوانين والتشريعات بصفة مؤقتة، ورغم وجود برلمانيين في ليبيا أحدهما في طبرق والآخر في طرابلس إلا أنه ينطبق عليها حالة غياب البرلمان، وذلك من منطق أن عدم حسم الصراع السياسي بين برلماني طبرق وطرابلس يقود إلى عدم تمكن أحدهما من ممارسة سلطاته كاملة، ناهيك عن أن سيولة الوضع الميداني تجعل هناك مناطق غير خاضعة لإحدى الحكومتين – ومن ثم لبرلماناتهما – مثل مدينة سرت الخاضعة لسيطرة "**داعش**"، إلى جانب بعض مناطق الجنوب الليبي.

ب- **غياب رأس السلطة:** وهو ما تشير إليه حالة ليبيا وذلك بسبب الصراع السياسي والعسكري بين حكومتي طرابلس وطبرق أو حالة اليمن بعد استيلاء الحوثيين على السلطة.

ت- **غياب السيطرة الإقليمية:** وهي عدم قدرة الدولة على فرض إرادتها وتطبيق قوانينها على أجزاء من أراضيها في مقابل صعود فاعلين مسلحين يمتلكون قدرات عسكرية سوريا، ليبيا...

5.العنف السياسي:

تعتبر سوريا حالة نموذجية لانتشار العنف السياسي في ظل الصراع الأهلي الممتد بين نظام الأسد والمليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة، وهو نفس الأمر الذي ينطبق على اليمن وليبيا.[1]

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية

أما فيما يتعلق بآثار هذه الثورات على إقتصاديات الدول التي شهدت الإنتفاضة فيمكن تلخيص ذلك على النحو التالي:

[1]- محمد محمود السيد، إستراتيجيات الإحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية على الموقع:

بتاريخ: 02 مارس 2016. www.rcssmideast.org

أ- على مستوى اقتصاديات الدول:

لقد أثرت الأحداث التي تشهدها دول المنطقة (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، الأردن، لبنان، سوريا) في جميع مكونات بيئة الأعمال بها (المكونات السياسية، المكونات الاقتصادية، المكونات الاجتماعية، المكونات المؤسساتية)، وهذا أثر بدوره في نشاط كل القطاعات الاقتصادية.

كان هذا التأثير أكثر وضوحا في القطاعات الأكثر ارتباطا بالخارج مثل قطاعات البترول، والسياحة والسفر، والنقل والتحويلات، والتجارة الخارجية، وامتد التأثير أيضا ليطول أسعار الصرف للعملات الوطنية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في هذه الدول، ولينعكس ذلك كله بوضوح على الأسعار المحلية لجميع السلع والخدمات، وفي مقدمتها أسعار المواد الغذائية.[1]

وأشارت تقارير أولية لبعض المؤسسات الدولية إلى ضخامة الخسائر التي منيت بها اقتصاديات الدول التي شهدت هذه الأحداث، حيث حذر تقرير لمعهد التمويل الدولي من أن كلا من مصر واليمن وسوريا وتونس والبحرين قد تشهد هزة اقتصادية عنيفة تتجسد في تراجع إجمالي الناتج المحلي لعام 2011 بنحو 2.3 في المائة، وأشار التقرير إلى أن مصر ستكون المسبب الأساسي في هذا التراجع، حيث إن اقتصادها يمثل نحو 218 مليار دولار سيتعرض لتراجع في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.5 في المائة، كما أن الناتج المحلي الإجمالي السوري سيتراجع بنحو 3 في المائة، واليمني بنحو 3 في المائة، أما تونس فسيتراجع الناتج المحلي الإجمالي لها بنحو 1.5 في المائة، في المقابل سيحقق اقتصاد البحرين نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.9 في المائة فقط، وهو أقل معدل نمو يحققه منذ عقد التسعينيات.

جاءت نتائج الربعين الأول والثاني من عام 2011 لتؤكد هذه التحذيرات، حيث تراجع معدل النمو في مصر خلال الربع الأول من السنة المالية (جانفي- أفريل) ليصبح معدل نمو سالبا لأول مرة منذ عشر سنوات، كما تراجع معدل النمو في تونس ليراوح بين صفر في المائة و1 في المائة خلال الربع الأول من عام 2011.

وعلى مستوى معدلات التضخم وارتفاع الأسعار في هذه الدول أشارت التقارير إلى ارتفاع قياسي في أسعار السلع والخدمات، خاصة أسعار السلع الغذائية وأسعار خدمات النقل، ويتوقع تقرير معهد التمويل الدولي أن تشهد هذه الدول ارتفاعا في الأسعار بصفة عامة يصل إلى نحو 5.7 في المائة بنهاية العام 2011، وسيدفع

[1] – تقرير منتدى الأعمال الفلسطيني، الربيع العربي.. سيناريوهات المستقبل، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2011، ص. 07.

ذلك معدلات التضخم للارتفاع ليصل معدل التضخم في مصر إلى 11.5 في المائة وفي اليمن إلى نحو 15 في المائة، وفي سورية إلى نحو 8 في المائة.[1]

ب- الآثار على أسواق المال:

لقد كانت البورصات في الدول التي شهدت الأحداث أولى الأسواق تأثرا، حيث تكبدت خسائر فادحة، وأدت إلى إغلاق بعضها لفترة حتى تستقر الأوضاع، كما حدث في البورصة المصرية، وتشير الأرقام إلى أن البورصة المصرية حققت خسائر بلغت نحو 7.5 في المائة، كما حققت البورصة التونسية خسائر بلغت نحو 8.8 في المائة خلال الربع الأول من عام 2011 بسبب هذه الأحداث.

وبسبب استمرار حالة عدم الاستقرار مازالت أسواق الأسهم في هذه الدول تشهد تذبذبات متواصلة ناجمة عن تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وسعيهم كلما ساءت الأحوال الأمنية إلى البيع الجماعي والخروج من السوق تفاديا لمزيد من الخسائر، وعززت التذبذبات في أسواق الأسهم في هذه الدول الافتقار إلى سيولة جديدة في هذه الأسواق .

وتشير الأرقام إلى تحول الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر خلال الفترة حزيران (يونيو)2010 وتموز (يونيو) 2011 إلى صافي تدفق للخارج بلغ نحو 2.6 مليار دولار مقابل نحو 7.9 مليار تدفق للداخل خلال الفترة من حزيران (يونيو) 2009، إلى تموز (يوليو 2010 à.

انتقل تأثير هذه الأحداث إلى جميع البورصات في المنطقة العربية، حيث حققت هذه البورصات بعض الخسائر لكنها سرعان ما تعافت من هذه الآثار، لكن بقيت بعض الآثار في هذه الأسواق، خاصة ما يتعلق بصفقات الاندماج والاستحواذ التي تراجعت بشكل كبير، وكذلك تأجيل معظم الاكتتابات الجديدة التي كان مقرر طرحها بهذه الأسواق.

ج- الآثار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أدت حالة عدم الاستقرار في الدول العربية التي شهدت الاضطرابات السياسية خلال عام 2011 إلى تخوف المستثمرين ومحاولتهم البحث عن وجهات استثمارية أكثر أمنا واستقرارا، وتشير المؤشرات إلى حدوث هروب واضح لرؤوس الأموال من المنطقة، كما توجد توقعات باستمرار تراجع نصيب دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط عموما من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة القادمة، وفي هذا الصدد تشير بعض

[1] – تقرير منتدى الأعمال الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 08.

الأرقام إلى انسحاب استثمارات بنحو ثمانية مليارات دولار من مصر وحدها خلال النصف الأول من عام 2011.

د- الآثار على سعر الصرف:

تأثرت أسواق الصرف في الدول التي شهدت الأحداث بشكل واضح، وذلك بسبب الضغوط على أسعار الصرف الناجمة عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها، ولجوء المستثمرين الأجانب في أسواق الأسهم للخروج السريع من هذه الأسواق تجنبا للخسائر (هروب الأموال الساخنة من أسواق الأسهم).[1]

على مستوى الاقتصاد العالمي:

لم تقتصر تداعيات الثورات العربية على اقتصادات الدول التي شهدت هذه الثورات، لكن امتدت آثارها إلى الاقتصاد العالمي ككل، وذلك عبر مداخل عدة للتأثير، وأهمها ارتفاع أسعار النفط، ومفاقمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتغيير الوجهات الاستثمارية والسياحية في العالم.

ومن ثم فإن تمدد حالة الاضطراب السياسي والثورات في الدول العربية ستحدث مزيدا من التأثيرات الاقتصادية والمالية القوية في الاقتصاد العالمي، وستزيد من احتمالات دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود التضخمي، المتمثلة في تراجع معدلات النمو مع ارتفاع حاد في معدلات التضخم، وهو ما يعني انزلاق الاقتصاد العالمي لهوة جديدة تؤخر خروجه من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وربما يدخل الاقتصاد العالمي في أزمة اقتصادية بملامح جديدة مدفوعة بعجز الولايات المتحدة والدول الأوروبية عن خدمة ديونها، وعدم معالجة العجز المتفاقم لديها في الموازنة العامة، وارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية، وتراجع قيمة الدولار.

وعلى مستوى مناطق العالم بدأت تظهر الآثار الاقتصادية السلبية لهذه الأحداث، ففي الاتحاد الأوروبي ساهمت هذه الأحداث في تزايد الضغوط التضخمية في منطقة اليورو بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يؤثر سلبا في معدل النمو، حيث تشير المعادلات إلى أن ارتفاعا بنسبة 10 في المائة في أسعار النفط العالمية يمكن أن يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو بنسبة 0.25 في المائة بعد ثلاث سنوات، ويرفع معدل التضخم بنسبة 0.2 في المائة في السنة الأولى ونحو 0.5 في المائة بعد ثلاث سنوات.

---

[1] – تقرير منتدى الأعمال الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 08.

والملاحظ في تأثر مناطق ودول العالم بأحداث الدول العربية أن أكثر الدول تأثرا بهذه الأحداث هي الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية واسعة مع دول المنطقة، فعلى سبيل المثال تلقى الاقتصاد الأوكراني صدمة كبيرة بسبب الثورات في مصر وليبيا وتونس وسورية، وذلك لأن هذه الدول تمثل أهم الشركاء التجاريين للاقتصاد الأوكراني في مجال الصادرات وفي مجال عقود توريد الطائرات لمصر وليبيا، وعقود توريد القمح والتنقيب عن النفط، وصيانة الطائرات مع مصر وليبيا.[1]

أيضا تأثرت اقتصادات الدول التي لها عمالة في دول المنطقة، خاصة في ليبيا، مثل والفليبين وباكستان والهند، حيث تأثرت تحويلات العمالة لهذه الدول بشكل واضح الجدير بالذكر أن هناك أكثر من 140 ألف صيني يعملون في ليبيا، ونحو 30 ألف فليبيني، ونحو 80 ألف عامل بنجلادشي، ونحو 18 ألف باكستاني، ونحو 20 ألف هندي، ونحو 20 ألف تركي، تم إجلاء معظمهم من ليبيا بسبب الأحداث وتوقفت تحويلاتهم لبلدانهم تقريبا، يضاف إلى كل ما سبق من خسائر تكلفة حرب حلف الناتو على ليبيا، حيث تشير الأرقام الأولية إلى أن هذه الحرب تكلف الولايات المتحدة نحو 40 مليون دولار شهريا، وتكلف بريطانيا نحو 160 مليون دولار شهريا.

المطلب الثالث: التداعيات الأمنية

1- التدخل الأجنبي:

تعد ليبيا نموذجا للتدخل الأجنبي والذي يعد من أبرز التداعيات الأمنية التي هددت إستقرار ليبيا حيث يعد سقوط نظام القذافي بشكل رئيسي من أبرز التداعيات الأمنية التي هددت استقرار ليبيا، فقد كان تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا الأول من نوعه في المنطقة – إثر قرار الأمم المتحدة رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن* – وقام هذا الأخير بإنشاء منطقة محضورة للطيران والقيام بضربات جوية سريعة، وكذلك القيام بضرب حصار بحري من أجل منع أي نقل للأسلحة.[2]

بقدر ما ساعد التدخل الأجنبي الليبيين على التخلص من نظام القذافي لكنه فتح بابا لإثارة النزاعات والصراعات القديمة من جديد، وهذا ما بدى جليا وواضح على السياقات الداخلية وفي تأجيج الإنقسام وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

---

[1] – تقرير منتدى الأعمال الفلسطيني، مرجع سابق، ص ص. 08،09.

[2] - Tim Dunne, "libya and the state of Intervention", Australian journal of international Affairs, vol 65, n° 5, 2011, p. 7.

* تم التصويت على هذا القرار من قبل 10 دول (منها فرنسا، جنوب افريقيا، الولايات المتحدة الامريكية، البرتغال، لبنان، نيجيريا، كولومبيا...) وامتناع خمس دول وهي البرازيل، الصين، المانيا، الهند وروسيا.

2- انتشار ظاهرة الإرهاب واستخدام الأسلحة:

رغم أن ظاهرة الإرهاب ليست جديدة وبالأخص بعد أحداث الحادي عشر، إلا أن هذه الظاهرة اتخذت منحى آخر بعد الانتفاضات العربية وبشكل قوي وفعال ضربة قوية للقاعدة وحلفائها في المنطقة لكن حصل عكس ما كان متوقعا.

إلا أن الوضع في ليبيا أدى إلى انتشار وارتفاع عدد الأعمال الإرهابية والإجرامية وهو ماعبر عنه وزير خارجية النيجر محمد بازوم أن الوضع الأمني شهد تدهورا شاملا منذ اندلاع الأزمة في ليبيا، وهذا إثر افتتاح ندوة في الجزائر حول الإرهاب في منطقة الساحل " إن الأزمة الليبية حولت المنطقة إلى مخزون بارود حقيقي بسبب انتشار السلاح والمتفجرات " وهذا ماسيؤثر على دول الجوار.[1]

فليبيا تمثل نموذجا بارزا في ارتفاع معدل العمليات الإرهابية وارتفاع معدلات الإغتيالات السياسية والتفجيرات الإنتخابية، ومن أبرز تلك العمليات الهجوم على القنصلية الامريكية في بنغازي واغتيال السفير الأمريكي لريستوفرستيفنز بتاريخ 2012/09/11، ومقتل 15 جندي في الهجوم على أحد بوابات الجيش الوطني الواقعة مابين مدينتي ترهونة وبني الوليد في نفس تلك الفترة .

- **في الحالة المصرية:** ارتفعت العمليات الإرهابية في البلاد خاصة في صحراء سيناء بقتل العشرات من الجنود المصريين على غرار العملية الإرهابية التي راح ضحيتها 16 ضابطا وجنديا في أوت 2012 من قوات الأمن المصرية والإستيلاء على مدرعتين تابعتين للقوات المسلحة إثر هجوم نفذه ارهابيون على حاجز أمني بالقرب من معبر كرم أبو سالم .

- في حالة تونس لا يختلف الأمر كثيرا حتى وإن كانت بدرجة أقل، إذ تعتبر عملية اغتيال المعارض اليساري البارز بتاريخ 6 فيفري 2013، وبعده بشهور تم اغتيال النائب بالمجلس التأسيسي محمد البراهيمي في 25 جويلية من نفس السنة، إلى جانب اغتيال العديد من رجال الأمن في جبل شعاني.[2]

انتشار ظاهرة اللجوء:

إن سقوط الأنظمة السياسية وتدهور الأوضاع في العديد من دول الانتفاضة أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين وهذا نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وتنامي ظاهرة الصراع المسلح والقمع السياسي المرتبطة بعمليات التغيير، ففي سنة 2011 قدر اجمالي الرحلات القادمة من شمال افريقيا إلى اروبا ما يقدر ب

---

[1] - threats to peace and aseceurety in west africa and the sahararegion , februry 2012. www.securitycouncil report.rg.

[2]- عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص ص. 241، 242.

59000 شخص، ضم ذلك 28000 شخص فار من ليبيا وتونس وحوالي 1500 من مصر، كما أن الصراع الليبي شرد أكثر من نصف مليون شخص سافر أكثرهم إلى مصر وتونس، بالإضافة إلى الجزائر والنيجر وتشاد [1].

بالنسبة للأزمة السورية ومن خلال التقرير الذي أجرته اللجنة الأروبية في اطار المساعدات الإنسانية والحماية المدنية أن الوضع في سوريا أى إلى تشرد أكثر من 6.4 مليون سوري إلى دول الجوار.

إن تنامي هذه الظاهرة بعد الأحداث التي شهدتها العديد من دول العالم العربي خاصة دول الانتفاضة ترتب عنها مجموعة من التأثيرات خاصة ما يتعلق بالدول المستضيفة ونذكر منها:

- ارتفاع نسبة الديون المترتبة عن استضافة اللاجئين.
- ارتفاع النفقات غير المعوضة للعمليات الاصلاحية لاستقبال اللاجئين (قدرت النفقات المرتبطة باللاجئين ما يفوق 10 مليون دولار استنادا لدراسة بنك التنمية العالمي.

انتشار شبكات التمرد الاجتماعي والعنف.[2]

---

[1]– حنان ليدي، "التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر– بسكرة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014،2015)، ص. 83.

[2]– كنزة فني وسمير هوام، "التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط: مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945– قالمة– كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014–2015)، ص. 28.

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النقاط:

- أدى سوء الأوضاع في العديد من المناطق العربية إلى تأزم حالة الإستقرار التي تحولت إلى حالة من اللا إستقرار.
- أن الانتفاضات العربية مست رأس النظام أكثر من بلوغها للمطالب الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من أن هذا هو الهدف وراء قيامها.
- خلفت الانتفاضات الديمقراطية بعد سقوط الأنظمة حالة من عدم الاستقرار السياسي وهو ما أثر سلبا على الجوانب الأخرى، وأدى إلى تأزم الأوضاع.

الفصل الثالث:

تحديات وسيناريوهات

سياسات الإتحاد الأوروبي

إزاء الهجرة غير الشرعية

شهدت تونس أواخر 2010 جملة من الإحتجاجات والتي عبرت عن الوضع السائد في تلك الدولة مخلفة من ورائها سقوط النظام السياسي، تنفع الدولة في حالة من اللاإستقرار مهددة أمنها، ما أسفر عن إجراء مرحلة إنتقالية تكللت بصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات لتكون أول خطوات الاستقرار السياسي في تونس.

المبحث الأول: تونس قبل وأثناء الإنتفاضة العربية.

تعد تونس أول دولة عربية شهدت موجة الإحتجاجات والتظاهرات وذلك كردة فعل لجملة من العوامل المتراكمة التي أدت إلى سوء الأوضاع، والتي تنتج عنها سقوط النظام السياسي.

المطلب الأول: النظام السياسي في تونس قبل انتفاضة 2011

سيتم في هذا المطلب دراسة الإطار القانوني والدستوري للنظام السياسي التونسي في عهد كل من الرئيس بورقيبة والرئيس زين العابدين بن علي.

عرفت تونس نظام الحكم الجمهوري بعد سقوط نظام البايات وخروج الاستعمار الفرنسي عام 1956، تولي على رئاسة الجمهورية شخصان استمر حكم الأول الحبيب بورقيبة احدى وثلاثين سنة –31 سنة– (1956–1987) اما الرئيس الثاني فقد بقي في الحكم أربعة وعشرون سنة –24 –(1987–2011) الى أن ثار عليه الشعب وخلعه في 14 جانفي2011 .[1]

أولا: النظام السياسي في عهد بورقيبة:

1–الدستور التونسي :

أصدر الباي في 21 سبتمبر 1955 أمر يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية وهذا استجابة للوضع الجديد الذي تعيشه تونس بعد الاستقلال ، في نفس السياق جاء الامر العلني المؤرخ في 29 ديسمبر 1955 بأحداث مجلس قومي تأسيسي إذ على أساسه ولأول مرة في تونس تمت دعوة الشعب لانتخاب نوابه هي المجلس عن طريق الاقتراع العام الحر المباشر ، ليتم على أثره إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957 ،ليتم اصدار الدستور التونسي 1 جوان 1959 وتم انتخاب مجلس الأمة بعد 5 أشهر .

ضمن هذا الاعلان اتخذ التنظيم السياسي في تونس منعرجا جديد إتكل بدخول الدستور التونسي حيز التنفيذ يوم 8 نوفمبر 1959.[2]

تم اختيار الحبيب بورقيبة كأول رئيس للجمهورية التونسية بعد إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية التونسية وعرف الدستور التونسي في عهد بورقيبة 3 تعديلات وهي :

---

[1]– صالح المازقي،" **دعوة إلى فهم ثورة الكرامة**" (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011)، ص.49.

[2]– محمد عبد الباقي الهرماسي،"**المجتمع والدولة في المغرب العربي**"(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981)، ص ص. 109،110.

- تعديل 31 ديسمبر 1969
- تعديل 19 مارس 1975
- تعديل 8 أفريل 1976 [1]

إثر هذه التعديلات أقر الرئيس بورقيبة أن الرئاسة ستتم مدى الحياة.

– إقرار مجموعة من الأحكام العامة والمواد التي تضمن وتنظم حقوق الأفراد (المادة 8 الخاصة بحرية التعبير والصحافة والنشر وتأسيس النقابات والجمعيات ....) اضافة الى مجموعة الحقوق المنصوص عليها من المادة 9 الى المادة 11.

– تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية .

– كما اقر في 1981 عن عدم اعتراضه على تأسيس احزاب سياسية عن شرط تخليها عن العنف والتعصب الديني إلى جانب حصول الحزب على 5 بالمئة على الاقل من أصوات الانتخابات التشريعية. [2]

في مقابل هذا أصر الرئيس بورقيبة على طمس الهوية العربية التونسية وقهر الاسلام من خلال جملة من القوانين رغم مخالفتها للدين الاسلامي منها :

– إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء التونسي

– إغلاق جامع الزيتونة وحضر التعليم الشرعي بموجب امر 1961

– ايجاز التبني مادام المتبني شخص رشيد سواء ذكر أو أنثى مارس 1958

– تصريح بورقيبة عام 1974 بأن القرآن الكريم متناقض ومشتمل على بعض الخرافات .[3]

أن الوضعية السياسية بالإضافة الى مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى انفجار الوضع في تونس في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات، حيث عبرت القوى السياسية والاجتماعية على ضرورة التغيير ما ادى الى اقرار الرئيس بورقيبة في 1981 الى اقرار التعددية الحزبية لكن الاوضاع اتخذت منحى أخر وذلك باستمرار النظام البورقيبي أسلوب العنف والاعتقال ما أدى إلى اهتزاز شرعية النظام.[4]

---

[1] – لزهر بوعوني، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**(تونس: مركز النشر الجامعي، 2002)، ص. 27.

[2] – أحمد منسبي وآخرون، **أبعاد التحول الديمقراطي في تونس**(مصر: دار القلم للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 175.

[3] – محمد مصطفى الزمزمي، **تونس الاسلام الجريح**(القاهرة: دار أفلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2006)، ص. 38.

[4] – شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص. 31.

في عام 1987 تمت الاطاحة بالرئيس بورقيبة في انقلاب ابيض قاده رئيس وزراءه بن علي وين العابدين [1] ذلك طبقا للمادة 57 من الدستور التي تنص على تولي رئيس الوزراء مهام رئيس الجمهورية في حالة عجز هذا الاخير من ممارسة مهامه .

هذا ما اكده التقرير الطبي عن عدم قدرة بورقيبة ممارسة الحكم وذلك سنة 1987.[2]

2-السلطات الثلاث في عهد بورقيبة :

تم اصدار دستور الجمهورية التونسية في 1 جوان 1959 بعهد باردو، الذي بواسطته تم تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم" الحزب الحر الدستوري الجديد" *[3]، حيث تم إرساء قواعد النظام السياسي التونسي اذ تعتبر الجمهورية ذات نظام رئاسي يقوم على ثلاث سلطات سياسية وهي :

أ- السلطة التنفيذية :

تمارس من قبل رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالموارث....مع انتخاب المجلس الوطني انتخابا حرا ومباشرا وسري ، اما الحكومة فهي مؤسسة مستقلة عن رئيس الجمهورية الا ان الاخير هو مسئول عن تعيين اعضاء الحكومة .

ب- السلطة التشريعية :

تتمثل في المجلس الوطني المنتخب لمدة 5 سنوات يحتوي على 4 لجان، تضمن الدستور طرق عمل واختصاصات هذه السلطة في المواد المحصورة ما بين 18 الى غاية .... المادة 36 (ارجع إلى الدستور 1959).

ج-السلطة القضائية :

لها ازدواجية المهام (إعداد القانون ومراقبة تطبيقه)، جاءت الأحكام الخاصة بتنظيم السلطة القضائية في المواد 64-65-66 من الدستور (ارجع إلى الدستور 1959).

كما تضمن النظام السياسي مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية وهي المحكمة العليا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجماعات المحلية، المجلس الدستوري. [1]

---

[1] – لزهر بوعوني، مرجع سابق، ص. 28.

[2] – شهرزاد صحرواوي، مرجع سابق، ص. 32.

* هو امتداد للحزب الاشتراكي الدستوري، بعد تولي الرئيس الراحل بورقيبة الحكم تحول إلى حزب سياسي ذو طابع بيروقراطي يعبر عن مصالح الدولة.

ثانيا: النظام السياسي في فترة زين العابدين :

عمل الرئيس زين العابدين منذ توليه الحكم 1987 على اعادة بناء شرعية النظام التونسي من خلال تطبيق سياسة الحوار لتحقيق التوافق الوطني كما اتخذ مجموعة من التعديلات القانونية والدستورية لتحقيق الديمقراطية في ظل سياسة خطوة خطوة التي شملت إصدار قانون الأحزاب والصحافة 1988 وإلغاء محكمة امن الدولة والمحاكم الاستثنائية وفتح المجال أمام القوى المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الديمقراطية نتيجة لهذا تمكن بن علي اكتساب شرعية امام الراي العام الداخلي .[2]

1- الإطار الدستوري

عرفت تونس في ظل عهد زين العابدين مجموعة من التعديلات الدستورية ،الجزئية كانت كالتالي:

- **التعديل الأول:** في 25 جويلية 1988 الذي تم على اثر الانتقال من النظام الأحادي إلى النظام التعددي إلى جانب التخلي عن الرئاسة مدى الحياة وإلغاء الخلافة الآلية.
- **التعديل الثاني:** في 6 نوفمبر 1995 اهم ما ورد فيه استحداث المجلس الدستوري.
- **التعديل الثالث** : 27 اكتوبر 1997 تضمن توسيع مجال الاستفتاء من خلال مراجعة الفصول ما مكن رئيس الجمهورية من استفتاء الشعب في القوانين ذات الأهمية الوطنية وفي المسائل التي تتصل بالمصلحة العليا وتحديد مجال القانون ومجال التراتيل (الفصل 34،35) واضافة فقرة للفصل 8 تتعرض لدور الاحزاب السياسية في تنظيم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وعدم استنادها إلى دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة أو تبعية لمصالح أجنبية.[3]
- **التعديل الرابع:** 2 نوفمبر 1998 تضمن اعطاء الصبغة الالزامية لأراء المجلس الدستوري لجميع السلطات ثم جاء تعديل الدستور 1999 تضمن ادخال احكام استثنائية على الفصل 40 في الفقرة 3، وتمثل في منح الحق للمسئول الاول عن كل حزب سياسي سواء اكان رئيس له أو أمينه العام للترشح للانتخابات الرئاسية شرط ان يكون له نائب أو نائبين في البرلمان .

-**التعديل الخامس:** في ماي 2002 تم اجراء تعديل جديد على الدستور مس أربعة محاور :

المحور الأول: تدعيم حقوق الإنسان وتعزيز ضمانها

---

[1] – يوسف العياطي، "التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية– تونس– "(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة، جامعة محمد خيضر – بسكرة– كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014–2015)، ص. 30.

[2] – شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص. 39.

[3] – "لمحة تاريخية عن تطور الحياة البرلمانية: الدستور التونسي منذ الإستقلال إلى اليوم" على الموقع:

www.chambred.sconseseillers.tn. بتاريخ 20–05–2016.

المحور الثاني: تعديل هيكلة السلطة التشريعية باستخدام غرفة ثانية سميت مجلس المستشارين المحور الثالث: تطوير العمل الحكومي الى جانب الحفاظ على الطابع الرئاسي للنظام الجمهوري

المحور الرابع: يتعلق بنظام اختيار رئيس الجمهورية ، حيث اصبح من حق رئيس الجمهورية تجديد ترشحه لفترات رئاسية غير محدودة وسن الترشح من 70 الى 75 عام كأقصر سن للترشح (الفصل 39)

-**التعديل السادس:** في 13 ماي 2003 سمح فيه لبعض الاحزاب المعارضة بتقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية بشرط تزكية 30 عضو من أعضاء مجلس النواب، أو من بين رؤساء المجالس البلدية وهو شرط صعب تحقيقه من قبل الأحزاب. [1]

2- الاطار المؤسسي

- **السلطة التنفيذية:** ينص الفصل 37 أن رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها وزير اول وهنا تكون تونس قد أخذت بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية.[2]

أ- **رئيس الجمهورية:** يتولى رئيس الجمهورية الرئاسة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد 3 مرات وهنا اثر هذا التعديل 1988 الذي الغى مبدأ الخلافة الالية الى جانب الغاء تولي رئيس الجمهورية لأي سبب من الأسباب وأصبح رئيس مجلس النواب هو من يتولى منصب الرئيس بصفة مؤقت لأجل أدناه 45 يوما وأقصاه 60 يوم إلى غاية انتخاب رئيس جمهورية جديد ، ليأتي في 2002 مؤكدا ما تقدم في الفصل 51 (ارجع الى تعديل دستور 2001 الفصل 51).[3]

- **صلاحيات رئيس الجمهورية** : يضطلع رئيس الجمهورية في تونس بصلاحيات عادلة وأخرى استثنائية ونذكر منها :

- يعين رئيس الجمهورية الوزير الاول وتعيين اعضائه باقتراح من الوزير الاول
- السهر الحسن للسلطة العمومية الفصل 41 من الدستور
- الحق في المطالبة بتنقيح الدستور والمبادرة باقتراح مشاريع القوانين الفصل 28
- يصدر في مجال السلطة الترتيبية نوعين من الاوامر :اوامر تنفيذية الفصل 35 وأوامر مستقلة.*[4]
- الاستثنائية: يحق له إشهار الحرب وعقد معاهدات السلم بعد موافقة مجلس النواب.

ب- **الحكومة:** تتكون من رئيس وزراء وأعضاء حكومته، يتولى رئيس الجمهورية تعيين الوزير الأول إلى جانب تعيين أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الاول ، كما يتولى انهاء مهام رئيس الوزراء بنفس كيفية التعيين .

---

[1]- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "التقرير الإستراتيجي العربي" 2002-2003" (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 2003)، ص. 335.

[2] – قسم الدراسات الانتخابية: مركز بيروت للأبحاث والمعلومات" دساتير الدول العربية"(بيروت: منشورات الحلبي، 2005)، ص. 119.

[3] – صلاح الدين فوزي، **واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم: مركزية السلطة المركزية** (القاهرة: دار النهضة، 2002)، ص. 203.

* هي الأوامر التي لا تتعلق بتنفيذ أي قانون والتي لا تدخل في مجال القانون.

- يخضع أعضاء الحكومة لسلطة مزدوجة لرئيس الجمهورية والوزير الأول وتتضمن صلاحيات رئيس الحكومة في ممارسة أعمال الحكومة وتنسيقها ، كما يمنح رئيس الجمهورية تفويض للوزير الاول باستثناء صلاحية حل مجلس النواب ، الى جانب إعداد مشروع قانون المالية.[1]

- **السلطة التشريعية** : تمثل البرلمان التونسي في مجلس النواب وفقا لدستور 1959 أما في تعديل 2002 فنص الفصل 18 من الدستور استحدث البرلمان التونسي وأصبح يتشكل من مجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين.[2]

أ- **مجلس النواب:** يتكون من 214 عضو عن طريق الاقتراع المباشر العام والسري لمدة 5 سنوات ويمكن أن تمدد الفترة في حالة تعذر اجراء الانتخابات بسبب خطر أو حرب ، يعقد المجلس دورات عادية (واحدة كل سنة تبدا في شهر اكتوبر وتنتهي في شهر جويلية) ودورات استثنائية أثناء العطلة النيابية بطلب من رئيس الجمهورية أو بطلب من أغلبية النواب 3، له مهمة اقتراح مشاريع قوانين، مراقبة الحكومة، إلى جانب المهام الاستثنائية كتولي منصب رئيس الجمهورية في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة.[3]

ب- **مجلس المستشارين:** طبقا للأمر عدد 836 لسنة 2005 المؤرخ في 24 مارس 2005 عدد أعضاء مجلس المستشارين ب 126 مستشارا 43 منهم يمثلون الولايات ، ذلك حسب عدد السكان و42 ينتخبون على المستوى الوطني و41 مستشارا يعينهم رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية[4] لمدة 6 سنوات.

- **السلطة القضائية:** تتكون من ثلاث سلطات:

1- **مجلس القضاء الأعلى:** يعتبر السلطة القضائية في البلاد ، يرأسه رئيس الجمهورية.

2- **المحكمة العليا:** يتم تكوينها في حالة اقتراف احد اعضاء الحكومة الخيانة العظمى.

3- **مجلس الدولة:** ويتكون أيضا من محكمة إدارية ودائرة محاسبات.

ينقسم النظام القضائي إلى أقسام مدنية وجنائية وإدارية، يتولى رئيس الجمهورية تعيين جميع القضاة وإنهاء مهامه حسب نص المادة 66 ، كما نص الدستور التونسي على مؤسسات جديدة تقوم بمهمة مساعدة السلطات الثلاث وهي:

- **المجلس الدستوري.**
- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي.**

---

[1] – شهرزاد صحرواي، مرجع سابق، ص. 39،40.

[2] – محمد شفيق صرصار، "القانون الدستوري والمؤسسات السياسية"، 2007. على الموقع: www.ena.net. بتاريخ 07-04-2016.

[3] – شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص. 41.

[4] – محمد شفيق صرصار، مرجع سابق، ص. 506.

المجلس الدستوري: هو هيئة استشارية تتكون من 9 اعضاء ، 4 يعينهم رئيس الجمهورية وعضوان يعينهم رئيس مجلس النواب لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرتين وطرأت على هذا الأخير عدة خطوات لتطوير عملية من خلال مجموع التعديلات الحزبية (1988،1995، 2002). [1]

المجلس الاقتصادي: هو هيئة استشارية في مجال الاقتصادي والاجتماعي ، ينظر في المسائل التي تحال اليه من السلطتين التنفيذية والتشريعية يتكون من 117 عضو.[2]

3-المجتمع المدني في تونس:

شهدت بداية حكم بن علي تدعيم لمؤسسات المجتمع المدني حيث قام بسن تشريعات وقوانين جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية من ابرزها الميثاق الوطني الذي وقعه الرئيس مع مختلف تكوينات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) سنة 1988، وقانون الأحزاب السياسية الذي اقرته السلطة التشريعية في نفس العام الذي أقر بهوية تونس العربية الإسلامية بالتالي أصبحت الساحة السياسية تعج بمختلف التيارات السياسية والمشارب الفكرية ذات التوجهات الإسلامية والليبرالية التقدمية واليسارية .

- التجمع الدستوري الديمقراطي.
- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.
- حزب النهضة .
- الحزب الاجتماعي التحريري.
- حركة التجديد.
- حزب الوحدة الشعبية.

إلا ان الاحزاب السياسية في عهد زين العابدين انقسمت الى احزاب معتمدة قانونيا (حصلت على الاعتراف القانوني) وأحزاب غير معتمدة قانونيا .[3]

النقابات :

عمل زين العابدين منذ توليه الحكم في 07 نوفمبر 1987 على فرض سيطرة نظامه على النقابات الموجودة ، وجعلها وسيلة لتحقيق أهداف نظامه واهم النقابات التونسية ما يلي :

- الاتحاد العام التونسي للشغل.

---

[1] – شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص. 43.

[2] – سعدي محمد الخطيب، مرجع سابق، ص. 234.

[3] – محي الدين بياضي، " المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر – بسكرة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011،2012)، ص ص. 91،92.

- الاتحاد العام لطلبة تونس.
- الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.[1]

المنظمات المدنية التونسية:

أولا: الجمعيات النسوية

تشير احصائيات لعام 2004 ان عدد الجمعيات النسائية بلغ 25 جمعية من إجمالي 8444 جمعية ويعمل 500 منها خارج تونس ، ومن اهم الجمعيات النسائية التونسية مايلي :

- الاتحاد القومي للمرأة التونسية.
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.[2]

ثانيا: جمعيات حقوق الانسان

بدأت هذه الجمعيات بالظهور في بداية حكم الرئيس زين العابدين اثر تعديل قانون الجمعيات بهدف تحسين شروط حماية الحقوق والحريات المكفولة بوثيقة الدستور وضمان ظروف ملائمة لممارستها وأهمها ما يلي:

- الرابط التونسية لحقوق الانسان
- المجلس الوطني للحريات في تونس

اشتملت علاقة الجمعيات حقوق الانسان التونسية بالصراع الدائم مع السلطة لتعرض نشطاء هذه الجمعيات للاعتقال والملاحقات الأمنية ، مما جعلها ضعيفة البنية والتأثير في المجتمع .[3]

المطلب الثاني: الأوضاع في تونس قبل انتفاضة 2011م

في مقدمات الثورة التونسية أواخر 2010 تلعب عديد المتغيرات السياسية والاقتصادية والإجتماعية دورا محوريا، حيث أن هذه المجموعة من الرهانات كانت تشكل تمهيدا للمشهد التونسي المستقبلي.

أولا: المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية

1- التهميش الاقتصادي:

بالرغم من الإمكانيات البشرية والمادية التي تتمتع بها تونس ، فإن النظام القائم أخفق في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية حيث لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية، والبطالة، وتدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في

---

[1] – اليحياوي مختار،" مشروع الأزمة الدستورية في تونس"، على الموقع:
www.kalimathak.wardpress.com. بتاريخ 23-02-2016.

[2] – نيفين مسعد، **المشاركة السياسية للمرأة العربية** (مصر: د.د.ن، 2008)، ص. 46.

[3] – شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص. 49.

اتساع مستمر، وقد أدي تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد بشكل واسع واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلي تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية علي نطاق واسع في العديد من المناطق.

الجدول رقم (02) عنوان الجدول: ترتيب الولايات التونسية حسب مؤشرات التنمية

Tableau 1: Rang des gouvernorats selon le niveau de développement (2010)

Gouvernorats relativement développés	Rang	Gouvernorats à développement socio-économique moyen	Rang	Gouvernorats les moins développés	Rang
Tunis	1	Sfax	7	Le Kef	19
Ben Arous	2	Nabeul	8	Jendouba	20
Ariana	3	Gabès	9	Kairouan	21
Monastir	4	Kebili	10	Siliana	22
Manouba	5	Tozeur	11	Sidi Bouzid	23
Sousse	6	Médenine	12	Kasserine	24
		Tataouine	13		
		Mahdia	14		
		Gafsa	15		
		Bizerte	16		
		Zaghouan	17		
		Béja	18		

المصدر: نقلا عن محمد سميح،" ديسمبر 2010– ديسمبر 2015: مثلّث الفقر والتهميش"، متحصل عليه على الرابط:

https://nawaat.org/portail/2015/12/18

مع اتجاه الدولة التونسية قبل الثورة إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي كما تراجعت معه مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل ملحوظ، حيث أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير علي دعم الدولة. وقد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ

2- **نسبة الفقر المتدنية**

حسب دراسة أجراها المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحيّة المتوسطّية، تذيلت ولايات القصرين وسيدي بوزيد وسليانة قائمة ولايات الجمهورية التونسيّة في مؤشّر التنمية.

الجدول رقم (03) عنوان الجدول: مؤشرات االتنمية في الولايات التونسي

الولاية	نسبة الفقر	نسبة البطالة		مؤشر التنمية الجهوية
		المعدل العام	بطالة أصحاب الشهائد العليا	
سيدي بوزيد	32,3%	14,7%	41%	0,28
القصرين	30,5%	20,7%	38,9%	0,16
سليانة	25.7%	15,6%	27,9	0,36
المعدل الوطني	14,8%	12,8%	24%	0,48

المصدر: محمد سميح، المرجع نفسه.

التعليق:

- يلاحظ أن الولايات المذكورة في الجدول ولايات غير ساحلية ، تقع في الجنوب التونسي ما يعطي فرضية أن المظالم الإجتماعية كانت من بين الأسباب غير المباشرة لإندلاع الثورة في تونس.

- الملاحظة الثانية هي ان فئة الشباب المتحصلة على شهادات جامعية تعتريها مشكلة البطالة ، ما يؤكد مشاركة هذه الفئة بقوة في الانتفاضة الشعبية.

ثانيا: المتغيرات السياسية

1- غياب الحريات السياسية:

إن الضغوطات الداخلية والخارجية المتزايدة على تونس تهدف إلى تبني إصلاحات سياسية تهدف إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلي وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة الاعلام إلا أن النظام السياسي في تونس لم يستجب لهذه الضغوطات، واكتفى بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية.

فقد اعتمد نظام بن علي على ادخال ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدى هذا إلى الحيلولة دون تبني إصلاحات سياسية حقيقية ما نتج عنه انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، وإلي ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

كما نتج عن انغلاق المجال السياسي اتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة، إلي المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية، والتي تحولت إلي أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة[1].

في السنوات الأخيرة، ظهر أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة علي معارضيها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاحي التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة.

كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلي استخدام الفضاء الإلكتروني، والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية.

وظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسيان للتغيير في المنطقة. النمط الأول يقوم علي نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، أما النمط الثاني، فيقوم علي نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لامركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق. وقد شهدنا هذا السيناريو أخيرا في تونس، وهو مرشح لأن يتكرر في عدد من الدول العربية[2].

2- طبيعة النظام السياسي التونسي

يهدف الخطاب الرسمي الدي تبناه الرئيس السابق بن علي إلى ما يلي[3]:

- تثبيت مبادئ الجمهورية.
- التوسيع في فضاء المشاركة السياسية.
- تعميق التعددية السياسية والتنافس على السلطة.

---

[1] – دينا شحاته. مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، (أفريل 2011م)، متحصل عليه على الرابط:

http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aarabic/arabic_articles/Arab_Rev/Arabic_Change_Motives.htm

[2]– ميهاري تاديلي مارو، " **نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال افريقيا و تداعياتها**"، تر: محمد عاشور، متحصل عليه على الرابط:

https://www.issafrica.org/uploads/31May11CriticLook2011NAfricaRrevol.pdf

[3]– محمد مالكي، حسين الديماسي، "**ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات**"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات)، ص- ص،40-41.

إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق بالنظر إلى جملة من العوائق نذكر منها:

- فشل النظام في التأقلم خارج البنية السياسية.
- عدم القدرة على حل الأزمات السياسية.
- شخصنة السلطة جراء التضخم الحاصل في صلاحيات الرئيس وانعدام آليات الرقابة والمحاسبة السياسية. [1]

- القبضة الأمنية والبوليسية وتدعيم الحكم الفردي:

لم يحقق نظام بن علي لا الحرية ولا الديمقراطية للشعب التونسي بل إن الشيء الوحيد الذي نجح فيه بحكم تكوينه المخابراتي وتجربته الطويلة على رأس جهاز الأمن في نظام بورقيبة هو تحويل تونس إلى سجن كبير، إلى بلد يشار إليه بالإصبع في كافة أنحاء العالم باعتباره موطنا لإحدى الدكتاتوريات البوليسية الرهيبة.

المطلب الثالث: الإنتفاضة في تونس 2011: الأسباب والنتائج.

يعد18 ديسمبر 2010 اول انطلاقة لمسيرة الاحتجاجات الشعبية في تونس التي سرعان ما عملت البلاد وتحولت الى انتفاضة ،خصوصا بعدما واجهتها الحكومة بالقمع وإطلاق النار على المحتجين ،حيث بدأت الاحتجاجات بمطالب اقتصادية واجتماعية لتتحول الى مطالب سياسية تطالب بإسقاط النظام.[2]

انطلقت الاحداث في ولاية سيدي بوزيد بحادثة "محمد بوغريري " ذلك الشاب العاطل عن العمل عندما قام بإحراق نفسه وذلك في 18 ديسمبر 2010، لتمتد على اثرها الاحتجاجات لتصل الى المناطق الداخلية في وسط البلاد ثم مختلف المدن التونسية لتستقر في العاصمة.[3]

واصلت أجهزة الدولة اعتماد سياسة القمع والاستعمال المفرط للقوة وتواصل سوط الضحايا من مختلف الجهات مما أدى إلى تصاعد الغضب الشعبي، حيث تخللت المسيرات السلمية أعمال العنف نتج عنها حرق العديد من مقرات السيادة (مقرات الولايات والبلديات والمحاكم ومقرات الأمن الوطني ....).[4]

ليكن الحديث عن اهم الاسباب التي ادت الى الانتفاضة في تونس كما يلي :

أثر الاحتجاجات المتواصلة في تونس قام الرئيس بن علي بإقرار مجموعة من الاصلاحات المتمثلة في:

---

[1]– آية يوسف عبد السلام، " **أسباب قيام ثورات الربيع العربي**"، متحصل عليه على الرابط:

. http://democraticac.de/?p=1393

[2] – صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص. 173.

[3] – ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرر السياسي، مجلة المستقبل العربي: ماي 2011، على الموقع:

بتاريخ: 13-04-2016. www.caus.org.

[4] – تقرير اللجنة الوطنية لإستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات أفريل 2013، تونس، ص. 06.

1- تعديل وزاري محدد شمل 5 وزارات وهي :

- وزارة الاتصالات والتجارة والشباب والرياضة والشؤون الدينية والشؤون الخارجية، وطلب كذلك اجتماع وزاري عاجل وذلك بوضع برنامج كامل للتشغيل وتوفير فرص العمل لذوي الشهادات العليا منددا بضرورة وقف الاحتجاجات،[1] وذلك في 2010/12/29، لكن الاحتجاجات استمرت ما ادى بالرئيس "بن علي" الى تقديم تنازلات ففي 2010/12/30 قام بإقالة محافظ سيدي بوزيد محاولة منه لإرضاء المحتجين .[2]

لكن الأمور ازدادت حدة خاصة يعد انضمام عنصر جديد إلى المظاهرات والمتمثل في الطلبة، حيث شارك نحو 250 طالب في التظاهرات في مسيرة سليمة بالعاصمة التونسية مادى الى التشابك مع قوى الامن وازداد الامر حدة عند اعلان وفاة الشاب " محمد بوعزيزي "يوم الثلاثاء 2012/01/4 ما سبب باندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات في ولاية "سيدي بوزيد" لتنتشر بعد ذلك في عدد من الولايات التونسية على غرار تونس العاصمة، سوسة، صفاقص، قفصة، القصرين، الكاف وقابس.[3]

هذا مادى بالرئيس الى الظهور مرة اخرى والقاء خطاب على الشعب التونسي يوم الاثنين 10 جانفي متهما اطراف خارجية بأنها السبب وراء الاضطرابات معلنا في نفس الوقت جملة من القرارات لمكافحة البطالة، لكن الاحتجاجات استمرت مما دعى الناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية بإدلاء تصريح يوم الثلاثاء 11 جانفي، بان رسالة المحتجين وصلت، وإعلان اتخاذ تدابير حكومية لوضع حد لهذه الاحتجاجات.[4]

قام " بن علي " بإقالة وزير الداخلية وجملة مسؤولة لإطلاق الرصاص على المتظاهرين.

ظهر "بن علي" مرة اخرى في يوم الخميس 13جانفي معلنا خطاب غير مسبوق انه فهم الشعب التونسي أخيرا ويعلن استجابة لمطالب الشعب وعدم ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة في 2014.

كما اعلن عن تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الفساد وأطلق حرية الإعلان وإلغاء الرقابة على الانترنت وخفض أسعار السلع الأساسية منها: السكر، الخبز، الحليب.[5]

وفي 14 جانفي 2011 اعلن عن قرار الرئيس "زين العابدين بن علي" وذلك بعد التوجهه الى العديد من الدول التي رفضت استقباله الى ان استقر به الأمر في السعودية.[6]

---

[1] – راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011،(القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011)، ص ص 93،94.

[2] – صحيفة المصري اليوم، 5 جانفي 2011، العدد 2397.

[3] – راغب السرجاني، مرجع سابق، ص 95.

[4] – صحيفة الأهرام المصرية، 11 جانفي 2011، العدد 45326.

[5] – شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص. 36.

[6] – تقرير كافومبا سواري، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا.

يعد شغور منصب رئيس الجمهورية في تونس اعلن رئيس الحكومة التونسية محمد الغنوشي توليه منصب الرئاسة مؤقتا طبقا لأحكام الفصل 56 من الدستور 1956.

اثر هذا القرار عاد الشعب واستأنف عملية الاحتجاجات رافضا تولي الغنوشي منصب الرئاسة،هذا ما أدى إلى تقديم استقالته.[1]

يتم بعد ذلك الاعلان عن تولي رئيس البرلمان فؤاد المبرع في 15 جانفي 2011،لمنصب رئيس الجمهورية طبقا لأحكام المادة 57 من الدستور، بصورة مؤقتة إلى حين اجراء انتخابات رئاسية في مدة اقصاها 60 يوم من تاريخ تسلم الرئيس المؤقت للمنصب.[2]

وعلى أثر هذا جاءت مطالب المنتفضين على النحو التالي:

- اجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على ان تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد ،ليتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.
- حل مجلس النواب والمستشارين.
- حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.
- الغاء ادارة الامن السياسي.
- تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الانتفاضة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.
- انشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف عن الانتخابات.[3]

هذا ما تم العمل به حيث انه:

- تأسيس هيئة*[4] تتكون من 12 حزب و22 شخصية و17 من مكونات المجتمع المدني والهيئات الوطنية ذلك في 18 فيفري 2011 بموجب مرسوم رئاسي ، وتمثلت مهمتها في:
- دراسة نصوص التشريع ذات العلاقة بالتنظيم السياسي إقتراح الإصلاحات التي تحقق أهداف الانتفاضة .

الغاء العمل بدستور 1959 في 4 مارس 2011 .

مراقبة نشاط الحكومة المؤقتة.

صياغة النص التشريعي الخاص بانتخابات المجلس التأسيسي .

---

[1] – عبد الإله بلقزير، ثورات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت: (منتدى المعارف 2012)، ص. 30.

[2] – صافيناز محمد احمد، عام من الثورة: المسار والتحديات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على الموقع:
www.acpss-ahramdigitai-org. بتاريخ 15-05-2016.

[3] – الضاوية يوسفي، إشكالية التداول على السلطة في المغرب العربي" دراسة حالتي الجزائر وتونس"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014، ص60.

[4] – *- أطلق على هذه الهيئة إسم اللجنة العليا للإصلاح السياسي.

حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم رسميا يوم الأربعاء 09 مارس 2011.[1]

إلا ان الانتفاضة في تونس حققت العديد من الانجازات المتمثلة في :

- إسقاط النظام السياسي وإجبار الرئيس على الفرار الى الخارج ، ما نتج عنه تشكيل حكومة ائتلافية لإدارة الفترة الانتقالية .
- توافق على الإصلاح السياسي والدستوري .
- التحقيق في ملفات الفساد .
- الاتفاق على محاكمة المسئولين عن القمع في عهد بن علي .
- الترخيص للأحزاب والصحف الحرة .
- التحضير لانتخابات نزيهة بإشراف هيئة مستقلة .
- الإعلان عن عفو عام تشريعي للمعتقلين السياسيين والمغتربين .[2]

اخيرا يمكن الوقوف الى أهم الخصائص التي ميزت الانتفاضة التونسية الى مجموعة من النقاط:

1- اتسمت الانتفاضة في تونس بالطابع الحضاري من حيث طريقة تظاهر وحجم الخسائر البشرية وكذا الرغبة في الانتقام التي رافقت عملية التغيير النظام، وذلك راجع الى مستوى الوعي الذي تميز به الشعب التونسي وانفتاحه .

2- شعارات الانتفاضة في تونس بالطابع الثوري الأيديولوجي وإنما كانت محركاتها بسيطة متمثلة في المطالبة بالعدالة الاجتماعية ورفض الدكتاتورية .

3- خلت الانتفاضة في تونس في كافة مراحلها من التسييس الحزبي وشارك فيها الجميع بغض النظر عن توجهاتهم السياسية حيادة وانحياز الى جانب الشعب في الانتفاضة .[3]

---

[1] – وحيدة كحول، أثر التوجه العلماني على النظام السياسي في منطقة المغرب العربي– تونس نموذجا– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر – بسكرة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011، ص ص. 139،140.

[2] – عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص. 32.

[3] – خالد المعيني، كي لا تسرق الثورات: دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية، (بيروت: منشورات ضفاف، 2014)، ص. 36.

المبحث الثاني: بناء الإستقرار السياسي في تونس: المرحلة الإنتقالية 2011

إن ما آلت إليه تونس إثر الإنتفاضة من حالة اللاإستقرار دفع الحكومة المؤقتة في تونس إلى إجراء المرحلة الإنتقالية كبداية لبناء الإستقرار السياسي بعدما ما خلفته الإنتفاضة لكن هذه الأخيرة واجهت العديد من المشاكل التي عرقلت مسارها، لكن كان لقوى المجتمع المدني الدور البارز في إتمام هذه المرحلة.

المطلب الأول: تشكيل المجلس الوطني التأسيسي

قبل الحديث عن كيفية تشكيل المجلس الوطني التأسيسي سيتم دراسة أهم الاجراءات التي تمت قبل تشكيله وهي:

أولا: إصدار القوانين والمراسيم

ظهرت العديد من المراسيم والقوانين التي تنظم أمور البلاد بعد سقوط النظام وهي:

3- قانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28من الدستور.

4- المرسوم النهائي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011: المتعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي .

5- المرسوم التأسيسي عدد 14 المؤرخ في 23 مارس 2011: صدر هذا المرسوم بعد أن أعلن رئيس الجمهورية المؤقت (فؤاد المبزغ) في خطاب 03 مارس 2011 عن افتقاد صلاحية دستور 1959 والتنظيم المؤقت للسلطة العمومية.

6- المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011 المتعلق بإحداث هيئة مستقلة للانتخابات.

7- المرسوم عدد 35 لسنة 2011 المؤرخ في 18 10 ماي 2011 المتعلق بالانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.[1]

وعلى إثر هذه القوانين والمراسيم تم:

1- **حل المؤسسات السياسية للنظام السابق:** وذلك بمقتضى الفصل الثاني من المرسوم عدد 14، وتم حل المجالس التالية:

8- مجلس النواب.

9- مجلس المستشارين.

10- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1]- تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الإنتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014، تونس، الهيئة المستقلة للإنتخابات، 2015، ص ص. 9، 10.

11- المجلس الدستوري.[1]

استثنى في فصله الثالث و17 المحكمة الإدارية والقضاء العدلي.

2- تجميع السلطات في مؤسسة رئاسة الجمهورية:

12- حسب المرسوم التأسيسي عدد 14 فإن رئيس الجمهورية يتسم بالتعددية الوظيفية فهو المشرع وهو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية .

13- نص الفصل 11 من المرسوم 14 على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية المؤقت الترشح لعضوية المجلس الوطني التأسيسي كما لا يجوز له الترشح لأي انتخابات أخرى.

3- السلطة التشريعية:

يتم إصدار النصوص ذات الصيغة التشريعية في صيغة مراسيم يختصها رئيس الجمهورية المؤقت بعد مداولتها في مجلس الوزراء، ويسهر على نشرها بالجرائد الرسمية للجمهورية التونسية.[2]

ثانيا: إحداث الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات :

في إطار انتخاب المجلس الوطني التأسيسي أقرت الحكومة المؤقتة قانون انتخابي جديد سنة 2011 تعين فيه السلطة المسؤولة عن العملية الانتخابية والإجراءات الانتخابية المحددة والمتمثلة في الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات[3]*، بينما في السابق وزارة الداخلية هي من كانت مكلفة بإدارة الانتخابات بموجب القانون الانتخابي الأول الذي يعود لعام 1969.[4]

تولت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011، بالدوائر الانتخابية داخل الجمهورية وأيام 20-21-22 أكتوبر 2011 بالدوائر الانتخابية خارج الجمهورية التونسية.[5]

بحكم مقتضيات المرسوم 27 لسنة 2011، الصيغة الأولى للهيئة العليا المستقلة للانتخابات مؤقتة، تنتهي مهامها بانتهاء المهام المتعلقة بإنتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.[6]

---

[1]- تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014، مرجع سابق، ص.10.

[2]- العياضي يوسف، مرجع سابق، ص48،49.

[3] - *- هي هيئة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، مكلفة بإدارة الإنتخابات والاستفتاءات وتنظمها والإشراف عليها في جميع مراحلها، وتضمن سلامة المسار الإنتخابي ونزاهته وشفافيته.

[4]- المعهد الديمقراطي الوطني، دراسة حالات مستمدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول تسجيل الناخبين – تونس-، على الموقع:

www.ndi.org.

[5]- تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية لسنة 2014، مرجع سابق، ص. 10.

[6]- المرسوم عدد 27 لسنة 2011، المؤرخ في 18 أفريل 2011 المتعلق بإحداث هيئة عليا مستقلة للانتخابات.

اختارت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في البداية مبدأ التسجيل الإرادي وذلك بهدف القطع مع الانتخابات السابقة، ونظرا لعدم إقبال السكان على التسجيل على الرغم من الزمن المحدد لذلك.

الأمر الذي أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار نوعين من المقترعين:

النوع الأول: شمل المقترعين الإداريين يقصد بهم المواطنون الذين استجابوا لنداء الهيئة وسجلوا أسماءهم في مكاتب معينة واحترموا الرزنامة الزمنية للتسجيل المحدد من قبل الهيئة.

النوع الثاني: يشمل المقترعين آليا على مراكز بلدية وغير بلدية وفقا للعناوين الموجودة في بطاقات تعريفهم الوطنية.[1]

ثالثا: المجلس الوطني التأسيسي:

1-انتخابات المجلس الوطني التأسيسي:

هي أول انتخابات شهدتها تونس بعد الانتفاضة حيث أجريت الانتخابات في 23 أكتوبر 2011، حيث بلغ عدد القوائم التي ترشحت للمجلس التأسيسي 1624 في 27 دائرة انتخابية على كامل الأراضي التونسية، وتم قبول 1519 قائمة منها، ورفضت 105 قائمة أي نسبة قبول 94% أما أسباب رفض القوائم فهي عديدة منها: تضمنت البعض منها على أسماء مسؤولين سابقين في حزب التجمع المنحل أو عدم احترامها مبدأ التضامن بين الرجل والمرأة من حيث ترتيب أسماء المترشحين ضمن القائمة الانتخابية الواحدة.

تنوعت القوائم المرشحة للمجلس التأسيسي على النحو التالي:

14- القوائم الحزبية: 830 قائمة.

15- القوائم المستقلة : 655 قائمة.

16- القوائم الإئتلافية: 43 قائمة.

كان عدد المترشحين لعضوية المجلس 11686 مترشحا تنافسوا على 217 مقعدا، بلغ معدل المتنافسين على كل مقعد في المجلس الوطني التأسيسي 50 مترشحا.

هذا العدد الكبير يعكس رغبة التونسيين المشاركة في الشأن العام.[2]

2-نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي:

أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم 14 نوفمبر 2011، عن نتائج انتخاب المجلس الوطني التأسيسي بحضور كل من كمال الجندولي رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والسيد

---

[1]- العياني يوسف، مرجع سابق، ص. 51.

[2]- الهيئة العليا للانتخابات، على الموقع:

بوبكر بالثابت كاتب عام للهيئة إلى جانب أعضاء الهيئة، وذلك إثر مؤتمر صحفي شهد حضور عدد من الصحافيين والحقوقيين.[1]

أجريت انتخابات المجلس باستعمال نظام التمثيل النسبي ذي القوائم المغلقة مع احتساب أكبر البقايا في 33 دائرة انتخابية[2] وكانت النتائج على النحو التالي:

1- **بالنسبة للقوائم الحزبية:** تمثلت في 17 قائمة حزبية، متحصلة على 178 مقعد قدرت ب 2769578 صوت، حيث احتلت حركة النهضة المرتبة الأولى ب 89 مقعدا ليليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ب 29 مقعدا، ثم حزب التكتل ب 20 مقعدا، ثم الحزب الديمقراطي التقدمي 16 مقعدا، ثم حزب التكتل ب 20 مقعدا، ثم الحزب الديمقراطي التقدمي 16 مقعدا، ليأتي بعدها الأحزاب المتبقية التي تحصلت على عدد من المقاعد من 05 إلى مقعد واحد.

2- **بالنسبة للقوائم المستقلة:** تمثلت في 32 قائمة مستقلة، تحصلت على 34 مقعد قدرت بـ 361846 صوت إحتلت العريضة الشعبية المرتبة الأولى ب 26 مقعد لتليها القوائم الأخرى والمتحصلة كلها على مقعد واحد (إرجع إلى الملحق رقم).

3- **بالنسبة للقوائم الإئتلافية:** تحصل القطب الديمقراطي الحداثي على 5 مقاعد في مقابل 113094 صوت عبرت العملية الإنتخابية التي أجريت فعالياتها في 23 أكتوبر 2011[3] عن رغبة جماهيرية في بناء الجمهورية التونسية الثانية القائمة على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بدستور جديد وتنتهي بانتخابات رئاسية[4]، فسادت التوقعات عند بدأ عملية التصويت أن نسبة التصويت قد تقارب 90% ، إلا أن نسبة التصويت الواقعية كانت في حدود 52% فقدر العدد الإجمالي للناخبين التونسيين الذين صوتوا ب 4.307.777 ناخبا من مجمل عدد الناخبين المحتملين البالغ عددهم 7289924.[5]

بعد انتهاء الإنتخابات المتعلقة بالمجلس الوطني التأسيسي تم اتخاذ العديد من الإجراءات المتمثلة فيما يلي :

17- مصادقة المجلس الوطني التأسيسي على القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 في 20 ديسمبر 2012، المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات والذي أدى إلى تغيير أعضاء الهيئة إلى 09

---

[1]- الإعلان في تونس عن النتائج النهائية لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي ، صحيفة الشعب اليومية، على الموقع :

www.arabic1-people.com

[2]- التقرير النهائي لعملية صياغة الدستور في تونس، مركز كارتر، 2011-2014، ص. 24.

[3]- عروسية بن سالم، اشكالية الثورات العربية وتحقيق الاستقرار السياسي – دراسة حالة تونس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيم إداري وسياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013-2014، ص ص .45.46.

[4]- عزالدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية، مركز الجزيرة للدراسات، ص.22، على الموقع:

www.studies-aljazeera.net

[5]- لعياضي يوسف، مرجع سابق، ص.51.

أعضاء في حين كانت في السابق تتكون من 150 عضوا ولجنة تقنية مكونة من 16 عضوا، لتتحول وتكون ولاية الأعضاء ثابتة لست سنوات.[1]

مصادقة المجلس على دستور مؤقت وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتا مقابل 37 صوتا معارضا وامتناع 39 عضوا في جلسة للمجلس أجريت فعالياتها في 11 ديسمبر 2011 وتوافقت الرؤى حول رئاسة الوزراء لصالح الأمين العام لحزب النهضة حمادي الجبالي، ورئاسة الدولة لصالح منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ورئاسة المجلس التأسيسي لصالح الأمين العام لحزب التكتل مصطفى بن جعفر.[2]

واجهت المرحلة الانتقالية في تونس العديد من الأزمات المتشابكة والمعقدة والتي يمكن تقسيمها إلى:

1- **الأزمة السياسية:** تميز المشهد السياسي التونسي منذ انتخاب المجلس التأسيسي إلى نهاية 2013 بالاحتقان السياسي، الذي شكلته الخلافات بين أحزاب الحكم والمعارضة والمجتمع من جهة وبين أحزاب الحكم داخل الإئتلاف الذي عرف ب " الترويكا " من جهة ثانية، وداخل كل حزب من أحزاب الترويكا من جهة ثالثة.

بعد انتخاب المجلس التأسيسي تحول الإطار الحزبي في تونس من التشتت وكثرة الأحزاب إلى الترابط وتشكيل التحالفات التي أفرزت في النهاية أربعة جبهات: جبهة الترويكا الحاكمة الجبهة الليبيرالية، الجبهة اليسارية، جبهة الإنقاذ.[3]

أ- **الخلافات الحزبية:** الناتجة عن تمسك الترويكا لمدة سنتين ونصف منذ انتخاب المجلس الوطني التأسيسي ، وتشكيلها لحكومتين متتاليتين بزعامة حركة النهضة على رأس الحكومة على إثرها لم تتحقق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي شكلتها مطالب الشعب خلال الانتفاضة، وفشل الحكومتين في خلق حلول موضوعية لمشكلة البطالة، إلى جانب مشكلة الإنفلات الأمني وعجز الترويكا في وضع استراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب، ناهيك عن الإنشقاقات التي حدثت داخل حزبي المؤتمر والتكتل إلى جانب اتهام الإئتلاف خاصة حركة النهضة بأنها قامت بالخيانة وتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها لأجهزة أمنية تابعة لنظام بن علي، وكذا اتهام الترويكا بالفشل السياسي والإقتصادي والاجتماعي والأمني .[4]

برزت جبهة الإنقاذ الوطني كمعارض للترويكا مستندة في فشل هذه الأخيرة في مكافحة التهديدات الإرهابية، قامت في بيان لها بدعوة الشعب التونسي لإعلان العصيان المدني في 26-07-2013، داعية في نفس

---

[1]- المعهد الديمقراطي الوطني، مرجع سابق، ص.77.

[2] - عروسية بن سالم، مرجع سابق، ص. 47.

[3]- أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص.02.

[4]- جليلة الصيداوي، مرجع سابق، ص ص. 139، 140.

الوقت إلى تشكيل هيئة وطنية للإنقاذ الوطني، واستكمال صياغة الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي، أما مرتكزها الخارجي استغلال قضية سقوط الإخوان المسلمين في مصر.[1]

ويمكن إجمال أسباب الأزمة السياسية التي واجهت تونس بعد انتخاب المجلس التأسيسي فيما يلي:

- طول الفترة الزمنية للمرحلة الإنتقالية.
- الجدل القائم حول حدود وصلاحيات المجلس الوطني التأسيسي .
- الجدل حول صياغة الدستور.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.[2]

2- الأزمة الأمنية

تعد من أهم القضايا العالقة والتي لا تزال تلازم المسار الانتقالي في ظل تصاعد المد الإرهابي في تونس ، هذا ما أدى إلى زيادة وتيرة العنف السياسي والتهديد الإرهابي، خاصة مع بداية اغتيال المنسق الجهوي لحركة نداء تونس " لطفي نقض " في 17-10-2012، مرورا إلى استخدام أجهزة الأمن الرش لمواجهة احتجاجات مدينة سليانة في نوفمبر 2012، بالإضافة إلى حادثة الإعتداء على المقر المركزي للإتحاد العام التونسي للشغل في 2012/12/04 لتصل درجة الإحتقان الأمني إلى الإغتيالات السياسية (اغتيال الناشط اليساري " شكري بلعيد " وزعيم التيار الشعبي " محمد براهيمي"

مازاد الأمر الأمر تعقيدا التهديدات الإرهابية لما سمي بمجاهدي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي اتهمت بأحداث بأحداث جبل الشعانبي في 29 جوان 2013، وكذا هجوم سوسة الذي وقع في 30 أكتوبر 2013.[3]

المطلب الثاني: دور القوى المشاركة في المرحلة الانتقالية

أولا:الأحزاب السياسية:

اثر الانتفاضة التونسية اعيد تبلور المشهد الحزبي لما يعبر عن انعكاس التفاعل والأوضاع السياسية والاجتماعية وكذا الثقافية التي افرزتها الانتفاضة العربية في تونس.

أعادت الانتفاضة التونسية الاعتبار للعديد من الاحزاب السياسية التي وجدت نفسها في الواجهة على اثر قرار الرئيس بن علي، وهو من الامور الطبيعية، حيث لا يمكن الحديث عن بناء نظام ديمقراطي إلا بوجود

---

[1]- جبهة الإنقاذ الوطني، " بيان عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني في تونس "، على الموقع:

www.ar-ar-fecebook.com

[2]- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص ص. 9-16.

[3]- جليلة العبداوي، مرجع سابق، ص.142.

أحزاب سياسية قوية وممثلة، بدر ما وفرت الثورة هاته الفرصة التاريخية للأحزاب السياسية ، فان هاته الاخيرة واجهت تحديات كبيرة،وذلك بسبب الضعف الذي ورثته من الحقبة الاستبدادية.[1]

غيرت الانتفاضة التونسية الخارطة الحزبية بشكل جذري ويمكن تحديد ذلك من خلال التقسيمات التالية:

1- **انهيار أحزاب الموالات:** هي أحزاب تحالفت مع النظام السياسي السابق –نظام بن علي– مقابل تمتعها بعدد من المكاسب التي من شانها ان تمكنها من البقاء،إلا أن هذه الأحزاب وعلى اثر الانتفاضة تعرضت لازمة هيكلية أدت إلى انقسامها والتخلي عن قياداتها محاولة ايجاد موقع داخل المرحلة الانتقالية ،غير ان ذلك كان امرا مستبعدا.

2- **الأحزاب الديمقراطية المعترف بها:** هي الصنف الثاني من الاحزاب السياسية التي تم الاعتراف بها في مرحلة نظام بن علي لكن رفضت الاصطفاف وراء السلطة، وحافظت على استقلالية قرارها بعد الانتفاضة انقسمت هذه الاحزاب بسبب الاختلاف حول مشاركتها في الحكومة المؤقتة.[2]

3- **الأحزاب المقصاة سابقا:** وهي أحزاب تم اقصاءها من المشهد السياسي في عهد النظام السابق–بن علي– حيث رفضت السلطة الاعتراف بها، باعتبارها أحزاب غير متجانسة ايديولوجيا حركة النهضة "حزب إسلامي"،"حزب العمال الشيوعي"ذو توجه ماركسي لكن بعد الانتفاضة وجدت هذه لأحزاب نفسها ضمن هيكل موحد لم يحجب تعارضها الإيديولوجي ولم يطمس أجندة كل منها.

4- **الاحزاب الجديدة :** بعد الانتفاضة في تونس تلقت وزارة الداخلية قرابة 80 طلب تأسيس احزاب سياسية تجاوزت عدد الاحزاب المرخص لها 60 حزب ،غير ان هذه الاحزاب واجهت مشكلة التعامل مع مؤسسات النظام السابق ومختلف رموزه فإنقسمت إلى من يعتقد بوجوب القطيعة مع النظام السابق وبين من يدعوا للإصلاح. [3]

ثانيا: منظمات المجتمع المدني:

ساهمت موجة الانتفاضات الشعبية التي انتشرت في انحاء منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في نهاية عام 2010 في جميع عدد من الفاعلين الاجتماعيين مع بعضهم البعض مع العلم انهم سعوا منذ ذلك الحين الى احداث تغيير منهم في بلدانهم ، وكانت حركات المجتمع المدني في طليعة هذا التغيير.

بعد ان ادى الفاعلون في المجتمع المدني دورا حاسما في اسقاط الانظمة السياسية القديمة ، فهم يناضلون الآن في تحديد ادوارهم في المراحل الانتخابية الحالية ، كما انهم يواجهون عددا من التحديات التي تمنعهم من

---

[1] – صلاح الدين الجورشي،" تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة، كتاب الثورة التونسية، ص 249.

[2] – صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص. 256،257.

[3] – عروسة بن سالم، مرجع سابق، ص 36.

المساهمة بشكل بارز في بناء مجتمع جديد عقب المرحلة الانتقالية كالانقسامات العميقة بين مجموعات المجتمع المدني العلمانية والإسلامية والتوترات بين مجموعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية .[1]

برزت قدرات منظمات المجتمع المدني خلال تعثر المرحلة الانتقالية في قدرتها على صياغة رؤيا في مجال الإصلاح السياسي والمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والتوسط في حالة نشوب خلافات بين الفرقاء السياسيين بالبلاد ، حيث قدمت شوطا كبيرا في حل المسار الحكومي والالتفاف إلى تشكيل فريق يشرف على ادارة شؤون البلاد في المرحلة المقبلة .[2]

إن من أهم الجمعيات والمنظمات التونسية (الاتحاد العام التونسي للشغل ، الذي كان له دور كبير في النضال السياسي إبان الاستعمار والأنظمة الاستبدادية التي جاءت بعده وخلال انتفاضة التونسية استطاع أن يبرز الى الساحة التونسية في الدفاع عن حقوق المواطنين والعمال بداية من الشغل ومحاربة البطالة والضغط على الأنظمة الحاكمة الى جانب مجموعة من الجمعيات والمنظمات الحقوقية العمالية مثل :الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وعمادة المحامين .

كما استطاعت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان تجميع الفرقاء السياسيين ، الترويكا الحاكمة والمعارضة وهم الفاعلون السياسيون حول طاولة تفاوض واحدة ، انخرطت هذه المنظمات في ادارة مشاورات عسيرة بين (21) حزبا تتوزع بين منتميين إلى الترويكا الحاكمة والذين هم ضدها من الأفراد.[3]

بادرت مؤسسات المجتمع المدني على إطلاق الحوار الوطني والاتفاق على العقد الاجتماعي عام 2013 بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين وهو الرباعي الشهير الذي فاز بجائزة نوبل للسلام وتعهدوا بالاشتراك مع الحكومة (في عهد حزب النهضة الإسلامي) والمجتمع المدني والأحزاب المعارضة بالعمل معا من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية، وتحقيق التحول الضروري لضمان السلام والاستقرار في الفترة الممتدة من 2012–2020 يغطي هذا العقد العديد من النقاط ،من بينها اهمية الحوار الاجتماعي كركيزة اساسية من ركائز التحول الديمقراطي

---

[1] – موجز القاهرة، المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية: مواجهة التحديات الحالية في تونس ومصر، سويسرا، مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام، 2013، ص. 08.

[2] – التهامي الهاني، الثورة في تونس والدور الوطني للإتحاد العام للشغل التونسي، تونس المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2013، ص ص. 45.

[3] – التهامي الهاني، المرجع السابق، ص ص. 43،44.

نحو زيادة نطاق العدالة الاجتماعية ويتيح الاتفاق استئناف العمل على صياغة الدستور الجديد، وتشكيل حكومة تكنوقراط جديدة تشرف على تنظيم الانتخابات الرئاسية 2014.[1]

مرحلة صياغة الدستور:

قدمت مختلف فئات المجتمع المدني في مرحلتي صياغة والمصادقة على الدستور نموذجا رائدا في اشتراك هذه الفئات وذلك من خلال مشاركة النواب المنتخبين ،وكذا لجان الجماعات العمومية والجهوية والمحلية في معظم الورشات والدورات والندوات والمؤتمرات التي شملها الحوار الوطني حول الدستور وترسيخ الديمقراطية،هذا ما أكد عليه الدستور فيما يخص الحريات العامة والفدية وحقوق الإنسان، كما نص على هوية الإسلامية العربية والاهم من ذبك كله انه دستور توافقي يعبر عن التعدد والتنوع في المجتمع ويجمع الأصالة والحداثة والإسلام والعلمانية .[2]

---

[1] – دنيا جميل، المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس السلام. على الموقع:
www.blogs.worldbank.com. بتاريخ 15-05-2016.

[2] – جليلة العبداوي، الثورات العربية وأزمة بناء الدولة(دراسة مقارنة بين تونس ومصر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، تخصص حوكمة وتنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2013-2014، ص. 174.

المبحث الثالث: تداعيات المرحلة الانتقالية على الاستقرار السياسي في تونس بعد 2011.

واجهت تونس العديد من المشاكل التي هددت مسار المرحلة الانتقالية، ليكون لمنظمات المجتمع المدني الدور البارز في إجراء المرحلة الانتقالية التي أثمرت بصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية سنة 2014م.

المطلب الأول:صياغة الدستور الجديد 2014

في صياغة الدستور التونسي الجديد سيتم التطرق له من خلال:

أولا: مرحلة ما قبل المصادقة على الدستور

عرفت المرحلة الانتقالية في تونس للعديد من الأزمات خاصة بعدما انتخاب المجلس التأسيسي، والتي هددت أمن واستقرار تونس بعد سلسلة الإغتيالات السياسية.

تمكنت منظمات المجتمع المدني الأربعة بقيادة الاتحاد العام التونسي لشغل فيما عرف بمبادرة الرباعي الراعي، حيث تضمنت المبادرة وضع أجندة توافقية لتشكيل الخطوط العريضة للخريطة السياسية من أجل الخروج من الأزمة السياسية في تونس.[1]

1- وعلى إثر هذا تم إطلاق الحوار الوطني في 25 أكتوبر 2013 بإستحداث ثلاث لجان هي:

- لجنة المسار الحكومي: يتم في إطارها الإتفاق على رئيس حكومة جديد إلى جانب إتمام باقي المرحلة والإشراف على الإنتخابات.
- لجنة المسار الإنتخابي: يتم في إطار الاتفاق على رزنامة العملية الانتخابية بما في ذلك توافق على تاريخ الانتخابات.
- لجنة المسار التأسيسي: يتم في إطارها الوقوف على أهم الصعوبات لمناقشة الدستور والمصادقة عليه، وبقية عمل المجلس.[2]

عرفت جلسات الحوار العديد من الخلافات بين أطراف النزاع حول إسم المرشح لرئاسة الحكومة غير حزبية مما أدى إلى توقف الحوار في 04 نوفمبر 2013، مما أدى إلى تأجيل الجولة الأولى من المرحلة التحضيرية للحوار الوطني على مدى أربعة أشهر.

تم استئناف الجولة الأولى من الحوار الوطني وتم التوصل إلى:

- اختيار رئيس حكومة جديد عن طريق الانتخاب وذلك بموافقة 9 أحزاب وامتناع 7 أحزاب عن التصويت وإنسحاب الحزب الجمهوري من الحوار.[3]

---

[1] – عبد اللطيف الحناشي، "الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص. 4.

[2] – مركز الجزيرة للدراسات، " تونس" حزار وطني في سياق التعديلات الأمنية والسياسية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص. 4.

[3] – عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص.4.5.

- نتج عن الحوار التونسي في 14 ديسمبر 2013 اختيار نادي جمعة رئيسا للحكومة التي تستولي قيادة المرحلة المقبلة، والتي تتضمنّ إقرار الدستور والتحضير للإنتخابات.
- تفكك جبهة الأنقاذ بعد انسحاب الحزب الجمهوري من الحوار.[1]

عرف هذا القانون العدالة الانتقالية على أنها مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ما في من انتهاكات لحقوق الانسان، يكشف حقيقتها ومسائلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الانسان.[2]

1- **التعريف بمشروع القانون:** وهو مشروع يشمل الآليات المعمول بها في عدة مجالات كتقصي الحقائق، المسائلة، المحاسبة، إصلاح المؤسسات ، المصالحة...

- ينص هذا القانون على العمل بمبدأ المحاسبة والمسائلة كآليات للحيلولة دون الإفلات من العقاب، وتكون المسائلة والمحاسبة من نخصص القضاء العادي.

أما الجرائم التي لا ينطبق عليها مبدأ سقوط الدعوى بالتقادم وهي: الإغتصاب، العنف الجنسي، التعذيب، الإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة.

- يقر بمبدأ جبر الضر وبتكفل الدولة بالضحايا حسب إمكانياتها (إنشاء صندوق الكرامة لتعويض الضحايا).
- إصلاح المؤسسات وتفكيك منظومة الفساد والقمع ومراجعة التشريعات وإرساء دولة القانون.
- المصالحة تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق السلم الاجتماعي وإستعادة ثقة المواطن من مؤسسات الدولة.
- تقصي الحقائق، إستحدث القانون هيئة الحقيقة والكرامة وهي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية تشمل صلاحياتها الجرائم المذكورة خلال الفترة الممتدة بين 20 مارس سنة 1956 إلى غاية تاريخ صدور القانون.
- تعمل هذه الهيئة أربعة سنوات قابلة للتجديد سنة واحدة.
- تحيل الهيئة إلى النيابة العامة الملفات التي تبت لها فيها إرتكاب انتهاكات لحقوق الانسان.
- خول القانون لهذه الهيئة صلاحيات واسعة منها:

---

[1] – كمال القصير، المشهد السياسي التونسي: حسابات الخروج من الأزمة السياسية، قطر : مركز الجريدة للدراسات، 2014، ص.03.

[2] – الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القصري، النظر في التقارير المقدمة لدول الأطراف بموجب الفقرة 1 من المادة 29 من الإتفاقية، تقارير دول الأطراف التي يحل موعد تقديمها في عام 2013- تونس-، الأمم المتحدة، 2014.

تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة أو أطراف أخرى في الانتهاكات المشمولة لأحكام هذا القانون وتوضيح أسبابها وإقتراح المعالجات التي تحيل دون تكرارها مستقبلا.[1]

ثانيا: تحديات التي واجهت صياغة الدستور

يعد تمرير الدستور التونسي مسألة جوهرية طالت لأجلها الفترة الإنتقالية في تونس وذلك بسبب بروز الأزمة السياسية في البلاد بعد إنتخاب المجلس الوطني التأسيسي ومن بين أسباب هذه الأزمة نجد :

- **تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية:**

حيث كان يفترض أن ينتهي المجلس الوطني التأسيسي مهمته الرئيسية والممثلة في صياغة الدستور خلال سنة من تاريخ إنتخاب أعضائه في 23 أكتوبر 2011 هذا ما ترتب عنه تأخر الإنتخابات التشريعية التي أعلن أنها ستجري مبدئيا في يونيو 2013 لتتأخر إلى 2014.[2]

- **تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية:**

إثر حوادث العنف وعدم الإستقرار السياسي في تونس والتي ساهمت في تراجع وتدهور الوضع الإقتصادي خاصة قطاع السياحة حيث تراجع إقبال السياح على تونس 2013 حسب بيان صادر عن صندوق النقد الدولي في 2 ديسمبر 2013 تراجع إحتياطي البلاد من العملة الأجنبية وإرتفاع قيمة الدين الخارجي (2.5 مليار يورو وسنة 2013).تفاقم عجز الميزان التجاري 8.8%.

ما أثر سلبا على الوضع الإجتماعي الذي أدى إتساع دائرة الفقر بنسبة 24.7 % من مجموع السكان عدم تجاوز عدد المشاريع المنجزة خلال سنة 2013 نسبة 11% في المناطق المهمشة .ما زاد من تصاعد الإحتجاجات .[3]

-تنامي ظاهرة العنف السياسي في تونس في فترة حكم الترويكا*[4] حيث شهدت البلاد مقتل المعارض السياري

---

[1] – عبد النور بن عنتر، مأزق العدالة الإنتقالية في دول " الربيع العربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السادس، 2014.

[2] – إبراهيم فوزي، التحول الديمقراطي في تونس... أعوام من التقلبات، على الموقع:

www.fekr-online.com. بتاريخ 26-04-2016.

[3]- International Monetary find,state,entby IMF Mission at the end of a visit to Tunisia,2-12-2013,from webcite :www.inf.org.

[4] –* نعني بالترويكا الإئتلاف الحزبي الذي أدار الحكم بتونس بداية من 16 ديسمبر 2011 وتكون من حركة النهضة، حزب المؤتمر من اجل الجمهورية، حزب التكتل، مشكلا 137 مقعدا في المجلس التأسيسي.

شكري بلعيد ومحمد البراهيمي أحد نواب المجلس التأسيسي في جويلية 2013 ما اسفر عن إستقالة 60 عضو من أعضاء الجمعية التأسيسية الخاصة بوضع الدستور التونسي.[1]

بعد الأزمات التي شهدتها تونس قامت منظمات المجتمع المدني بعد شهرين ونصف من إنطلاق الحوار الوطني في 5 أكتوبر 2013 حيث أعلنت المركزية النقابية بزعامة حسين العباسي يوم 14 ديسمبر 2013 عن إيقاف الرباعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسية وذلك بغية الإنتهاء من بناء المؤسسات السياسية وكان أهمها:

1-إستكمال أعمال المجلس التأسيسي.

2-إختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات .

3-إصدار القانون الإنتخابي في مدة أسبوعان.

4-تحديد المواعيد الإنتخابية لمدة لا تتجاوز أسبوعان.

5-التصديق على الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع فالإستقالة بلجنة خبراء.

6-تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة. [2]

ثالثا: المصادقة على 2014:

صادق أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في 26 جانفي 2014 على دستور الجمهورية التونسية.وتم ختمه ويعد يوم من المصادقة عليه جلسة علنية شارك فيها كل من رئيس الجمهورية التونسية ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي تمت المصادقة عليه بموافقة 200 نائب وإعتراض 12 وتحفظ 4 من جملة 2017 نائبا (شعور مكان محمد الإبراهيمي الذي تم إغتياله) إلى جانب حضور شخصيات دولية لرؤساء مجالس النواب العربية والعالمية وسفراء البلدان الأجنبية في تونس وممثلي المنظمات الدولية العالمية كالأمم المتحدة والإتحاد الأروبي إلى جلسة المصادقة. [3]

محتوى الدستور

يتكون دستور 2014 من 149 فصلا مقسمة على 10 أبواب:

1-الباب الأول :تضمن المبادئ العامة.

---

[1] – أنور الجمعاوي، الحكومة الإئتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص. 82.

[2] – حرز الله منير، الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسية العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر – بسكرة– 2014،2015، ص. 53.

[3] – عروسية بن سالم، مرجع سابق، ص. 50.

2-الباب الثاني :الحقوق والحريات .

3-الباب الثالث:السلطة التشريعية.

4-الباب الرابع:السلطة التنفيذية.

5-الباب الخامس:السلطة القضائية.

6-الباب السادس:الهيئات الدستورية.

7-الباب السابع:السلطة المحلية .

8-الباب الثامن:تعديل الدستور .

9-الباب التاسع:الأحكام الختامية.

10- الباب العاشر:الأحكام الإنتقالية.[1]

بعد المصادقة على الدستور الجمهورية التونسية قام المجلس الوطني التأسيسي بالمصادقة على مجموعة من القوانين التي ستتيح تنظيم الإنتخابات الرئاسية والتشريعية قبل نهاية 2014 لمنح البلاد مؤسسات دائمة ومن ضمن هذه القوانين نجد:

- القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالإنتخابات والإستفتاء تطرق هذا القانون في بنوده الأساسية إلى ضرورة حياد الهيئة العليا والإلتزام بالموضوعية وتنظيم الجملة الإنتخابية والإستفتاء الى جانب مصدر الحملات الإنتخابية والإشهار السياسي.[2]

-قانون عدد 36 لسنة 2014 المؤرخ في 08 جويلية 2014 المتعلق بتحديد مواعيد أول إنتخابات رئاسية وتشريعية بعد المصادقة على الدستور طبقا للفصل 148 فقرة 03 منه حيث تم:

- الإنتخابات التشريعية :يتم الإقتراع داخل الجمهورية يوم الأحد 26 أكتوبر 2014 و24.25.26.أكتوبر 2014 خارج البلاد.[3]

-الإنتخابات الرئاسية تتم يوم 23 نوفمبر 2014 الإنتخابات الرئاسية داخل البلاد وأيام 21.22.23 نوفمبر 2014 خارج البلاد

في حالة إجراء دورة ثانية في الإنتخابات الرئاسية تتولى الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات تحديد مواعيد الإقتراع طبقا لأحكام الدستور والقانون الأساسي العدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014.

---

[1] - الجمهورية التونسية الديمقراطية الشعبية، دستور 2014، الصادر في 27-01-2014.

[2] - الجمهورية التونسية، القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014، المؤرخ في 26 ماي 2014.

[3] - الجمهورية التونسية، القانون الأساسي عدد 36 لسنة 2014، المؤرخ في 8 جويلية 2014.

تعد خطوة المصادقة على الدستور الجديد لتونس 2014 الى جانب إجراء الإنتخابات التشريعية والرئاسية وفي حد ذاتها مؤشرات كفيلة لتحقيق الإستقرار السياسي في البلاد لأن الدستور هو الوثيقة القانونية التى تسير بها كل الأمور السياسية والإجتماعية والقضائية وكيفية عمل مؤسسات الدولة والسهر على الحفاظ على الأمن والسكينة داخل البلاد.

المطلب الثاني: الإنتخابات التشريعية في تونس 2014.

هي ثاني انتخابات عرفتها الجمهورية التونسية بعد انتفاضة 2011، وأول انتخابات بعد المصادقة على الدستور التونسي الصادر في 27-01-2014، حيث ستجدي الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر 2014.

1- السلطة التشريعية في دستور 2014:

أقر دستور 2014 بأحادية المجلس في السلطة التشريعية والمتمثل في مجلس النواب عن طريق الإستفتاء لمدة 5سنوات، تمدد بقانون في حالة تقدر اجراء الإنتخابات (الفصل 50 و56 من دستور 2014).[1]

2-الخصائص العامة للانتخابات:

بلغ عدد المترشحين لعضوية مجلس نواب الشعب نحو 15 ألف و652 مترشح بين ذكور وإناث مراعاة لمبدأ التناصف في القوائم

- **النظام الانتخابي:**

سيتم تطبيق نظام القائمة النسبية بضوابط معينة لاحتساب النتائج، وذلك بهدف دخول أكبر عدد ممكن من الأحزاب إلى البرلمان غير أن هذه الضوابط قد تحدم في الوقت نفسه الأحزاب القوية من عدد أكبر من المقاعد.

حسب الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات، فإن الانتخابات ستجري لمدة يوم واحد (26 أكتوبر2014) بدءا من الساعة 7 صباحا إلى غاية الساعة 6 مساءا بتوقيت تونس.[2]

بين النساء والرجال تنافسوا على 217 مقعدا في حين بلغ عدد القوائم المترشحة أكثر من 1327 قائمة موزعة على 33 دائرة انتخابية (27 دائرة انتخابية في الداخل و6 دوائر في الخارج)، توزعت القوائم المترشحة بين حزبية ومستقلة وائتلافية.[3]

الجدول رقم (04): عدد القوائم المترشحة لمجلس النواب

---

[1]- الجمهورية التونسية الديمقراطية الشعبية، دستور 2014، الصادر في 27-01-2014.

[2]- أميرة ماهر، الانتخابات التشريعية التونسية... " ثورة الياسمين " على أعتاب الاستقرار، على الموقع:

www.egrnews.net

[3]- عبد اللطيف الحناشي، الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2014، ص.02.

قوائم حزبية	قوائم ائتلافية	قوائم مستقلة	المجموع
741	152	334	1327

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات

التعليق على الجدول:

من الملاحظ أن القوائم المترشحة لمجلس النواب تميزت بالزيادة والنقص مقارنة مع القوائم المترشحة للمجلس الوطني التأسيسي، وهذا راجع إلى التحولات السياسية التي شهدتها تونس إثر المرحلة الانتقالية وامتداد مدتها وعدم الاتفاق على صيانة دستور بعد مرور فترة زمنية على انتخاب المجلس التأسيسي.

التفسير:

تعددت القوائم الحزبية المرشحة لمجلس النواب على النحو التالي:

1- القوائم الحزبية:

أفرزت التحولات السياسية على اثر انتفاضة 2011طفرة حزبية عبرت عن رغبة التونسيين في ممارسة النشاط السياسي وصفت ب " الانفلات الحزبي " بعد أن وصل عدد الأحزاب إلى نحو 197 حزبا، ويمكن تصنيف الأحزاب المشاركة في انتخابات مجلس النواب إلى ثلاثة أصناف هي:

18- أحزاب افتراضية: لاوجود لقاعدة اجتماعية لها، تستند في الغالب إلى أفراد من العائلة الواحدة أو مجموعة عوائل أو إلى علاقات شخصية، أو إلى عدد ضيق من أفراد النخبة المثقفة أو الاقتصادية.

19- أحزاب شرعية نضالية وتاريخية ومثال ذلك حركة النهضة والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات والحزب الجمهوري وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، إضافة إلى الأحزاب اليسارية والقومية (الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل تونس وحركة الشعب ...).

20- أحزاب جديدة منها الأحزاب التي تكونت من بقايا الدستوريين (الذين ينسبون أنفسهم إلى تراث بورقيبة)، والتجمعيين (نسبة للتجمع الدستوري بقيادة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي) مثل حزب المبادرة، حزب الحركة الدستورية، إلى جانب الأحزاب التي سجلت حضورها بواسطة امكانياتها المالية الواسعة والضخمة مثل حزب الاتحاد الوطني الحر وأحزاب برزت نتيجة انشقاق أحزاب مثل حزب التيار الديمقراطي وحركة وفاء.[1]

2- القوائم المستقلة:

ضمت هذه القوائم عددا مهما في الكفاءات القانونية والسياسية والعلمية وانتشرت بخاصة في بعض المدن الداخلية.

---

[1]- عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص ص. 02،03.

3- القوائم الائتلافية:

بلغ عددها 152 قائمة وتعود أساسا ل "الاتحاد من أجل تونس " و"تيار المحبة "، والجبهة الوطنية للإنقاذ، لكن عددها كان محدودا للغاية مقارنة بالقوائم الحزبية.[1]

عدد الأصوات المشاركة في الانتخابات:

بلغت نسبة المشاركين نحو 69 % من الناخبين المرشحين بعدد مقدر ب 8.289.924 وهو عدد محدود مقارنة بعدد الناخبين لسنة 2011، حيث تم اضافة 964 ألف ناخب إلى القائمة القديمة أغلبهم نساء حيث بلغت نسبتهم 50.5 % مقابل 49.5 % من المذكور.[2]

3-نتائج الانتخابات التشريعية 2014:

أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن النتائج الأولية للانتخابات التشريعية يوم 30 أكتوبر 2014 وعن النتائج النهائية يوم 21 نوفمبر من نفس السنة، كانت النتائج على النحو التالي:

21- المرتبة الأولى: حزب نداء تونس نسبة 39.17 % برصيد 85 مقعدا .

22- المرتبة الثانية: حركة النهضة بنسبة 31.79 % برصيد 69 مقعدا.

23- المرتبة الثالثة: الاتحاد الوطني الحر بنسبة 6.91 % برصيد 16 مقعدا.

24- المرتبة الرابعة: الجبهة الشعبية بنسبة 3.68% أي رصيد 15 مقعدا .

25- المرتبة الخامسة: حزب آفاق تونس بنسبة 1.84% برصيد 8 مقاعد.

وتحصل على المقاعد ال 24 المتبقية 14 حزبا سياسيا مختلفا دون أن تتجاوز حصة الحزب الواحد 04 مقاعد.[3]

إن محددات السلوك الانتخابي في عام 2014 تكاد تكون مختلفة تماما عنها في عام 2011، إذ ركز التونسيون في استطلاع المؤشر العربي 2011 على أنهم سوف ينتخبون الأحزاب والقوائم التي تعمل على إرساء النظام الديمقراطي، بينما ظهر في استطلاع المؤشر العربي 2014 في تونس كانت ترتكز اهتمامات التونسيين على مسألة غياب الأمن والأمان وعدم الاستقرار السياسي (37% من نتائج الاستطلاع)، كذا سوء الأوضاع التونسية مشابهة فيما كانت نسبة الذين ذكروا كلا من محاربة الفساد المالي والإداري والتحول الديمقراطي كأولويات أقل من 4 %.

---

[1]- عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص.03.

[2] - حرز الله منير، مرجع سابق، ص. 58.

[3] - تقرير الانتخابات : الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، التقرير النهائي أكتوبر، نوفمبر ، ديسمبر، 2014، مركز كارتر 28 ماي 2015.

يعد عدم الاستقرار الذي يسيطر على المنطقة العربية بصفة عامة وفي الحوار التونسي (مصر، ليبيا) بصفة خاصة، إضافة إلى العمليات الإرهابية والاغتيال السياسي التي شهدتها، وكذلك حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت في النصف الثاني من عام 2013، وحتى نجاح الحوار الوطني هي من النتائج التي عززت تغير أولويات التونسيين، كما أثرت العوامل المحددة لتصويتهم لتصبح المعايير الأساسية للانتخاب هي تحقيق الأمن والإستقرار بشكل رئيسي، ثم سوء الأوضاع الاقتصادية[1]، وهو ما أدى إلى :

26- انخفاض معدلات المشاركة السياسية.

27- تغير قيادة المشهد السياسي التونسي.

28- صعود وهبوط قوى سياسية وحزبية.

المطلب الثالث: الانتخابات الرئاسية 2014م

الانتخابات الرئاسية التونسية 2014 هي الانتخابات الرئاسية العاشرة للبلاد التونسية التي عقدت في 23 نوفمبر 2014 ، وفاز فيها مرشح حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي في مرحلة ثانية بينه وبين الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي بعد أن أخفق أي من المرشحين في تحقيق نسبة تصويت أكثر من 50% في المرحلة الأولى حيث أشرف على هذه الانتخابات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات برئاسة شفيق صرصار.

تعتبر هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي، وتعتبر هذه الانتخابات أيضا أول انتخابات رئاسية بعد إقرار دستور تونس 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي الذي أنتخب في 2011 في أول انتخابات بعد الثورة تكون نزيهة وديمقراطية وشفافة ومتعددة الأحزاب.

حدد القانون الإنتخابي التونسي المصدق عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي يوم، الثلاثاء 22 أبريل 2014 حسب الفصول 37 و38 و39 على شروط الترشح للإنتخابات الرئاسية التونسية 2014 والتي تتمثل في:

- تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام بالغا من العمر خمساً وثلاثين سنة على الأقل. وإذا كان حاملا لجنسية غير الجنسية التونسية فإنه يقدم ضمن ملف ترشّحه تعهّدا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بانتخابه رئيسا للجمهورية.

---

[1]- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الانتخابات التشريعية التونسية ما بين قوى الثورة وقوى النظام القديم، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. 04.

- تتم تزكية المترشّح للانتخابات الرئاسية من عشرة نواب من مجلس نواب الشعب، أو من أربعين من رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة أو من عشرة آلاف من الناخبين المرسمين والموزعين على الأقل على عشرة دوائر انتخابية على أن لا يقلّ عددهم عن خمسمائة ناخب بكل دائرة منها.
- يؤمن المترشّح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية ضمانا ماليا قدره عشرة آلاف دينار لا يتم استرجاعه إلاّ عند حصوله على ثلاثة بالمائة على الأقل من عدد الأصوات المصرّح بها[1].

تم فتح باب الترشحات للانتخابات الرئاسية يوم 8 سبتمبر 2014 وأغلق في 22 سبتمبر 2014، قدم 70 شخص ملف ترشحهم لهذه الانتخابات، قبلت منهم الهيئة رسميا 27 مترشحا، ورفضت 41 فيما انسحب مترشحان اثنان.

شهدت هذه الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي المخلوع بعد الثورة التونسية، مثل الباجي قائد السبسي وعبد الرحيم الزواري ومنذر الزنايدي وكمال مرجان ومصطفى كمال النابلي وحمودة بن سلامة ونور الدين حشاد.

لم يقدم الحزب الأكبر في البلاد حركة النهضة مرشحا للرئاسية، واكتفى باعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار «الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة» حسب تعبيرهم.

---

[1] – " النص الكامل للقانون الانتخابات التونسية2014، متوفر على الرابط:

http://tnntunisia.com/%D8%A7/.

الجدول رقم (05) عنوان الجدول: نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية 2014 في تونس

	العدد	% من المسجلين	% من الناخبين
المسجلين	308 3545	100%	
الناخبين	339 6663	62.91%	100%
الأصوات الصحيحة للمترشحين	267 5693		97.84%
الأوراق الملغاة	50 088		1.50%
الأوراق البيضاء	22 009		0.66%
الامتناع عن التصويت	968 6831	37.09%	

المصدر :الموقع الرسمي لهيئة الانتخابات

قرار التصريح بالنتائج الأولية للدورة الأولى للانتخابات الرئاسية

ملحق قرار التصريح بالنتائج التفصيلية حسب الدوائر

إن معطيات الدور الأول للانتخابات أفرزت تفيد بحصول المرشح قايد السبسي على ما نسبته 39.46 بالمائة يليه المترشح المرزوقي الذي تحصل على ما يقارب 33.43 بالمائة أفضت إلى اجراء انتخابات ثانية لتحديد هوية رئيس البلاد القادم كان قد تحصل فيها مرشح نداء تونس على ما يقارب نسبة 55 بالمائة

الجدول رقم (06) عنوان الجدول: نتائج الدورة الثاني

	العدد	% من المسجلين	% من الناخبين
المسجلين	308 354 5	100%	
الناخبين	189 382 3	60.09%	100%
الأصوات الصحيحة للمترشحين	110 042 3		97.51%
الأوراق الملغاة	50 585		1.58%
الأوراق البيضاء	28 755		0.90%
الامتناع عن التصويت	118 972 2	39.91%	

المصدر:الموقع الرسمي لهيئة الانتخابات، المرجع نفسه.

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من النقاط:

- سوء الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية في تونس كان السبب الدافع لقيام الإنتفاضة.
- إسقاط النظام السياسي أدخل تونس متاهة المرحلة الإنتقالية، التي شهدت هي الأخرى العديد من المشاكل بعد تشكيل المجلس الوطني التأسيسي.
- لعبت منظمات المجتمع المدني دور رئيسي في إتمام المرحلة الإنتقالية لتحقيق الإستقرار السياسي والذي كانت من نتائجه صياغة دستور وإجراء انتخابات.

خاتمة

الخاتمة:

تعد ظاهرة الانتفاضة في العالم العربي والتي تعود أسبابها الرئيسية إلى تدهور الأوضاع (السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة من أهم التهديدات التي واجهت إستقرار الدول العربية، وارتبطت هذه الظاهرة مع بداية موجة الاحتجاجات والتظاهرات في العالم العربي مع نهاية 2010 وبداية 2011، لتشهد بذلك المنطقة حالة من اللا إستقرار، ولقد أسهمت الانتفاضات العربية في تهديد أمن المنطقة، وتحولت هذه المسألة من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة سياسية مست جميع القطاعات سواء على المستوى المحلي أو الاقتصادي.

مع بداية الانتفاضة في تونس حاولت هذه الأخيرة معالجة أزمة الاستقرار السياسي جراء حملة التداعيات التي خلفتها الانتفاضة والتي أفرزت سقوط النظام السياسي، والتي سيتم توضيحها من خلال مجموعة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها على إثر هذه الدراسة:

- ✓ الانتفاضة في الدول العربية بصفة عامة وتونس بصفة خاصة هي نتاج لعوامل سياسية واقتصادية واجتاعية متراكمة، والتي أأسهمت بشكل كبير في بلورة الأوضاع في العالم العربي مهددة إستقرار المنطقة وأمنها.
- ✓ تسعى تونس إلى بناء المرحلة الانتقالية على إثر ما خلفته الانتفاضة، إلا أن هذه الأخيرة تعرضت بمجموعة من المخاطر خاصة فيما يخص صياغة الدستور وإجراء الانتخابات.
- ✓ إستطاعت الحكومة المؤقتة في تونس بمشاركة قوى المجتمع المدني من تجاوز عقبات المرحلة الانتقالية والتي أسفر عنها صياغة الدستور وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، سعيا منها لتحقيق الاستقرار السياسي وبناء دولة ديمقراطية.
- ✓ خلفت الانتفاضات العربية حالة من اللا إستقرار في دول العالم العربي – خاصة الدول المنتفعة– والتي أدت إلى تدهور الأوضاع.

نتج عن الانتفاضات العربية سقوط أنظمة الحكم في العديد من الدول المنتفعة وتمسك البعض الآخر لزمام السلطة، ما أدى إلى تأزم الأوضاع ودخول هذه الدول في حالة من اللا إستقرار بالرغم من أن مطالب الانتفاضات كانت تعبر عن اجتماعية واقتصادية ميؤوس منها أكثر منها سياسية.

وبالتالي يمكن القول أن التداعيات التي أحرزتها ظاهرة الانتفاضة على الاستقرار السياسي مست أمن الدول المنتفعة إلى جانب دول الجوار، لذلك فظاهرة الانتفاضة في ظل الأحداث التي شهدتها المنطقة ما أثر على الاستقرار السياسي للدول.

ومن هنا يبقى السؤال المطروح في ظل بناء الاستقرار السياسي على إثر الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية بالأخص تونس هو كيف سترسم تونس ملامح جديدة لسياستها لتجاوز تداعيات الانتفاضة والمرحلة الانتقالية في نفس الوقت تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كمؤشرات للاستقرار السياسي، والتي تم إهمالها ضمن مسار بناء الاستقرار السياسي في تونس بعد المرحلة الانتقالية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا :المصادر :

1 .القرآن الكريم :

- القرآن الكريم، صورة البقرة، الآية، 53.
- القرآن الكريم، سورة القيامة، الآية، 12.

2-الدستور:

- الجمهورية التونسية الديمقراطية الشعبية، دستور 2014، الصادر في 27-01-2014.
- الجمهورية التونسية. القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014، المؤرخ في 26 ماي 2014.
- الجمهورية التونسية. القانون الأساسي عدد 36 لسنة 2014، المؤرخ في 8 جويلية 2014.

3-المرسيم

- المرسوم عدد 27 لسنة 2011، المؤرخ في 18 أفريل 2011 المتعلق بإحداث هيئة عليا مستقلة للانتخابات.

ثانيا: الكتب بالعربية:

- أحمد، منسبي وآخرون. **أبعاد التحول الديمقراطي في تونس**.مصر: دار القلم للنشر والتوزيع، 2010.
- الأسود، شعبان الطاهر.**علم الإجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**. ط3. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.
- الأقداحي، محمود هشام. **الإستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- التهامي، الهاني. الثورة في تونس والدور الوطني للإتحاد العام للشغل التونسي، تونس المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، 2013
- الإفريقي، ابن منظور. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، د. س. ن.
- الجمعاوي، أنور. الحكومة الإئتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات، . قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015..
- الجورشي،صلاح الدين." تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة، كتاب الثورة التونسية،
- الحناشي،عبد اللطيف. "الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
- الحناشي، عبد اللطيف. الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2014،
- الخزرجي، ثامر كامل محمد. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

- الزعبي، علي. **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت.** الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015.
- الزمزمي، محمد مصطفى. **تونس الاسلام الجريح.** القاهرة: دار أفلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2006..
- السعيد، محمد حمدي. **الحراك الإجتماعي والتحديات الأمنية.** البحرين: مركز الإعلام الأمني ، د. س.
- السرجاني، راغب . قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011،. القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011..
- الغفور، الشيخ ،محمد عبد. **تأثير الثورات على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي: دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية والإصلاحات في المملكة العربية السعودية 2011-2013.** ليبيا: بنغازي، د. ت. ن.
- القصير، كمال . المشهد السياسي التونسي: حسابات الخروج من الأزمة السياسية، قطر : مركز الجريدة للدراسات، 2014،.
- الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة.**ج1،ط.3. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.
- المجالي، رضوان محمود. **أثر الحركات الإحتجاجية في الأردن على الإستقرار السياسي.** دفاتر السياسة والقانون، العدد 12،2015.
- المعيني، خالد. كي لا تسرق الثورات: دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية، . بيروت: منشورات ضفاف، 2014..،
- المازقي ، صالح ." **دعوة إلى فهم ثورة الكرامة**" .تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011..
- الهرماسي، محمد، عبد الباقي ،"**المجتمع والدولة في المغرب العربي**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981..
- النشاش، عبد الهادي. **الإنتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987-1988.** دمشق: الإتحاد العام للكتاب، 1988.
- بلقزير،عبد الإله . ثورات في التغيير الذي لم يكتمل، بيروت: . منتدى المعارف 2012..،
- بن هدى، علي وآخرون. **القاموس الجديد للطالب معجم عربي مدرسي.** الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.
- بن نوي، حسان. **تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط.** الإسكندرية: مكتبة وفاء القانونية، 2015.
- برهان، غليون وآخرون.**حقوق الإنسان العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

- بول، سالم. " **مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة** ". المستقبل العربي، دون عدد، (دون سنة).
- بوعوني، لزهر. **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**.تونس: مركز النشر الجامعي، 2002.
- بشارة ،عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها من خلال يومياتها**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- باقر،سليمان ، **المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح**، المستقبل العربي 388، (أفريل 2007).
- توفيقحسين، إبراهيم. **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- جير، تيد، روبرت. " **لماذا تمرد البشر**". تر: مركز الخليج للأبحاث .الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- حيدر، علي. **الثورات العربية: الأسباب والسيناريوهات المحتملة**. د ب ن: كتاب دراسات، 2011.
- حمود، محمد علي والسعيدي سعد. **تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي**. الكوفة 17، د.س.ن.
- خروع، أحمد. **دولة القانون في العالم العربي– الإسلامي بين الأسطورة والواقع**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- خرباشي، عقيلة. **الشعوب العربية والتحول الديمقراطي بين المفاخر والمخاطر: الوطن العربي والتحولات الديمقراطية. الجزائر: منشورات دار الحكمة، 2012.**
- خضر، الجبوري مصلح . **جذور الاستبداد والربيع العربي**. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014.
- رضي، حسن علي.أحداث البحرين: الأزمة و المخرج. المستقبل العربي 402(أوت 2012).
- عصام، عبد الشافي. **الثورة المكبوتة: التغيير الشامل في السعودية وسوريا**. السياسة الدولية 184(أفريل 2011).
- زرنوقة، صلاح سالم .**أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي" منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- زكريا، جاسم محمد . **مبدأ التوازن في السياسة الدولية: "سلسلة دراسات 3**". دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2002.
- سعد الدين، إبراهيم ،وآخرون. **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009 .
- طاشمة، بومدين. "التحولات السياسية في البلدان العربية وعملية بناء الدولة في عصر المعلومات "، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، 13، 2016.

- عبد الحي، وليد. **العالم العربي في 2013: الاتجاهات السياسية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.**
- عبد الكريم، إبراهيم وآخرون، **دراسات استراتيجية: تقدير موقف الثورات العربية** .الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط،2012
- علي الدين، هلال، مسعد ونيفين ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000.
- عزوز، محمد. "الأيادي الخفية والثورات العربية: الوطن العربي والتحولات الديمقراطية". مجلة دراسات وأبحاث العدد الأول (2012).
- عمرو، الشوبكي. "الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي(مصر- المغرب- لبنان- البحرين)" المستقبل العربي. 384 (فيفري، 02، 2011).
- غليون، برهان وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- فؤاد عبد الله. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- فهمي، أحمد. **مصر 2013 : دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر : مراحلها ، مشكلاتها ، سيناريوهات المستقبل**. مصر: مركز البحوث والدراسات ،2012.
- لوسو، إميليو. **نظرية الإنتفاضة**. تر: جوزيف عبد الله. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.
- مالكي محمد. حسين الديماسي، "**ثورة تونس: الأسباب و السياقات و التحديات**"، .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات..
- محمود، صدفة محمد. **مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به**. القاهرة: د. د. ن، 2013.
- مسعد، نفين عبد المنعم. **الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي**.القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، د.س.ن
- موجز القاهرة. المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية: مواجهة التحديات الحالية في تونس ومصر، سويسرا، مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام، 2013،
- والي ،خميس حزام. **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- يوسف، أحمد وأحمد ونيفين مسعد. **حال الأمة العربية 2010-2011** " **رياح التغيير**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

الأطروحات والمذكرات

- أحمد، إسماعيل إسراء. "تأثير التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في الجزائر 1991-2007 " .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة – مصر– كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، 2009).
- أزروال، يوسف. "الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية ".(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري ، جامعة الحاج لخضر – باتنة – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008 -2009)
- المبارك، أيوب السايح." اللاإستقرار السياسي في موريتانيا وإنعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي 2005- 2010" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر – باتنة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، دون ذكر السنة الجامعية).
- العبداوي جليلة . الثورات العربية وأزمة بناء الدولة. دراسة مقارنة بين تونس ومصر..، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، تخصص حوكمة وتنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2013-2014.
- العياطي يوسف . "التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية- تونس- ".مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة، جامعة محمد خيضر – بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014- 2015..،
- بقدي، كريمة. "الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر" .(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012).
- بلعور، مصطفى ،" التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988 – 2008"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة يوسف بن خدة- الجزائر- كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010).
- بن سالم عروسية ، اشكالية الثورات العربية وتحقيق الاستقرار السياسي – دراسة حالة تونس-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيم إداري وسياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013-2014.
- بياضي محي الدين. " المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر – بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011،2012..

- حرز الله منير.الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسية العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر– بسكرة– 2014،2015.
- ريان عبد الرحمان، فؤاد رأفت." الثورات العربية وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات **الفلسطينية** في الضفة الغربية: جامعة النجاح الوطنية نموذجا،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2015).
- ساعو، وليدة. " الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية– دراسة حالة سورية–".(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكومة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– باتنة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013– 2014)
- شنين، مصعب. "أثر الإستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر" .(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012–2013).
- صحراوي، يسعد شريف. "مسألة المشروعية وتأثيرها على الإستقرار السياسي. "(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009).
- طالبي ،أيوب و زغيد وكريم. "الحراك السياسي العربي وتأثيره على استقرار منطقة جنوب المتوسط " دراسة حالة ليبيا 2011– 2014".(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطية، جامعة باجي مختار –عنابة–كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014–2015).
- عبد القادر، حسين. " الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأورو متوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 – 2012).
- فني،كنزة . وهوام سمير. "التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط: مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945– قالمة– كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014–2015).
- فؤاد،المصري ، مها سامي. " دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفي عربي"(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا د. س.ن).

- كحول، وحيدة . أثر التوجه العلماني على النظام السياسي في منطقة المغرب العربي- تونس نموذجا- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر – بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011،
- ليدي، حنان. "التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015،2014).
- مزابية، خالد. "الطائفية السياسية وأثرها على الإستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان".(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012- 2013).
- يوسفي،الضاوية . إشكالية التداول على السلطة في المغرب العربي" دراسة حالتي الجزائر وتونس"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

المجلات والتقارير العلمية :

المجلات و الدوريات:

- بن عنتر، عبد النور . مأزق العدالة الإنتقالية في دول " الربيع العربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السادس، 2014.
- بونقوا، لوران ومارين بواريه. **المجتمع المدني والديمقراطي في اليمن المعاصر" تقرير دور الهيئات الوسطية: اليمن**". مجلة مدارات استراتيجية،(العددان 7-8 أفريل 2011)
- طارق، عاشور. **الاصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية.** المجلة العربية للعلوم السياسية. بيروت: مركز الوحدة العربية، العدد 30، 2012.
- عبد المطلب، الأسرج حسين ، "**آليات أعمال حقوق الإنسان الاقتصادية في الدول العربية**"، مجلة الباحث 6 (2008).
- عبدولي، سعيد الحسن ." في سوسيولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني": محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر **التغيير** ""الحدود والتناقضات". مجلة العلوم الانسانية، العدد 19 (جوان 2015).
- كربوسة، عمراني. "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور ؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية 16،2014.
- معو، زين العابدين. "الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع (دراسة في أسباب قيامها ومستقبلها)"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد 6 ،جانفي 2014.

التقارير:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، الصادر عن صندوق النقد العربي بالاشتراك مع منظمة الأوبك وجامعة الدول العربية.
- تقرير منتدى الأعمال الفلسطيني. الربيع العربي.. سيناريوهات المستقبل، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية. ديسمبر 2011.
- تقرير اللجنة الوطنية لإستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات أفريل 2013، تونس.
- تقرير الانتخابات : الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، التقرير النهائي أكتوبر، نوفمبر ، ديسمبر، 2014، مركز كارتر 28 ماي 2015.
- التقرير النهائي لعملية صياغة الدستور في تونس، مركز كارتر، 2011-2014.
- التقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الإنتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014، تونس، الهيئة المستقلة للإنتخابات، 2015.
- التقرير كافومبا سواري، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا.
- مركز الجزيرة للدراسات. " تونس" حزار وطني في سياق التعديلات الأمنية والسياسية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
- قسم الدراسات الانتخابية: مركز بيروت للأبحاث والمعلومات" دساتير الدول العربية". بيروت: منشورات الحلبي، 2005.
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. "التقرير الإستراتيجي العربي" 2002-2003" . القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 2003.
- الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القصري، النظر في التقارير المقدمة لدول الأطراف بموجب الفقرة 1 من المادة 29 من الإتفاقية، تقارير دول الأطراف التي يحل موعد تقديمها في عام 2013- تونس-، الأمم المتحدة، 2014.

الجرائد:

- خيضر، البياتي ياسر. **سنوات الفوضى قائمة... ثورات...فدراليات حديثة وحروب طائفية،** جريدة العرب 9386، (نوفمبر 2013).
- محفوظ، محمود." في معنى الإستقرار السياسي ". جريدة الرياض، العدد 13819 ، 2006
- صحيفة المصري اليوم، 5 جانفي 2011، العدد 2397.
- صحيفة الأهرام المصرية، 11 جانفي 2011، العدد 45326

- الملتقيات

- فوكة، سفيان و بوضياف، مليكة."الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية". ورقة بحث قدمت في ملتقى حول: "الحكم الراشد والاستقرار السياسي"، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 2006.

المواقع الإلكترونية

- العلياني، محمد. "محددات الإستقرار السياسي". على الموقع:
www.ahmed.wahban.com
- ضياء الدين، محمد."الإنشقاقات الحزبية في السودان: الجبهة الإسلامية القومية نموذجا "، على الموقع:
www.Alukah.net
- القنيبط، محمد."الإستقرار السياسي بين الشرطين الضروري والكافي". 2016.
www.hattpost.com
- عزة، هبة رؤوف." مفهوم الإنتفاضة: من خيار الثورة إلى نموذج التمكين المدني" . على الموقع:www.yanabee.net
- الربيعي، فضل. "حراك سلمي أم ثورة سلمية مقاربة في ضوء سوسيولوجية الثورة" على الموقع
www. Tajeden.org
- السيوخ محمد ، "أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي"، على الموقع:
www.middle-east-online.com
- عتريسي، طلال ."تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية". شؤون عربية، العدد 151، على الموقع :
www.arabaffairsonline.org
- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. "عوامل عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ... تبقى قائمة"، على الموقع:
www.akhbar-alkhaleej.com
- بشير عمر، أبو الحسن . "دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكاليته في ظل المتغيرات الحالية"، الحوار المتمدن، العدد 4564، على الموقع:
www.alhewer.org
- محمود، السيد محمد. "إستراتيجيات الإحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية" على الموقع:
www.rcssmideast.org
-"لمحة تاريخية عن تطور الحياة البرلمانية: الدستور التونسي منذ الإستقلال إلى اليوم" على الموقع:
www.chambred.sconseseillers.tn

- فوزي صلاح الدين. **واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم: مركزية السلطة المركزية** . - القاهرة: دار النهضة، 2002..،

- صرصار محمد شفيق. "القانون الدستوري والمؤسسات السياسية"، 2007. على الموقع: www.ena.net.

- اليحياوي مختار." مشروع الأزمة الدستورية في تونس"، على الموقع: www.kalimathak.wardpress.com.

- نيفين مسعد.**المشاركة السياسية للمرأة العربية** .مصر: د.د.ن، 2008...

- شحاته دينا. مريم وحيد. "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011م..، متحصل عليه على الرابط:.

http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aarabic/arabic_articles/Arab_Rev/Arabic_Change_Motives.htm

- تاديلي مارو ميهاري ." **نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال افريقيا و تداعياتها**"، تر: محمد عاشور، متحصل عليه على الرابط:

https://www.issafrica.org/uploads/31May11CriticLook2011NAfricaRrevol.pdf

- عبد السلام آية يوسف. " **أسباب قيام ثورات الربيع العربي**"، متحصل عليه على الرابط:

. http://democraticac.de/?p=1393

- عبد النور ناجي . الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرر السياسي، مجلة المستقبل العربي: ماي 2011، على الموقع:

www.caus.org.

- صافينار محمد احمد، عام من الثورة: المسار والتحديات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على الموقع:

www.acpss-ahramdigitai-org

- المعهد الديمقراطي الوطني. دراسة حالات مستمدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول تسجيل الناخبين – تونس-، على الموقع:

www.ndi.org.

- الهيئة العليا للانتخابات، على الموقع:

www.isie.tn

- الإعلان في تونس عن النتائج النهائية لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي ، صحيفة الشعب اليومية، على الموقع :

www.arabic1-people.com

- عبد المولى عزالدين . أضواء على التجربة التونسية، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع:

www.studies-aljazeera.net

- الجمعاوي أنور . المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014،

- جبهة الإنقاذ الوطني. " بيان عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني في تونس "، على الموقع:

www.ar-ar-fecebook.com

- ماهر أميرة، الانتخابات التشريعية التونسية... " ثورة الياسمين " على أعتاب الاستقرار، على الموقع:

www.egrnews.net

- جميل دنيا . المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس السلام. على الموقع:

www.blogs.worldbank.com.

- إبراهيم فوزي. التحول الديمقراطي في تونس... أعوام من التقلبات، على الموقع:

.www.fekr-online.com

المراجع باللغة الأجنبية :

B- In English Language

Books:

1- **Jean Erik Lane and Svant Arson ,politics and socity western Europe (London : sage piblications ,fourth edition ,1999 ,p . 294. -**
2- **Muhammed Younis and others , Political Stability and economic grow the in asia , American journal of applid sciences wxcvbn, 5 vol , 2008 .**
3- **Peter T. Lesson and Andrea M dean , The Democratic domino Theory An Empirical Investigation, American Journal of Political Science , Vol.53, No.3 (Jul ,2009).**
4- **Tim Dunne, "libya and the state of Intervention", Australian journal of international Affairs, vol 65, n° 5, 2011.**

Périodiques:

1- Eva bellin, **The Robust ness of Authoritarianisin The Middle East: Exceptionalisminin comparative Perspctive,Comparativ**e **Plitics**, (Vol 36, No 2,Janury 200).

2- Ahmed Abduullah Ayoode , **"The Political Situalion and The Role of The Arab UPRisiNGS, International**, Conference, On Fmpowering Islamic in The 21 Century, 6-7 sptmber 2015, Faculty of law Accountancy International Rebations, Malays:a.

الفهرس

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	فترة حكم رؤساء العرب في دول الإنتفاضة	62
02	ترتيب الولايات التونسية حسب مؤشرات التنمية	95
03	مؤشرات التنمية في الولايات التونسية	96
04	عدد القوائم المترشحة لمجلس النواب	120
05	نتائج الدورة الأول للإنتخابات الرئاسية 2014 في تونس	125
06	نتائج الدور الثاني للانتخابات الرئاسية 2014 في تونس	126

فهرس محتويات

عنـــــــــــــوان	الصفحة
المقدمـــة	أ
الفصل الأول: الإستقرار السياسي والإنتفاضة الإطار المعرفي.	14
المبحث الأول: ماهية الإستقرار السياسي	15
المطلب الأول: تعريف الإستقرار السياسي	15
المطلب الثاني: مقاربات الإستقرار السياسي	18
أولا: مقاربات التحليل السياسي المعاصر لدراسة مفهوم الإستقرار السياسي	18
ثانيا: إقتراب مؤشر الإستقرار السياسي	21
المطلب الثالث: آليات ومتطلبات الإستقرار السياسي	22
أولا: آليات الإستقرار السياسي	22
ثانيا: متطلبات الإستقرار السياسي	23
المطلب الرابع: مؤشرات الإستقرار السياسي	26
أولا: بالنسبة لمؤشرات الإستقرار السياسي	27
ثانيا: بالنسبة لمؤشرات عدم الإستقرار السياسي	29
المبحث الثاني: خصوصية الإنتفاضات العربية	32
المطلب الاول: مفهوم الإنتفاضة	32
أولا: تعريف الإنتفاضة	32
ثانيا: تطور مصطلح الإنتفاضة	34
المطلب الثاني: الإنتفاضات العربية _جدلية المصطلح_	36
المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لظاهرة الإنتفاضات العربية	39

أولا: الاتجاه الأول: التحول الديمقراطي	39
ثانيا: الاتجاه الثاني: نظرية الدومينو	41
الفصل الثاني: إنعكاسات الإنتفاضات الديمقراطية في العالم العربي على الإستقرار السياسي	45
المبحث الأول: الأنظمة العربية قبل الانتفاضات الديمقراطية	46
المطلب الأول: النظم السياسية العربية	46
أولا: خصائص النظم السياسية العربية	47
ثانيا: معايير تصنيف النظم السياسية العربية	47
المطلب الثاني: الأوضاع السياسية في العالم العربي	50
المطلب الثالث: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في العالم العربي	55
أولا: انتشار الفقر المدقع وتزايد معدلات البطالة:	56
ثانيا: الديون الخارجية	57
ثالثا: التخلف الاجتماعي	57
رابعا: التضخم	58
خامسا: توزيع الدخل	58
سادسا: الفساد المالي والإداري	59
المبحث الثاني: الانتفاضات الديمقراطية في العالم العربي	60
المطلب الأول: الانتفاضات العربية: الأسباب، الخصائص	60
أولا: أسباب الانتفاضات	62
ثانيا: خصائص الانتفاضات العربية	64
المطلب الثاني: القوى المشاركة في الانتفاضات العربية.	65

أولا: الشباب	65
ثانيا: المجتمع	66
ثالثا: تكنولوجيا مواقع التواصل الاجتماعي	67
رابعا: الأحزاب السياسية والنقابات العمالية	68
خامسا: المؤسسة العسكرية " الجيش"	68
سادسا: وسائل الإعلام	69
المطلب الثالث: ردود الفعل الدولية	69
المبحث الثالث: تداعيات الإنتفاضات الديمقراطية على الاستقرار السياسي في العالم العربي	73
المطلب الأول: التداعيات السياسية	73
المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية	76
المطلب الثالث: التداعيات الأمنية	80
الفصل الثالث: الإنتفاضات الديمقراطية في تونس وتأثيرها على الإستقرار السياسي	85
المبحث الأول: تونس قبل وأثناء الإنتفاضة العربية.	86
المطلب الأول: النظام السياسي في تونس قبل انتفاضة 2011	86
أولا: النظام السياسي في عهد بورقيبة	86
ثانيا: النظام السياسي في فترة زين العابدين	89
المطلب الثاني: الأوضاع في تونس قبل انتفاضة 2011	94
المطلب الثالث: الإنتفاضة في تونس 2011: الأسباب والنتائج.	98
المبحث الثاني: بناء الإستقرار السياسي في تونس: المرحلة الإنتقالية 2011	103
المطلب الأول: تشكيل المجلس الوطني التأسيسي	103
أولا: إصدار القوانين والمراسيم	103

ثانيا: إحداث الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	114
ثالثا: المجلس الوطني التأسيسي	105
المطلب الثاني: دور القوى المشاركة في المرحلة الانتقالية	110
أولا: الأحزاب السياسية	110
ثانيا: منظمات المجتمع المدني	111
المبحث الثالث: تداعيات المرحلة الانتقالية على الاستقرار السياسي في تونس بعد 2011.	114
المطلب الأول: صياغة الدستور الجديد 2014	114
أولا: مرحلة ما قبل المصادقة على الدستور	114
ثانيا: تحديات التي واجهت صياغة الدستور	116
ثالثا: المصادقة على 2014	117
المطلب الثاني: الإنتخابات التشريعية في تونس 2014.	119
المطلب الثالث: الانتخابات الرئاسية 2014م	123
خاتمة	129
قائمة المراجع	132
فهرس الجداول	——
فهرس المحتويات	——

ملخص

واجهت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة مجموعة من الانتفاضات الديمقراطية، التي مست العديد من دولها، مخلفة حالة من اللا إستقرار في ظل تزايد المطالب الشعبية بإسقاط أنظمة الحكم، وبناء أنظمة أكثر ديمقراطية.

لكن التحدي الأكبر لتلك الشعوب وحكامها الجدد هو مدى إمكانية إقامة أنظمة سياسية مستقرة، وتعد تونس حالة استثنائية من ضمن دول الانتفاضة التي سارعت إلى بناء استقرارها السياسي، متبنيتا جملة من مؤشرات الاستقرار السياسي ضمن المرحلة الانتقالية، هذه الأخيرة التي واجهت العديد من التحديات التي عرقلت مسارها.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، الانتفاضات العربية، النظام السياسي.

Abstract

It faced the Arab region in recent years a series of democratic uprisings, which touched many of its countries, leaving a state of instability in the face of mounting popular demands to drop the systems of government, and build a more democratic systems.

But the biggest challenge for those peoples and the new rulers is over the possibility of establishing a stable political systems, and Tunisia is an exceptional case among the Uprising, which was quick to build political stability, pursuing countries many political stability within the transitional phase indicators, the latter of which has faced many challenges that have hindered track.

Key words: political stability, the Arab uprisings, the political system.